عدد 72 — 28 رمضان 1440 (3 يونيو 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018–2019 : دورة أبريل 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 219 ليوم الإثنين 7 رمضان 1440 (13 مايو 2019)..... 5998

جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل للحكومة.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 220 ليوم الثلاثاء 8 رمضان 1440 (14 مايو 2019)..... 6014

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 221 ليوم الثلاثاء 8 رمضان 1440 (14 مايو 2019)..... 6045

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:
1- مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة؛
2- مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

محضر الجلسة رقم 219

التاريخ: الإثنين 07 رمضان 1440 (13 مايو 2019).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين زوالا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل للحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 101 من الدستور، يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة مشتركة تخصص لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل للحكومة، والآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة، فليتفضل مشكورا.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أعبر عن سعادتي الغامرة، بتجديد اللقاء بمجلسيكم الموقرين هذه المرة في إطار عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة تطبيقا للمادة 101 من الدستور.

وهي فرصة لتعزيز التواصل المستمر مع مؤسسة البرلمان، ومن خلالها ومن ورائكم مع عموم المواطنات والمواطنين، لإطلاعهم على حصيلة عمل الحكومة خلال سنتين من عمرها. وأبارك لكم جميعا بالمناسبة شهر رمضان الكريم، راجيا من الله سبحانه وتعالى، أن يدخله على بلدنا وعلى جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، وعلى المغاربة قاطبة بالأمن والأمان والعافية وقبول الأعمال إن شاء الله.

إن تقديم حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، يشكل لحظة ديمقراطية بامتياز، لأنها تأتي في إطار إعمال مقتضى دستوري جديد، قوامه عدم الاكتفاء بالتصويت الأولي لمجلس النواب على الحكومة بالثقة، لكن استتباع ذلك بالتزام تقديم الحصيلة أمام ممثلي الأمة؛ وأيضا بامتياز ثانيا لأنها في تقديم الحكومة للحصيلة المرحلية لعملها، وفاء لأحد المبادئ الدستورية المعروفة وهو ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ ثالثا لأنها تمثل إمكانية لتواصل الحكومة مع البرلمان إضافة إلى الآليات الأخرى وقنوات التواصل الأخرى؛ ورابعا فرصة لتقريب الرأي العام الوطني من عمل الحكومة، وتيسير فرصة متابعة الرأي العام الوطني للأداء العمومي الوطني.

وبالتأكيد فإن الحرص والإعتناء بهذه الممارسة الفضلى، لمن شأنه أن يعزز قواعد التدبير الحكيم للشأن العمومي، بما يعزز التراكم الذي حققته بلادنا في مسارها الديمقراطي. لهذا كله، أشكر تجاوب مجلسيكم الموقرين بعقد هذه الجلسة الهامة، لتمكين نواب الأمة والمستشارين البرلمانيين من ممارسة المهام الرقابية وتتبع وتقييم السياسات الحكومية.

وكونوا متأكدين أننا سنعمل على حسن الإصغاء لمناقشاتكم، ومقترحاتكم لتجويد العمل من خلال ترصيد الإيجابيات ونقاط القوة، واستدراك بعض أوجه النقص والقصور التي قد تعتريه.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أجدد التعبير عن اعتزازي بالثقة الملكية السامية، بتحميلي هذه المسؤولية منذ سنتين، وأيضا أن أشكر مجلس النواب على منحه الثقة للحكومة ومصادقته على برنامجها.

إننا نحمد الله على ما حققته بلادنا من تقدم في أكثر من واجهة وأكثر من مجال؛ سياسيا، ومؤسساتيا، وديمقراطيا، وحقوقيا، واقتصاديا، وتنمويا واجتماعيا، وهو التقدم الذي ساهم فيه كل المغربيات والمغاربة، لعقود من الزمن تحت القيادة الرشيدة للملوك الثلاثة جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني رحمهم الله وجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده.

ومما أتاح لوطننا تحقيق منجزاته ومكتسباته تلك، تشبث المغاربة جميعهم بأسباب لحمتهم الدينية، ولحمتهم الحضارية، ووحدتهم التاريخية والوطنية، وتآزرهم الاجتماعي، كما أن تقدم بلادنا سياسيا ما كان له أن يكون لولا التشبث بالديمقراطية مسلكا لتدبير شأننا ومعالجة اختلافاتنا، إلى أن صار الإختيار الديمقراطي ركنا من أركان اجتماعنا الوطني، وثابتا من ثوابتنا الدستورية، تنضاف إلى ثوابتنا الخالدة الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية.

لقد كان في تمسك بلادنا باحترام مبدأ التنوع الإجتماعي، والتعددية السياسية، واعتماد نهج الإدماج والاستيعاب لمختلف مكونات

وحساسيات وتوجهات المجتمع بدل النزوعات الأحادية والشمولية والإقصاء والنبذ، هذا كله هو الأمر الذي كفل لبلادنا موارد مناعتها وحصانتها، وجعلها تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، منارة ونموذجا متميزا في المنطقة وليس هذا بغريب على بلد يتمتع بالعراقة والعمق التاريخي والحضاري التليد والمتميز.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن استعراض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة دون استحضار السياق العام الذي تشكلت فيه، واشتغلت في إطاره. فعلى المستوى الدولي، تم تنصيب الحكومة في سياق إقتصادي صعب جراء اتساع رقعة التوترات بسبب احتدام تنافس القوى الدولية على موارد الثروة والطاقة، في المقابل يشهد العالم تراجعا اقتصاديا لعدد من الشركاء التقليديين للمغرب، مما جعل بعضها يواجه احتجاجات اجتماعية طال أمدها. بل الواقع اليوم، يشهد عن عجز متنام للإستجابة للطلب الإجتماعي المتزايد أمام قصور هيئات الوساطة عن تأطير المجتمع وتعبيراته المختلفة، الأمر الذي مهد الطريق لتصاعد التيار المعادي للمهاجرين في تلك الدول ووصوله أحيانا إلى السلطة.

وعلى المستوى الإقليمي، تميزت المرحلة باستمرار الحراك الشعبي أو عودته في بعض الدول، وبحالة تراجع إقتصادي حاد في جزء من محيطنا الإقليمي، وعدم الإستقرار الأمني، والإضطراب السياسي، والتراجع في المسار الإنتخابي والديمقراطي وانسداد آفاق العملية السياسية في عدد من تلك الدول.

وبسبب انشغال العرب والمسلمين بصراعاتهم البينية، وأمام عجز هيئات العمل العربي والإسلامي المشترك، تجرأت سلطات الإحتلال الإسرائيلي على مزيد من الإنتهاكات لحقوق أهلنا بفلسطين، كان آخرها الإعتداء على حرمة القدس الشريف، واستئناف سياسات العدوان والتقتيل في وجه الشعب الفلسطيني الأعزل.

ولا يفوتني هنا، التذكير بالموقف المغربي الصامد بقيادة جلالة الملك حفظه الله، رئيس لجنة القدس، من القضية الفلسطينية، ومن الدفاع عن القدس الشريف في مناسبات عديدة وآخرها الهبة الملكية لترميم وتهيئة عدد من فضاءات المسجد الأقصى ومحيطه، وكذلك نداء القدس التاريخي بين أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، والبابا فرنسيس، يدعو لصيانة المدينة المقدسة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، هذا فضلا عن جهود بيت مال القدس وأعماله المهمة لصالح القدس الشريف ودعم المقدسيين.

وعلى المستوى الوطني، جاءت الحكومة بعد ثاني انتخابات تشريعية ببلادنا في إطار دستور 2011، يتم تنظيمها في موعدها العادي، وفي سياق الديناميكية التي أنتجتها المقتضيات الهامة التي جاء بها الدستور على المستوى المؤسساتي والسياسي والحقوقي، وعلى مستوى تعزيز مبادئ وقواعد الحكامة والديمقراطية التشاركية.

فعلى الصعيد السياسي، جاء تشكيل الحكومة وتنصيبها بتاريخ 26 أبريل 2017 في ظروف سياسية خاصة، لكن بلادنا تمكنت والحمد لله، مرة أخرى ثم بحكمة وتبصر جلالة الملك، حفظه الله، ووعي الشعب المغربي، وانخراط القوى السياسية الحية ببلادنا من تدبير هذه المرحلة الدقيقة والمضي في المسار الديمقراطي واحترام الدستور بشكل لا رجعة فيه.

وعلى الصعيد الإجتماعي، رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة فإن بلادنا بقيت تواجه جزء جملة من التحديات في هذا المجال أبرزها: محدودية الأثر الإيجابي الملموس لمستوى النمو الإقتصادي الحالي على تحسن المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين وضمان ولوجهم المتكافئ للخدمات العمومية الأساسية، وضمان جودتها، وكذا تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية، وذلك في ظل ارتفاع منسوب الإنتظارات والتطلعات لدى المواطنات والمواطنين، والذي اتخذ في بعض المحطات أشكالا احتجاجية متنوعة مركزيا ومجاليا.

ومنذ اليوم الأول لتشكيلها، باشرت الحكومة عملها في تعاون وتكامل مع كافة المؤسسات، وكلها عزم، وكلها إرادة على مواصلة الإصلاح والحفاظ على النموذج المغربي القائم على الإصلاح في ظل الإستقرار وخدمة قضايانا الوطنية الكبرى.

السيدات والسادة المحترمين،

لابد أن أشير في البداية إلى القضية الوطنية قضية الصحراء المغربية، التي تبقى أولوية أولويات بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا. فلقد دافع المغرب بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، عن حقه في صيانة سيادته ووحدته الترابية، بنهج سياسة دبلوماسية عمادها اليقظة والمبادرة والحيوية، وبفضل جهود مختلف الفاعلين الحكوميين إلى جانب الدبلوماسية الموازية البرلمانية والمدنية، استطاع المغرب أن يعبئ إمكاناته لحشد التأييد والدعم لمقترح الحكم الذاتي حلا للنزاع المفتعل، وهو الحل الذي بات يحظى بدعم دولي واسع لجديته وواقعيته، مما أحبط عددا من مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية. وما قرار مجلس الأمن الأخير، والذي صدر يوم 30 أبريل الأخير تحت رقم 24.68 إلا دليل على ذلك.

لقد شكل هذا القرار، تطورا نوعيا في معالجة مجلس الأمن للنزاع المفتعل، فأورد عناصر بنيوية للمسلسل السياسي، ومعايير الحل النهائي، وأكد أن الحل يجب أن يكون بالنص سياسيا واقعيا وبراكماتيا ومستداما وقائما على التوافق. كما عزز القرار مكتسبات إيجابية وردت في القرارات السابقة، وخصوصا سمو مبادرة الحكم الذاتي وضرورة إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، وجدد القرار الإنذار الموجه لجبهة الإنفصاليين بضرورة الوفاء بالإلتزامات التي تعهدت بها تجاه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بالانسحاب من "الكركرات"

كاملا، والإمتناع عن أي فعل يهدد الإستقرار في "بئرلحلو" و"تيفاريتي".

وفي هذا الصدد، أود أن أسجل باعتزاز التعبئة والإنخراط الشاملين لكافة القوى الحية للأمة: حكومة، وبرلمانا، وأحزابا سياسية، ومنظمات نقابية، وهيئات مهنية، وفعاليات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الوطنية ومثقفين للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة، وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، وأخص بالذكر هنا مواطنينا في الأقاليم الجنوبية الذين أكدوا للعالم مرة أخرى، وباستمرار وطنيتهم وتشبثهم بملكهم ومغربيتهم، مما مكن من التصدي المستمر لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية وإحباطها، فلهم تحية خاصة.

ولا يفوتني بالمناسبة أن أنوه بعمل القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني والوقاية المدنية. وأقدر باسم الحكومة عاليا ما تتحلى به من روح التضحية والتفاني في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، والسهر على أمن وطمأنينة المواطنين برعاية جلالة الملك، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لإن توجت سلسلة في المشاورات بتشكيل الأغلبية الحكومية من ستة أحزاب سياسية، ببرامج انتخابية متعددة، فإن ذلك لم يمنعنا من التوافق حول البرنامج الحكومي وميثاق الأغلبية. وصيغ هذا البرنامج وفق رؤية إصلاحية واضحة تستحضر انتظارات المواطنين، وتطلعاتهم المشروعة، والتحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تواجه بلادنا، وتستحضر أيضا طموحنا المشترك للولوج ببلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة، وهو ذات الطموح الذي ما فتئ يؤكد عليه جلالة الملك، حفظه الله.

هكذا فقد اتفقت مكونات الحكومة منذ تأسيسها على أولويات محددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل بوصفها أكثر المجالات ملحاحية ببلادنا في المرحلة الراهنة.

ينبني البرنامج الحكومي على رؤية ذات توجه اجتماعي واضح تستمد معالمها الأساسية من التوجهات السامية لجلالة الملك حفظه الله، في هذا المجال، والإنتظارات الكبرى التي عبر عنها المواطنون في مناسبات عديدة، في ظل استمرار قصور المؤشرات المسجلة في العديد من الملفات الإجتماعية التي وبالرغم من المجهودات المبذولة فيها، إلا أنها بقيت غير كافية بالنسبة لانتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة.

كما عملت الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز التنافسية في الإقتصاد الوطني، ودعم المقاولة الوطنية خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وتحسين مناخ الأعمال والإستثمار بما يمكن من تحسين النمو الإقتصادي باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة، وإيجاد فرص الشغل والحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية.

وفي نفس الوقت، تعتبر الحكومة أن المجهودات المبذولة لتحقيق التنمية ينبغي أن تواكب بإطار جيد من الحكامة يمكن من التوزيع العادل للثروة، في إطار من الشفافية والعدالة والإنصاف، وقد جعلنا من هذا البرنامج مرجعية لتوافق أحزاب الأغلبية وكافة أعضاء الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى جعلناه تعاقدا سياسيا بين الحكومة وممثلي الأمة ومن خلالهم مع المواطنين.

ولقد انطلقت مكونات الحكومة في عملها بنفس إيجابي جماعي، ومن منطلق شعار الإنسان 'الإنصات والإنجاز"، وأكرر لأن بزاف ديال الأسئلة فهاذ الشي، بنفس إيجابي جماعي، ومن منطلق شعار"الإنصات والإنجاز" المستند إلى الإنصات المستمر إلى تطلعات المواطنات والمواطنين، والفاعلين الإقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين والتفاعل معهم، وإعطاء الأولوية للإنجاز على أرض الواقع. وسهرنا منذ البداية على تغليب أسلوب الحوار والتفاعل مع مختلف شرائح المجتمع، وإيثار منطق التوافق والتعاون والشراكة مع الجميع، وجعل المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار. وكان هذا دأبنا في التعامل مع مختلف أشكال التعبيرات والإحتياجات الإجتماعية، وفي العلاقة مع المكونات السياسية والنقابية ومع المهنيين وأرباب العمل

كما أولت الحكومة عناية خاصة بمبدأ الشفافية الذي يقتضي التواصل المستمر ولاسيما بخصوص الحرص الذي يقتضي التواصل المستمر، ولا سيما بخصوص حصيلة عملها وها هي اليوم تبادر بعرض هذه الحصيلة أمام البرلمان؛

لقد أعطينا للعلاقة بين مكونات الأغلبية اهتماما خاصا على الرغم من الاختلاف الواضح بين مرجعياتها وأولوياتها ووجهات نظرها وزوايا نظرها في كثير من القضايا، وعلى الرغم من إختلاف الرهانات الخاصة لكل مكون منها، وهكذا اتفقنا منذ البداية على ضرورة الحرص على إنسجام العمل الحكومي ورفع إيقاع والتنسيق بين أعضائه ومكوناته، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الأداء الحكومي ومكن من مباشرة إصلاحات هيكلية أفقية في وقت وجيز، في وقت وجيز خرّجنا عدد مهم من الإصلاحات الهيكلية ولولا وجود هذا التوافق بين مكونات الحكومة ما استطعنا أن نخرج هذه الإصلاحات الهيكلية.

كما قامت أحزاب الأغلبية يوم 19 فبراير 2018 بتوقيع ميثاق الأغلبية بغية تحديد آليات العمل المشترك، وتأكيد التزامها السياسي بإعطاء شحنة إصلاحية للعمل الحكومي، وهنا يجب أن نميز بين الإختلافات الطبيعية بين أحزاب ذات مشارب مختلفة وتعبيرها عن آرائها بحرية وبين ضرورة التعاون والتآزر والتضامن بينها لإنجاح العمل الحكومي، فتحية خاصة لأحزاب الأغلبية ولقياداتها ولبرلمانييها ولمناضليها، وأنا، بطبيعة الحال، أعلم جيدا أن هناك من يبشر بإستمرار، ومنذ تشكيل الحكومة بتشتت هذه الأغلبية، لكن ذلك الأمل وذلك الحلم، بل ذلك الوهم لم يتحقق ولن يتحقق إن شاء الله.

ومن جهة أخرى تحية أيضا لأحزاب المعارضة، التي تحلت بالروح

الوطنية وحرصت على القيام بواجبها الدستوري الذي نحترمه تماما، مما مكن من تسريع عدد من الإصلاحات وتجويد بعضها الآخر، ونحن نتطلع في الحكومة إلى مزيد من التعاون لمصلحة الوطن ومصلحة المواطنين، وفعلا عدد من الإصلاحات خرجات من هاد البرلمان في سرعة قياسية نتيجة التعاون بين مختلف مكونات المجلسين فتحية لجميع الأخوات والإخوة البرلمانيين المحترمين؛

من جهة أخرى عملنا على تقوية دور مؤسسة رئيس الحكومة أكثر، بما يمكنه من أداء الأدوار المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، خاصة الإشراف على تنظيم أشغال الحكومة والسهر على تنسيق وتوجيه أعمالها، وتتبع أنشطة أعضائها ومواكبة عمل مختلف السلطات الحكومية ومختلف الإدارات والمؤسسات التابعة لها، وهذا مهم جدا لأن هاد التنسيق في الإشراف على العمل الحكومي هو أيضا مهم في منهجية عملنا، ويمكن من تسريع تنزيل الأوراش والمضي إلى تحقيق الأهداف التي حددناها في البرنامج الحكومي الذي عرضناه أمامكم منذ البداية.

وهكذا، وفي سبيل تنزيل البرنامج الحكومي تعبأت الحكومة لبلورة تصور دقيق للتدابير والإجراءات الواجب اتخاذها ولمنهجية تنفيذها، وبالمناسبة البرنامج الحكومي الذي عرضناه أمام البرلمان يتضمن عدد من الأهداف واضحة، مرقمة، دقيقة، يمكن أن تحاسبون عليه اليوم وتحاسبون عليه أيضا في نهاية هذه الولاية، وسأعرض لبعضها بعد قليلّ، هكذا اعتمدت الحكومة منهجية محكمة للتنزيل والتتبع، مع الحرص في كل ذلك على تحقيق النفس الجماعي والتنسيق ورفع مستوى الإلتقائية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية بهذا الخصوص، وضعت الحكومة منذ تنصيبها مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان حسن تنزيل برنامجها، فأولا، هناك مخطط تنفيذ البرنامج الحكومي الذي هو وثيقة عامة تتضمن الإجراءات التفصيلية العملية وعددها 435 إجراء وهي الكفيلة في رأينا بإحداث الأثر الإيجابي الملموس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين؛ وضعنا هذا المخطط التنفيذي بإجراءات تطبيقية مرافقة بأهداف المؤشرات الرقمية وآجال للتنفيذ والتتبع، بما يمكن من التقييم وقياس أثر الإجراءات المتخذة واستباق الصعوبات الممكن ورودها.

وفي نفس الإطار واخا أسيدي يلاه، وفي نفس الإطار حرصنا على إحداث لجنة بين وزارية، لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي، لا حرج، ما كاين مشكل، تسهر على حسن تنفيذ المخطط التنفيذي لهذا البرنامج وضمان الالتقائية في تنزيله، وقد انعقدت فعلا اجتماعان لهذه اللجنة بين الوزارية، كما تم إحداث وحدة على مستوى مصالح رئيس الحكومة عهد إليها بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي وهي الوحدة التي تعمل بشكل مستمر على هذا الملف.

أبدأ في البداية بتقييم عام لعمل الحكومة لأقول، بأن الحكومة وجدت نفسها عند بداية ولايتها أمام تحد كبير، تمثل في تدبير الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة والتي أثرت على السير العادي للمصادقة على قانون مالية 2017 وتنفيذه وتسببت في تعثر بعض الأوراش، لا سيما في مجال الاستثمار العمومي، ومن أجل تدارك هذا الوضع، انخرطت الحكومة منذ الأيام الأولى لتنصيبها في ورش تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الحكومي، وفاء بالتزاماتها واستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

لقد راكمت بلادنا لفائدة المواطنين ولصالح الوطن خلال سنتين من عمل الحكومة مكتسبات على أكثر من صعيد، وإذ قامت بإصلاحات وإنجازات مقدرة مؤسسة وواعدة لا يمكن تجاهلها، آخرها اتفاق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف الموقع يوم 25 أبريل 2019، وهو الاتفاق الذي يعد لبنة أساسية من لبنات إرساء قواعد السلم الاجتماعي وخطوة معتبرة في مسار تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنات والمواطنين، وخصوصا منهم الشغيلة وهوالإنجاز الذي ما كان له أن يتحقق لولا الانخراط الإيجابي للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين فتحية خالصة خاصة قوية لهم.

وتجدر الإشارة، صفقو عليهم، راه، الله يجازيهم بخير، وتجدر الإشارة إلى أن عددا من الأوراش والإصلاحات الكبرى والاستراتيجيات حظيت بعناية ودعم ملكيين ساميين، من خلال التوجيهات السامية لجلالة الملك، حفظه الله، وإشرافه المباشر على عدد منها، من قبيل الطاقات المتجددة والماء وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والبرامج الاجتماعية والتعليم والتكوين المهني والصحة والفلاحة، ولقد كان لهذا الدعم الملكي السامي، دور كبير في إسراع إخراج الإصلاحات والبرامج وإنجاحها.

كما شهدت هذه المرحلة تعثرا في بعض الأوراش وتعبيرات احتجاجية استلزمت من الحكومة مقاربات خاصة، أعطيت فيها الأولوية للإنجاز على أرض الواقع ومعالجة أسباب تلك الاحتجاجات وإيجاد حلول عملية ونذكر على سبيل المثال ملفات من قبيل احتجاجات مواطنينا في مدينة الحسيمة وجرادة وملف أطر الأكاديميات وتنزيل الإجراءات الضريبية المتعلقة بالتجار.

فبخصوص احتجاجات الحسيمة والتي بدأت قبل تنصيب الحكومة بشهور، فقد اعتمدت هذه الأخيرة أي الحكومة مقاربة على مستوى طبيعة التدخل التنموي الفوري رغم صعوبته وذلك بهدف تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الحسيمة منارة المتوسط وتجاوز التأخر المسجل في تنفيذها، لقد تمت تعبئة جميع الجهات الفاعلة من خلال زيارات ميدانية، يقوم بها المسؤولون عن الإدارات المركزية والإقليمية، وفي مقدمتهم عدد من أعضاء الحكومة، وذلك بناء على تعليمات ملكية سامية، تقتضي تحقيق تفاعل إيجابي ناجح ومستمر مع المواطنين، وهو ما مكن من تدارك التأخر الذي عرفته تلك المشاريع والتوجه نحو احترام آجال التنفيذ النهائي المحدد سنة 2020، أما في إقليم جرادة، فقد تم بلورة برنامج استعجالي متكامل يضم عدة تدابير، تهدف تحسين

الظروف الإجتماعية والإقتصادية للسكان، وهو البرنامج الإستعجالي الذي يسير تنفيذ وبوتيرة مقبولة.

وحتى نكون واقعيين يجب الإعتراف بأنه رغم الجهود المبذولة والنتائج المسجلة فلا يمكن الإدعاء بأن هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى قادرة على حل مشاكل المغرب في نصف ولاية، بل حتى في ولاية كاملة، لكننا مقتنعون بأننا نسير في الإتجاه الصحيح وبحلول عملية ناجعة، ما دام أن المؤشرات الدالة على الإصلاحات التي نباشرها هي في تقدم واضطراد مستمر، وكلنا أمل في أن نحقق أكثر في نصف الولاية المتبقية، إن شاء الله، لا سيما من أجل استكمال الوفاء بإلتزامات برنامجنا الحكومي، وكذا العمل على تجاوز التحديات والصعوبات التي لا زالت تواجه بلادنا، نحن أمام حصيلة نقدر أنها فيها الكثير من الإنجاز، وفيها الكثير من الإصلاحات الواقعية، وفيها الكثير من المؤشرات الإيجابية المتعددة، وهو دليل على نجاح مقدر في ذلك مع الإشارة إلى أن هذا جاء في سياق إرتفاع منسوب الطلب الإجتماعي وتزايد انتظارات المواطنين، وهذا من حقهم، لكن بالمقابل لا يمكن الإنسياق وراء حملات التبخيس والتشويه الممنهجين، بغية التأثير على ثقة المواطنين في العمل العام وفي العمل السياسي، لذلك اتجه جزء من جهودنا إلى رد الإعتبار للمؤسسات والعمل الحكومي والسياسي ورفع منسوب الأمل لدى عموم المواطنين.

إن بلادنا تسير في الإتجاه الصحيح على الرغم من قساوة الإكراهات وقساوة المؤامرات، ولا حل أمامنا إلا مواجهة حملات تزييف الوعي وتعميم الإحباط بمزيد من العمل وبذل الجهد، لأن بلادنا تستحق الأفضل وهي في المسار الصحيح بالرغم من كل التحديات المحيطة، لا يعني هذا أننا لا نريد انتقاد ولا نريد نصحا، وإنما ندعو إلى التحلي بالإنصاف في تقييم الواقع وأن نقول للسلبي أنه سلبي والإيجابي نعترف له بأنه إيجابي.

لكن نحن واعون أيضا بأن المواطنين قد لا يحسون دائما بانعكاس الإنجازات التي قامت بها الحكومة على حياتهم اليومية، وهو ما يستدعي منا رفع وتيرة الإصلاحات والمشاريع والعمل على ضمان فعاليتها ونجاعتها ومضاعفة جهود التواصل والتفاعل مع المواطنين ومزيدا من المسؤولية في الخطاب السياسي والإعلامي، وهو شيء لا تتحمل الحكومة وأحزابها مسؤوليتها فقط، ولكن أيضا تتحمل مسؤوليتها جميع المؤسسات الأخرى أحزاب معارضة ونقابات ومجتمع مدني.

سنكتفي في هذا العرض بالحصيلة المرحلية بالتطرق لبعض أهم إنجازات عمل الحكومة، انطلاقا من برنامجها دون الخوض في التفاصيل الدقيقة التي ستكون موضوع تقرير تركيبي وعرض موجز للحصيلة أعد لهذه الغاية، سيتم تعميمهما بعد الإنتهاء من هذه الجلسة الدستورية بعد السيدات والسادة البرلمانيين.

وفي هذا الصدد، فإن بعض القطاعات الحكومية شرعت فعلا في تعميم حصيلتها القطاعية والتواصل بشأنها وهي مفصلة، وأدعو باقي القطاعات للقيام بالشيء نفسه، لا سيما أن الإنجازات القطاعية تفوق في كثير من الأحيان إلتزامات البرنامج الحكومي، وكما هو معلوم البرنامج الحكومي ينبني على 5 محاور سأحرص على تقديم أهم نقاط الحصيلة وفق هذه المحاور:

المحور الأول: دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية، فوعيا من الحكومة بأن البناء الديمقراطي والمؤسساتي والحقوقي ورش مستمر، فإنها تعهدت بمواصلة نهج الإصلاح في هذا المجال واشتغلت على 6 الأوراش الأساسية همت:

أولا: تعزيز حقوق الإنسان وصون حقوق وكرامة المواطن، لا سيما اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بدء من سنة 2018 وصياغة مخططها التنفيذي، ويعد المغرب أحد البلدان التاسع والثلاثين في العالم التي تمتلك خطة في مجال حقوق الإنسان، تفاعلا مع توصيات وبرنامج عمل فيينا.

كما واصلت الحكومة تنفيذ توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة ومعالجة 95% من أصل حوالي شكاية وتظلم للمواطنين أفرادا وجمعيات بهذا الخصوص، وذلك من نونبر 2017 إلى متم 2018، وأولت الحكومة عناية خاصة من أجل النهوض بأوضاع المرأة المغربية والسعي نحو تمكينها أكثر اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وفي هذا الإطار تمت بلورة الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2017-2021 والمصادقة عليها عبر تحقيق 24 هدفا وحوالي 100 إجراء، تهدف إلى حماية النساء وتعزيز حقوقهن وتقوية فرص عملهن، وتمكينهن اقتصاديا، وتم تحقيق 23 هدفا و83 إجراء منها، كما تم إعداد دراسة حول التمكين الإقتصادي للنساء والمخطط الوطني المندمج للتمكين الإقتصادي للنساء في أفق 2030.

وفي إطار التنزيل الفعلي لقانون محاربة العنف ضد النساء، أطلقت الحكومة البحث الوطني حول العنف ضد النساء، وأعلنت عن نتائجه الأولية وأحدثت شبكة الفضاءات متعددة الوسائط للنساء ضحايا العنف، وتم التكفل لحد الساعة بحوالي 19.000 امرأة من ضحايا العنف.

وفي إطار تكريس الوضع الدستوري للغة الأمازيغية وفي انتظار اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية عملت الحكومة على إدماج تدريس الأمازيغية في المعاهد العليا للإدارة والقضاء والإتصال والسينما والمسرح، وقد بدأت فعلا تدريس الأمازيغية في هذه المعاهد العليا؛

ثانيا: مواصلة إصلاح منظومة العدالة، ومن أجل تنزيل الإستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية إنصب إهتمام الحكومة خلال سنة 2018 على تأهيل الإدارة القضائية والإرتقاء بها من خلال مشروع

القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي والذي تضمن جملة من المقتضيات الرامية إلى تأهيل الإدارة القضائية وتطويرها، كما عبأت الحكومة إمكانات بشرية ولوجيستيكية ومادية هامة لإرساء استقلالية السلطة القضائية وتوسعة وعصرنة المنشأة القضائية وتطوير خدماتها؛

أما في إطار ورش تحديث الإدارة القضائية، فقد تميزت هذه المرحلة باستكمال أسس التحول الرقمي لمنظومة العدالة في أفق تنزيل المحكمة الرقمية، بتوسيع منصات الطلبات عبر الأنترنيت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، مع ضبط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام ووضع سجل لتوثيق إجراءات التنفيذ.

كما تم الحرص على الرفع من نجاعة عمل محاكم المملكة سواء على مستوى البت في القضايا أو على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، وفي كلها تحققت أهداف طموحة.

كما قامت الحكومة بمجهودات كبيرة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية التي يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون العام، سواء كان التنفيذ لصالح هذا الشخص العام أو في مواجهته؛ في هذا السياق الأخير، ولتدعيم المقاربة الوقائية أحدث لدى رئيس الحكومة بمقتضى منشور لجنة وزارية لمعالجة إشكاليات تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام، تهدف أساسا إلى تحديد السبل القمينة بالحيلولة دون تنامي المنازعات التي تتسبب فيها الإدارة من جهة وكيفية تأمين الدفاع عن هذه الأخيرة على أحسن وجه من جهة أخرى، وأيضا تضمن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة أو ضد الإدارة من جهة ثالثة؛

ثالثا: مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية والوطنية واستكمال تنزيل الدستور في إطار متابعة تفعيل الدستور تداولت الحكومة وصادقت على عدد من النصوص القانونية همت بصفة خاصة عددا من المؤسسات الحقوقية مؤسسة الوسيط أولا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ثانيا، كما كانت حصيلة الإنتاج القانوني للحكومة متميزة إذ تعتبر هاتان السنتان من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين، إذ تمت دراسة أكثر من 430 مشروع نص قانوني وتنظيمي منها أكثر من 150 مشروع قانون من بينها 3 مشاريع قوانين تنظيمية ومشروع قانون إطار واحد يتعلق بمنظومة التربية والبحث العلمي، وتم إعداد ودراسة والمصادقة على جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤسسة المهيكلة للإصلاحات الكبرى الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، قانون إصلاح المركز الجهوي للاستثمار، النصوص المنظمة لأراضي الجماعات السلالية وغيرها كثير؛

رابعا: مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة من خلال إتمام إصدار النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات والعمالات والأقاليم وهي 71 مرسوم في المجموع، وأيضا إصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

وعملت الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، كما رأينا منذ قليل على إصدار ميثاق اللا تمركز الإداري باعتباره لبنة أساسية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية على الصعيد الترابي وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة تتبوأ فيها الجهة الفضاء الترابي الملائم لتحقيق التنمية على أرض الواقع، وقد بدأنا فعلا الخطوات الأولى لتطبيق وتنزيل ميثاق اللا تمركز الإداري.

وواصلت الحكومة تعبئة الإمكانيات المالية للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال رفع الحصة المرصودة لها من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل لتنتقل من 4% إلى 5% إضافة إلى مساهمة الميزانية والتي تقدر ب 4.8 مليار درهم سنة 2019 مقابل 4 مليار درهم سنة 2016، وكل ذلك في أفق تحقيق ما نص عليه القانون التنظيمي للجهات بحذافره.

وحرصت الحكومة على إرساء مقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية من خلال قيام رئيس الحكومة وعدد من أعضائها بزيارات ميدانية وتواصلية للجهات باعتبار هذه الزيارات مناسبة للإنصات عن قرب للفاعلين وتم لحد الساعة تمت 7 زيارات هذا فضلا عن الزيارات الميدانية لأعضاء الحكومة الآخرين.

وفي إطار التزام الحكومة بإطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير تميزت هذه المرحلة باعتماد نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب من خلال إطلاق ورش إعداد قانون يعنى بإعداد التراب ووضع مرجعياته الوطنية والجهوية وكذا وضع مخطط وطني للشبكة الحضرية وإحداث مرصد وطني للتتبع والتقييم بهدف دعم وتقوية التكامل والإلتقائية في السياسات العمومية.

في ميدان التعمير، تم الحرص على تعميم وثائق التعمير وانتما كتعرفو الأهمية لوثائق التعمير وضرورة التعميم ديالها، وذلك باعتبارها وثائق مرجعية تؤطر وتنظم نمو المجال وتطور المجال، وفي أفق المصادقة على 600 وثيقة تعميرية مع متم 2021 كما وعدنا في البرنامج الحكومي تمت المصادقة لحد الساعة على 286 وثيقة سنة 2017-2018 بمعدل سنوي يزيد على 140 وثيقة سنويا مع إيلاء أهمية خاصة لتغطية المدن الكبرى والمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا.

خامسا: إرساء آليات التفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني، أنتم تعرفون جميعا أن الديمقراطية التشاركية هي تعتبر مكملة للديمقراطية التمثيلية، والدستور أتى باعتماد هذه الديمقراطية التشاركية، وإعطاء إهتمام كبير للمجتمع

المدني، ولذلك قامت الحكومة بإرساء آليات تفعيل هاذ الديمقراطية التشاركية أولا من خلال إحداث اللجنة الوطنية للعرائض والمقدمة للسلطات العمومية، والتي شرعت فعلا في عقد اجتماعاتها مركزيا واشتغلت فعليا ودرست 4 عرائض وزعت لدى رئيس الحكومة لحد الساعة، كما أطلقت الحكومة الحملة التواصلية التحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية، والموقع الإلكتروني الخاص بتيسير وممارسة الديمقراطية التشاركية، وتم هنا في هاذ المجال التواصل مع مئات الجمعيات، وتكوين 1120 فاعلا جمعويا في هاذ المجال، احنا كان معولين على هاذ الحملة لأنها يمكن أن تضخ دماء في تفاعل المجتمع المدني مع الشأن العام وتدبير الشأن العام وإعطاء رأيه عن طريق هاذ العرائض أو عن طريق الوسائل الأخرى التي يمكن أن يعبر بها المجتمع المدني عن رأيه؛ ومن أجل دعم ومواكبة المجتمع المدني تم تفعيل بوابة خاصة للشراكة مع الجمعيات، تروم تعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية وضمان المساواة وتسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات، وأنتم تعرفون بأن التمويل العمومي للجمعيات كان دائما يطرح تساؤلات ونريد عن طريق هذه الشفافية أن ننهي هذه التساؤلات.

وفي إطار الترافع المدني حول مغربية الصحراء، وهذا مهم، تم تنظيم ملتقى وطني وتكويني للجمعيات في هذا المجال والتوقيع على عدد من الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضية الصحراء لمواكبتها في تكوين الشباب للترافع العملي والفاعل عن قضية الصحراء.

المحور الثاني: أيها السيدات والسادة المحترمين، في هاذ العرض هو تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، أنتم تعرفون بأنكم جميعا، تشتكون من هاذ القيم ديال النزاهة، بعض قيم النزاهة والرشوة والفساد والمواطنات والمواطنين باستمرار يحتجون عليه، ولذلك يمثل تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات، في هذا المجال الذي تم في هذه المرحلة مهم.

أولا: تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة عن طريق متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

ثانيا: تنصيب اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد وتفعيلها، تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في مجال محاربة الرشوة والفساد، تتبع تقارير المفتشيات العامة للقطاعات الحكومية من خلال وحدة إدارية خاصة وحدها لهذا المجال على مستوى رئاسة الحكومة، واستمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة وهو ضمن الجهود الوطنية لمحاربة الفساد، ونشكر العديد من المواطنات والمواطنين اللي كيخدمو هذا الرقم الوطني للتبليغ عن الفساد، لأن هاذ التبليغ عن الفساد من قبل المواطنين هو يمكن من تدخل السلطات المعنية في الوقت المناسب، وهذا أدى إلى توقيف عدد من المسؤولين في هاذ المرحلة، وجره إلى القضاء، وقد حكم بعضهم فعلا وصدرت ضدهم أحكام، وأرست الحكومة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وعملت على تنصيب أعضائها باعتبارها فاعل أساسي في تحسين الحكامة في الصفقات ومنجع للمستثمرين وللمقاولات برفع شكايتها عندما يظنون بأنهم فعلا هناك مجال للشكاية.

واعتمدت الحكومة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وهذا حق، وهذا واحد القانون استراتيجي طال انتظاره، الحمد لله صادق عليه البرلمان، وبدأ تفعيله ابتداء من 12 مارس 2019، عندنا هاذ السنة باش نوضعو البنايات، وقد بدأت الحكومة فعلا مع وضع البنايات وتكوين الأشخاص لأن كل إدارة باش توفي بالمقتضيات ديال القانون خاص يكونو بعض الموظفين يمكن ليهم يتواصلو يعطيو المعلومة وخاصنا نقومو بتخزين المعلومة بالطريق الصحيحة التي بها يمكن أن نعطي المعلومة في الوقت المناسب، هاد الشي دابا خدامين عليه الآن، كما عملت الحكومة على انضمام المغرب لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2008 وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة لفترة 2018-2020 وهناك سيل آخر من الإجراءات لكن المهم أن هذه الإجراءات كان له تأثير في تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية transparency international لسنتين متتاليتين ولأول مرة في تاريخ المغرب كاين تحسن فهاد المؤشر لسنتين متتاليتين ب 17 مرتبة لينتقل من المرتبة 90 إلى المرتبة 73 وإن شاء الله بجهود الجميع بتكاثف الجميع سيتحسن تصنيفنا في السنوات المقبلة بل سيتحسن واقع الشفافية والنزاهة في واقع تدبير الشأن العام؛

2- تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة ومواصلة إصلاح المالية العمومية، ذلك أن المغرب تبنى منذ عقدين من الزمان التخطيط الاستراتيجي والقطاعي، ومن أجل ضمان تنفيذ أمثل وانسجام وتكامل هذه الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وجب تحقيق وتعزيز التقائية تدخلات الإدارة والمؤسسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمجالي، وهنا تدخلت الحكومة بعدد من الإجراءات صارت في هذا المجال وأذكر منها بالخصوص أنه سنواصل الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الضريبية، ولا يفوتني التذكير بالمناظرة الوطنية التي أعدت بطريقة تشاركية والتقائية، عقدت أخيرا، ونأمل أن تعطي دفعة قوية لهذا الإصلاح وصودق على عدد من مشاريع القوانين في مجلس الحكومة تسير في هذا الاتجاه أخص بالذكر منها مشروع القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

3- إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية، ذلك أن إصلاح الإدارة مدخل أساسي كما تعرفون جميعا لبناء هذه الإدارة وتعزيز نجاعتها وتعزيز نجاعة أداءها وتحسين جودة خدماتها، في هاد الإطار كانت هناك خطة وطنية لإصلاح الإدارة 2018-2020 تعتمد منهجية مبنية على الأهداف والنتائج ومؤشرات نجاعة الأداء وتروم تحقيق

الإصلاح الشامل والإرتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية وتعزيز قدراتها لتكون في خدمة المواطن وتكون في خدمة المقاولة.

وفي هذا السياق، أعطيت الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات في 8 يناير 2018 باعتبارها آلية أساسية للتفاعل بين الإدارة والمواطنين وقد بلغ العدد الإجمالي للشكايات المتوصل بها إلى حدود 10 ماي الأخير 120 ألف شكاية على الأقل 120 ألف شكاية تمت معالجة 76% منها فعلا وتم تسجيل نسبة الرضى من لدن المسجلة لدى الناس اللي تعالجات الشكاية ديالهم بنسبة 67% وهذه أرقام تبين النجاح في هذا الموضوع، وعززنا أيضا التحول الرقمي للخدمات الإدارية، وهذا كما قلت مرارا الانتقال إلى الإدارة الرقمية واحد الخيار ضروري للمغرب ومهم جدا وتوسعت منصات الطلبات على الخط وعدد المساطر المنشورة لحد الساعة على منصة الطلبات 803 خدمات وعدد الخدمات المدرجة مرقمنة 207 من هذه الخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

في المحور الثالث والذي يهم التطوير الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة هذا مهم جدا، وفي البداية قلنا بأن الهدف ديالنا أولا تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني؛ ثانيا تقوية تنافسية المقاولات؛ ثالثا تطوير هيكلة الاقتصاد الوطني. والحمد لله، على هاذ ثلاث مستويات تحققت جزء من الأهداف التي كنا قد وعدنا بها، فأولا وقبل كل شيء:

أولا: تحديث منظومة دعم المقاولة وتحفيز الاستثمار، في هذا المجال أذكر بأنه أطلق ورش الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية الاستثمار كما تحدثت عنه وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وهذا واحد الورش هيكلي جوهري مهم جدا أخرجناه بالتقائية بين مختلف المتدخلين على الرغم من صعوبته، وأصدرنا مرسومه التطبيقي، والآن سنبدأ إن شاء الله، فورا في العمل على تنزيله وعلى حسب القانون عندنا قدامنا سنتين لتنزيله كاملا. وأيضا كانت هناك عدد من الإجراءات لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولة، صادقتم على كثير منها في القوانين المالية 2018-2019 وهي تهم بالخصوص المقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة:

• ومنها اعتماد الضريبة التصاعدية، ومنها تخفيض الضريبة ديال الشطر الثاني من 20% إلى 17% في 2019؛

• ومنها توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل حتى المنشآت التي تصنع منتوجات موجهة للتصدير وهي تعني بالأساس المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

• ومنها معالجة صعوبة المقاولة من خلال اعتماد القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس، وأيضا قانون الضمانات المنقولة اللي غيمكن بالخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويل بالضمانات المنقولة؛

• ومنها إرجاع عملية إرجاع الضرائب في أكبر عملية من نوعها في تاريخ المغرب، أن الدولة كترجع هادوك المتأخرات ديال الضرائب 40 مليار درهم مرة في سنة واحدة، في خطوة جريئة وغير مسبوقة؛

• وأيضا إلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل بالنسبة للضرائب في قانون المالية 2018؛

• وأيضا مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين بهذا القطاع واهتمام وهذا قطاع مهم مصرفي مهم جدا، وقد شرعت 8 أبناك من البنوك التشاركية في تقديم خدماتها لبلادنا؛

• المصادقة على 119 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق تبلغ قيمتها الإجمالية 124 مليار درهم من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات، منذ تنصيب الحكومة.

ومن أجل تأهيل الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد وإعداده للتحولات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على وضع رؤية لتطوير القطاعات الجديدة وذات قيمة مضافة عالية مثل الاقتصاد الرقمي؛ مثل الاقتصاد الأخضر؛ مثل الذكاء الصناعي والصناعات المتطورة، ولقد تم تكليف وكالة التنمية الرقمية المحدثة مؤخرا للاضطلاع بإعداد الاقتصاد الوطني لولوج بعض من هذه القطاعات الواعدة.

كما حرصت الحكومة على تنويع الشركاء الاقتصاديين والانفتاح على أسواق جديدة والتوجه نحو التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب لا سيما بفتح أسواق استثمارية في افريقيا، وهو الورش المهم الذي يعطيه جلالة الملك حفظه الله، أولوية واهتماما كبيرين.

ولقد كان من نتائج هذه الإصلاحات والإجراءات، باش نشوفو بأن هاذ الإصلاحات والإجراءات وكثير من الإصلاحات والإجراءات الأخرى لم تذهب هدرا، إنما كان عندو تأثير مباشر في تصنيف المغرب في تحسين مناخ الأعمال، وبالتالي تقدم تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business" من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019، في أفق تحقيق طموح ولوج دائرة اقتصاديات الخمسين الأوائل في هذا المجال سنة 2021 إن شاء الله، وهو الهدف الذي حددناه في البرنامج الحكومي، ونحن نسير نحوه بخطى ثابتة بإذن الله. وهاذ السنة غادي نعاود نتحسنو 4 ولا 5 نقط وأشكر البرلمان لأنه أصر على المصادقة على بعض القوانين المهمة في هذا المجال.

كما مكنت الإصلاحات المذكورة، كما مكنت الإصلاحات المذكورة من ارتفاع مطّرد لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلادنا، وهذا نجاح على أن هناك ثقة في الاقتصاد الوطني، على أنه الثقة في الإصلاحات التي قامت بها بلادنا. ما يمكنش شي واحد يجي ويتحول من واحد الدولة اخرى يجي للدولة عندنا ويجي يستثمر المليارات ديال الدراهم فقط لأنه لسواد عيوننا، الناس كيجيو حيث كاين واحد البيئة مواتية للإستثمار.

فلذلك تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية تطورت بـ 55% ما بين 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32 مليار درهم سنة 2018، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين ببلادنا وفي اقتصادنا ويجعل المغرب أكثر الدول الإفريقية جاذبة للإستثمار الأجنبي، هذا نجاح، هذا نجاح باش يحققو طرف واحد، أنتم شاركتم فيه معشر البرلمانيات والبرلمانيين، أنتم أيضا شاركتم فيه وشكرا جزيلا؛

ثانيا: النهوض بالتشغيل والإدماج المهني، جعلت الحكومة النهوض بالتشغيل من ضمن أولوياتها باعتباره مدخلا أساسيا للتنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة والعيش الكريم. ومن هنا حرصت الحكومة على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود سنة 2021، الذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقاربة شاملة ومندمجة، مع اعتماد مخططه التنفيذي، وعقد شراكة مع الجهات ومع الإتحاد العام لمقاولات المغرب لمواكبته، كما شرع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل بتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وإحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل. إلى جانب هذا الإصلاح الهيكلي، قامت الحكومة بإجراءات عدة أخص منها بالذكر:

• تسجيل أكثر من 102.000 دابا مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019 مقابل 32.000 فقط سنة 2016، شوف 32.000 مقاول ذاتي سنة 2016، دابا اليومي 102.000، أي الهدف اللي كان محدد سنة 2021 فتناه دابا، فتنا الهدف ديال 2021، إن شاء الله، نزيدو أكثر؛

• تطوير نظام تحفيز لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الإلتزامات الضريبية والإجتماعية المتعلقة بهم، هذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، دعم التشغيل رفعنا هداك التحفيز من 5 الأجراء إلى 10 أجراء، وهذا صادقتو عليه انتما في قانون المالية لفائدة المقاولات، وأيضا أضفنا الجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة إلى هذه الإجراءات وهذا شيء مهم لدعم التعاونيات ودعم الجمعيات دمجناهم في "تحفيز"، وهذا إجراء أيضا أتت به هذه الحكومة دعما لهذه الشرائح اللي فهاذ الجمعيات والتعاونيات. وساهمت هذه الإجراءات وغيرها كثير، كاينة في المخطط وكاينة ويمكن وفي الوثيقة التي ستوزع كاين التفاصيل، لكن المهم هو أن هذا أن هذه إجراءات وغيرها ساهمت إلى جانب، بطبيعة الحال السياسات القطاعية الأخرى الموجهة لإحداث فرص الشغل ودعم تشغيل الشباب إلى بداية تحقيق نتائج مشجعة على مستوى تراجع البطالة ولو ببطء، إذ أبرزت نتائج المندوبية السامية للتخطيط عن تراجع نسبة البطالة بـ 0,5% ما بين الدورة الأولى لسنة 2018 والدورة الأولى لسنة 2019، وهو نفس المنحى الإيجابي الذي سجلته المندوبية السامية للتخطيط في آخر سنة 2018.

وأغتنم هذه المناسبة، لأجدد التأكيد على أن الحكومة تعتبر التشغيل ضمن أولوياتها الأساسية، وأنها تلتزم بمضاعفة الجهود للحفاظ على هذا المنحى الإيجابي وتطويره أكثر حتى نصل إلى المستوى المنشود، إن شاء الله. نحن غير راضين على هذا التطور واخا هو تطور ولكن احنا بغينا أكثر، ويستحق الشباب أكثر ويستحق بلدنا أكثر وينتظر المواطنون أكثر؛

ثالثا: تعزيز التنمية الصناعية، واصلت الحكومة الإهتمام بالقطاع الصناعي من خلال تنزيل مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، إذ تم تحقيق 81% من الأهداف المتوخاة منه لحد الآن على مستوى التشغيل، حيث تم إحداث 400.000 منصب شغل في القطاع الصناعي، والمخطط منذ بدايته، بطبيعة الحال، ماشي فقط في ظل هذه الحكومة. والمخطط الذي ساهم في الرفع من المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10% ودعم التحول الهيكلي للنسيج الصناعي وتطوير تنافسية الإقتصاد الوطني، مما جعل المغرب وجهة لعدد من الصناعات المتطورة ذات القيمة المضافة مثل السيارات والطائرات، ففي قطاع السيارات، واصلت بلادنا استقطاب مصنعين عالميين بارزين، مما مكنها من الوصول إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 700.000 سنويا، 700.000 سيارة سنويا، وتجاوزنا جميع الدول الإفريقية، وأصبح المغرب أول دولة إفريقية، وكان بعض الدول الإفريقية قبل منا غير قبل 2018، 2018 كانت دول إفريقية أخرى تصدر وتنتج أكثر منا وتصدر أكثر منا، والحمد لله اليوم هذا دليل على أن هاذي إنجازات عملية شي حاجة مبرقة واضحة، لا يمكن أن يجادل فيها، وأيضا مكن هذا من زيادة حجم الصادرات، انتهو ثاني لهاذ الرقم، هذا رقم آخر، زيادة في حجم الصادرات التي بلغت 65 مليار درهم خلال 2018، متجاوزا بذلك القطاعات التقليدية للمملكة كالفوسفاط، مما جعل بلادنا أول بلد إفريقي في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر بـ 50% في أفق تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ الطاقة الإنتاجية، تقدر بمليون سيارة سنويا في أفق 2022، إن شاء الله، ولكن في الصادرات غنزيد نقول لأول مرة في آخر الأرقام ديال مكتب الصرف، الصادرات تطورت بشكل سريع أكثر من تطور الواردات، وبالتالي طورت نسبة تغطية الصادرات بالواردات وتحسنات، وهذا هو التطور باش نخليو عندنا العملة الصعبة، هذا هو الهدف، وهذا من الأهداف ديالنا الحمد لله راه كنمشيو ليه بخطى بطيئة ولكن حثيثة وقوية.

رابعا: رفع تنافسية قطاعي الفلاحة والصيد البحري، يعتبر قطاع الفلاحة والصيد البحري من القطاعات الرئيسية باعتبار دورهما الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والبيئي الهام، وإذا كان الإنفتاح الإقتصادي العالمي يتيح فرصا هامة لتوسيع الأسواق وتعددها أمام الإنتاج الوطني، فإنه يطرح في نفس الوقت رهانات متجددة على بلادنا.

لذلك عملت الحكومة بالموازاة مع مواصلة وتطوير تنزيل مخطط المغرب الأخضر، ومخطط أليوتيس على تنفيذ جملة من الإجراءات الرامية إلى الرفع من تنافسية القطاعين كما يلي: أولا إنهاء أشغال عصرنة شبكة الري والتجهيز الهيدروفلاحي الخارجي على مساحات عشرات الآلاف من الهكتارات، أنا المهم هو هذا، عشرات الآلاف من الهكتارات الجديدة، إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية، أنتم

تعرفون المغرب الأخضر عندو 2 دعامات، الدعامة الثانية هي الفلاحة التضامنية الموجهة للفلاحين الصغار، إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية لفائدة أزيد من 141.000 فلاح صغير، بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم، ولاشك أن هناك انتظارات أخرى يجب الإستجابة لها؛ دعم وتثمين المنتوجات الفلاحية، لأن الآن خاصنا هاذ المنتوجات الفلاحية نثمنوها عن طريق التصنيع للتصدير ولوضعها في تصرف أيضا المواطنين حتى داخليا؛ دعم تثمين المنتوجات الفلاحية من خلال صدور القرار المشترك المتعلق بالمساعدات المالية للدولة من أجل إحداث وتحديث وحدات تثمين هذه المنتجات في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛ تحسين نسيج الصيد البحري التقليدي وعصرنته بتجهيزات 99% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هويتها باستخدام موجات الراديو، وهناك عدد من الأهداف الأخرى تحققت في مجال الصيد البحري تجعل هذا القطاع واعدا في المستقبل.

خامسا: تقوية ودعم قطاع السياحة من أجل إعطاء دفعة جديدة لرؤية 2020 التي تعثرت من قبل، قبل ماتجي هاذ الحكومة عملت الحكومة على إنجاح عدد من الإجراءات وضع جهاز لمواكبة وتسريع ديناميكية الاستثمار في مجال السياحة خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019؛ تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بهذا القطاع؛ فتح عدد من الخطوط الجوية الجديدة وطنيا ودوليا لإنعاش الوجهات السياحية وسترون بأنه الحمد لله اليوم عدد من الجهات فك الطوق عنها نتيجة هاد الخطوط الجوية الداخلية الجديدة وفعاليتها بتعاون من الجهات الذين نشكرهم بطبيعة الحال، وللإشارة فقد حقق القطاع السياحي مؤشرات مهمة من خلال ارتفاع عدد السياح من 10 د المليون سنة 2016 إلى 12.5 مليون نسمة سنة 2018 و نطمح إلى المزيد؛

سادسا: مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتعاقد التضامني هواقتصاد يضم بهم قطاع واسع من المواطنات والمواطنين في القرى وفي الدواويرفي المدن القريبة وفي هوامش المدن اللي هما فعلا يحتاجون للعيش الكريم وهاد الاقتصاد التضامني والصناعة التقليدية كتوفر لهم هاد العيش الكريم من خلال أنشطة مدرة للدخل ولذلك اتخذت الحكومة عدد من التدابير في هذا المجال من بينها: الرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية إلى 90 دارا للصانعة 90 دار بزيادة في سنتين 26% دور الصانعة اللي هي مهمة جدا للمرأة القروية، مواصلة دعم التجمعات الحرفية للمادة الأولية وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية ومعدلات الإنتاج، مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهذا قانون مهم يعطي دفعة قوية لهذا القطاع، ولكن أيضا تمكين التعاونية أشرنا إليه والمقاول الذاتي من الحق في المشاركة في الصفقات العمومية لأول مرة في تاريخ المغرب، ولات المقاولات المقاول الذاتي المقاولات الذاتية وأيضا التعاونيات من حقها أن تشارك في الصفقات العمومية وهذا دعما لها وإعطاء دفعة لإنتاجها؛

سابعا: تعزيز البنيات التحتية واللوجيستيكية وهو مجال نعطيه اهتماما خاص أيضا لأنه من شروط إعطاء دفعة قوية للإقلاع الاقتصادي، لا يمكن أن يتمكن الإقلاع الاقتصادي بدون بنيات تحتية ولوجيستيكية ومنظومة نقل قوية وفي المستوى وهادي من نقاط الضعف ديالنا بكل صراحة، جميع الشبكات الدولية ديال المؤشرات هادي عندنا فيها شوية د الضعف، لذلك كان هناك جهد لاستدراك هذا الضعف، ومن هنا كاين تسريع عدد من المشاريع الكبرى على المستوى الطرقي، أشيد هنا بأن تقدم الأشغال تم بـ 75% بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطني رقم 1 الرابطة بين العيون الداخلة على طول 500 كلم، و90% من الطريق السريع تازة الحسيمة في يناير 2019 اللي كان طرح مرارا أثناء الإشكال ديال منارة الحسيمة، وفي مجال السكك الحديدية والنقل السككي لابد أن نتحدث عن خط القطار الفائق السرعة البراق الرابط بين القطبين الاقتصاديين الكبيرين الدارالبيضاء وطنجة، وتثليث محور الدار البيضاء والقنيطرة، إتمام التثنية الكاملة لمحور سطات ومراكش، وانتهاء أشغال بناء عدة محطات كبرى، وهاد الشي كل شي راه يحتاج إلى استثمارات، هادي راه استثمارات وأموال، لأن هاد الأمور ما كتمش غير هكاك منين أيجي هاد الاستثمار، لابد من براعة استثمارية وتمويلية.

وبفضل هذه الإنجازات، وهذا هو المهم أيضا، فقد تمكن المغرب من احتلال المرتبة الأولى افريقيا في جودة البنيات التحتية السككية، وهذا مهم هادي، هي المؤشرات اللي ما كتكذبش هي اللي كتعطيها مؤشرات واضحة؛ وفيما يتعلق بالنقل البحري وتعزيز شبكة الموانئ فقد أشرفت أشغال الميناء الجديد بآسفي على الإنتهاء، كما تواصل الحكومة دراسة وإنجاز مشاريع مينائية كبرى تنضاف إلى المشاريع السابقة، وذلك بفضل جودة وأهمية البنية التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال، في المجال المينائي فقد تمكن من إحتلال مرة أخرى المركز الأول إفريقيا والثاني عربيا في مؤشر الربط البحري المنتظم لسنة 2018، هذا واضح هاد الشي واضح؛

ثامنا: مواصلة تنزيل النموذج الطاقي المغربي، يكتسي قطاع الطاقة أهمية قصوى يتوفر المغرب على رؤية إستراتيجية مستمدة من التوجيهات الملكية السامية والقاضية بتحقيق الأمن والإستقرار الطاقيين، وجعل الطاقة رافعة للتنمية البشرية والإقتصادية، وبفضل المجهودات المتراكمة، انتقلت القدرة المنشأة من مصادر متجددة إلى 34% اليوم، كما تم إطلاق مشاريع تطوير الشبكة الكهربائية بما قدره 13 مليار درهم.

وفي نفس السياق، تم خلال الفترة من أبريل 2017 إلى نونبر2018 كهربة 856 دوار، يضم 21.000 سكن تقريبا بغلاف مالي يبلغ 820 مليون درهم، وبذلك انتقلت نسبة الكهربة القروية خلال هذه الفترة

من 99.45% إلى 99.63%؛

وفيما يخص قطاع المحروقات، حرصت الحكومة إنسجاما مع تطلعات الشعب المغربي وتجاوبا مع نتائج كثير من التوصيات ديال البرلمان بغرفتيه، حرصت الحكومة على ترسيخ تنافسية هذا القطاع، وذلك بمنح الموافقة المبدئية ل10 شركات جديدة وهذا من من توصياتكم، بمنح الموافقة المبدئية ل10 شركات جديدة لاقتناء المواد البترولية من أجل مزاولة نشاط وتوزيع هذه المواد، كما يتم العمل على تطوير منظومة تخزين المواد البترولية لتشجيع التخزين المشترك وكذا إطلاق استثمار بحوالي 1.5 مليار درهم لتقوية قدرات التخزين الوطنية من هذه المواد، وقد تم تبسيط مساطر التراخيص لمحطات الوقود ومراكز تعبئة الغاز حيث انتقل عدد محطات المرخص لها من 50 إلى 140 في السنة الواحدة وهذه قفزة كبيرة؛

وفي إطار تعزيز تنافسية قطاع المقالع، تم اعتماد الإطار التنظيمي لتنظيم قانون المقالع بهدف إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية وإلزامية جواب الإدارة على الطلبات أقل من 20 يوما مع حماية البيئة وتبسيط المساطر وتعزيز موارد الجماعات الترابية، وهذه كلها إصلاحات غير مسبوقة في مجال المقالع، دخلنا في مجال التنافسية المفتوحة وحيّدنا مجال التصريح المباشر، وهذا شيء مهم جدا؛

تاسعا: تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي، هذا أيضا، عندنا في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي صادق عليها المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك، جوابا على كثير التحديات البيئية والتنموية ليس فقط الوطنية، ولكن أيضا الجهوية والدولية ولتنزيل هذه الإستراتيجية أحدثنا اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، اعتمدت المخططات القطاعية الخاصة بالتنمية المستدامة، اعتمدنا ميثاق مثالية الإدارة في هذا المجال، وأيضا الدليل التوجيهي والبطاقات التقنية التوجيهية الخاصة بذلك، وسنمشي سنذهب نحو أهداف واضحة في مجال التزام الإدارة بأهداف مثالية الإدارة في التنمية المستدامة؛

عاشرا: توسيع العرض المائي، هذا أيضا واحد الموضوع مهم وإستراتيجي وأعطاه جلالة الملك كل الإهتمام، أنتم تعرفون بأنه هاد الموضوع الحكومة الآن منكبة على إعداد المخطط المائي الوطني 2020-2050، لأن القانون اللي صادقتو عليه ينص على أن المخطط الوطني المائي خصو يكون فيه 30 سنة، فلذلك المخطط القديم راه غادي ولكن المخطط الجديد غادي يكون 2020-2050، غادي يكون فيه 30 سنة بالموازاة مع عدد من التدخلات والإجراءات والبرامج الإستعجالية التي نحينها باستمرار، وتنعقد فيه لجان على مستوى الحكومة يرأسها رئيس الحكومة لتتبع الإشكالات التي يطرحها الخصاص من الماء في أي بقعة أو مكان أو دوار من وطننا العزيز، ونعمل في هذا المجال على حل هذه الإشكالات، كما أيضا تم إنجاز 4 سدود كبرى و17 سد صغير ومتوسط فيما يتواصل العمل لإنجاز 13 سد كبير و23 سد صغير ومتوسط، وتم إطلاق أشغال 3 محطات تحلية مياه البحر من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية، وهذا كله، إن شاء الله، سيمكننا من تجاوز كل الإشكالات المائية في المستقبل، إن شاء الله.

المحور الرابع: هو تعزيز التنمية البشرية والتماسك الإجتماعي والمجالي، وأنتم تعرفون بأن هذا واحد المحور هام، واحد المحور رئيسي لأن احنا حكومة ذات طابع إجتماعي، ذات نفس اجتماعي ونعطيه كل الإهتمام وكنعتبروه أولوية مركزية لعمل الحكومة، ومن هنا اتخذنا عدد من الإجراءات والتدابير وأطلقناها عدد من الإصلاحات الكبرى، وبدأ بعضها يؤتي أكله عمليا.

أولا: تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين من خلال اتخاذ الإجراءات لتنزيل منذ الآن لمضامين الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 في هذا الإطار واصلت الحكومة الرفع من المجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين ليبلغ مدى غير مسبوق في تاريخ المغرب، زدنا في الميزانية ديال قطاع التربية والتكوين ب25% من 2016 ل2019، 25% باش زادت الميزانية ديال هاد القطاع، وهذا شيء مهم، 25% هذا شيء مهم ليبلغ اليوم 68 مليار درهم في ميزانية 2016 اللي صادقتو عليها، ويتم توجيه هاد المجهود المالي إلى إصلاح المنظومة التعليمية وتجويد وتوسيع العرض التربوي والدعم الإجتماعي لتعزيز تمدرس أبناء المغاربة في المجال الحضري والقروي، فعلى مستوى تعزيز العرض التربوي أطلق برنامج وطني واسع لتعزيز وتحديث المؤسسات التعليمية، كما تم تعزيز الموارد البشرية التربوية حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240.000 أستاذ، منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي 47% يشتغلون بالوسط القروي، 55.000 منهم من المجموع 240.000 تم تشغيلهم جهويا لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تحقيق هذه العدالة المجالية، وهذا هو الهدف على مستوى توفير مدرسين بكافة جهات وأقاليم المملكة وكلهم يستحقون هذا الجهد؛

ثانيا: وفي مجال تعزيز الدعم الإجتماعي للتمدرس، جميع البرامج الإجتماعية الموجهة لدعم التمدرس ودعم الأطفال كلها تزادت الميزانيات ديالها في 2018 و2019 بالخصوص، وأخص بالذكر برنامج تيسير اللي أنتم كم مرة تطالبون هنا بأن يشمل جميع الجماعات القروية، وقد توسع هذا المدى الجغرافي ليشمل جميع المجال القروي، وأيضا على مستوى الإبتدائي والمجالين القروي والحضري على مستوى الإعدادي والثانوي، من خلال رفع عدد المستفيدين ليصل اليوم إلى أسر ديال 2 مليون و87 ألف مستفيد من التلاميذ والتلميذات مقابل فقط 860 ألف سنة 2015 بميزانية الآن راه مهمة جدا؛ مليون محفظة أيضا دعّم وزيدت أرقامه، الداخليات، المطاعم المدرسية كلها تزادت الميزانيات ديالها؛ وعلى مستوى تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين تمت مراجعة الكتب المدرسية باعتماد مقاربة نوعية كبيداغوجية الخطأ، فضلا عن تطوير المهارات الحياتية، وهذا هو المهم، غادي ندخلوه في جميع المستويات بما فيه الإبتدائي، هاد

المهارات الحياتية كيسميه بالإنجليزية soft skils، لأنه فيها والحس المقاولاتي أيضا لأن اكتشفنا أن هذا جزء مما ينقص شبابنا واخا يكون المستوى التعليمي ديالو متميز، ولكن أحيانا المهارات الحياتية يكون عنده نقص فيها، وإدخالها في النظام التعليمي غادي، إن شاء الله، يمكنهم أكثر من الدخول إلى سوق الشغل.

وهناك أيضا الإهتمام بالتعليم الأولي، هذا من البرامج اللي طلقناها واللي غير مسبوقة واللي مهمة، الهدف تعميم التعليم الأولي لبضع سنوات، هاد السنة انتم كتعرفو التعليم الأولي دائما قلتها هنا، عندنا 50% من التلاميذ ديال 4 سنين داخلين في التعليم الأولي 50% خارج التعليم الأولي، 700.000 خارج التعليم الأولي، فلذلك خصنا برنامج طموح وهاد البرنامج درناه وبديناه هاد السنة دخلنا 100 ألف تقريبا أقل قليلا من 100.000 تلميذ، 4000 قسم جديد ديال التعليم الأولي ودخلو فيه، فلذلك احنا غادي نسرعو هاد البرامج باش يمكن نغطيو لأن هاد التعليم الأولي تعميمه مفتاح من مفاتيح جودة التعليم، مفتاح من مفاتيح القضاء على الهدر المدرسي؛ وأيضا زدنا إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين إلى 16 سنة، الآن من 4 سنين إلى 16 سنة أصبح هي السن الكامل ديال إلزامية الولوج بإضافة 3 سنوات.

وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى تسجيل تحسن العديد من المؤشرات التعليمية منذ الشروع في تنزيل الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين، أخص منها بالذكر منها 1 أو 2 فقط، وإلا هي كثيرة، أخص بالذكر 1 للي هو المهم هو انخفاض كبير في نسب الإكتظاظ برسم هذه السنة 2018-2019 مقارنة مع السنة الماضية، نزال الإكتظاظ بشكل كبير على الصعيد الوطني، مثلا في التعليم الإبتدائي نزل الإكتظاظ من 10% إلى 0.9% وهذا شيء تطور مهم جدا، وأيضا نسبة الإنقطاع عن الدراسة، هذا المؤشر الثاني، تراجع نسبة الإنقطاع عن الدراسة ما بين الموسمين الدراسيين 2014-2015 و2018-2019 في التعليم الإبتدائي من 2.9% إلى 0.9%، ومن 4% بالنسبة للإناث إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وهذا مهم جدا لأنه يدل على أن الجهود التي قامت بها بلادنا قبل ولكن بالخصوص اللي قامت به هاد الحكومة آتت جزء من آثارها ومن نتائجها، وإن كنا نطمع في أكثر من ذلك.

لذلك وبالرغم من تحسن المؤشرات التربوية فإن القطاع نحن واعون بأنه لا يزال يواجه تحديات كبرى، ويتعلق الأمر بتعميم التمدرس بمزيد من تقليص الهدر المدرسي، تعميم التعليم الأولي لا سيما بالعالم القروي، وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال.

ثالثا: وعلى مستوى التكوين المهني الذي يعتبر رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل، فقد تم، كما تعرفون جميعا بعناية مولوية سامية، أعطت دعم قوي للحكومة، أطلق ورش لبلورة تصور متكامل لإصلاح قطاع التربية والتكوين المهني، أسفر عن صياغة خارطة طريق متكاملة، من أهم ما تضمنته هده خارطة الطريق إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات، وبالموازاة مع هذا الورش حققت الحكومة عدد من الإنجازات كثيرة تجدونها في الملف اللي عندكم، ولكن أريد أن أذكر بأن أول قرار اتخذته الحكومة في النصف الثاني من 2017 فاش ياللاه جات في الشهرين الاولين هو تمتيع وتمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، لأول مرة في تاريخ المغرب بنفس شروط المنحة للطلبة الجامعيين، واستفاد منها هذه السنة أكثر من 35.000 متدربة ومتدرب في أفق أن يستفيد منها بالتراكم في السنوات المقبلة حوالي 70.000 بين 60.000 و70.000 متدرب وهذا إجراء غير مسبوق، غادي يعطي قيمة للتكوين المهني، وتجدر الإشارة إلى أن الإرتفاع المضطرد في عدد المستفيدين من التدريب بالتكوين المهني الأساسي ليصل إلى 430.000 خلال الموسم التكويني 2017-2018 مهم جدا يعبر عن نقلة في الإهتمام وفي تثمين هذا القطاع المهم في التكوين وفي التشغيل أيضا.

وبالنسبة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي التي تعتبر أيضا مهمة في هذا المجال ومهمة أيضا في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وجودة التربية والتكوين توفير الموارد البشرية المؤهلة المؤهلة ولتحقيق ذلك سعت الحكومة إلى عدد من الإجراءات، فيها تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية وفيها توسيع مؤسسات جامعية جديدة وفيها الرفع من عدد المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، راه يمكن يقول بأنه هاد المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود في هاد السنة في سنتين تزادت عدد المقاعد فيها بـ 50%- 20% في سنة 2018 و0% في سنة 2019 لأن نريد أن نعطي الدفع لهاد النوع من الأطر الذين يتخرجون من هذه المؤسسات ذات الولوج المحدود، ولكن أيضا تم الاهتمام بالجانب الاجتماعي للطلبة عن طريق توسيع قاعدة الممنوحين كل سنة كتزيد عدد الممنوحين 30 و35 ألف كل سنة كل سنة تقريبا 10% تقريبا باش كيزيد كل سنة، ووصلت الآن نسبة تغطية طلبات الاستفادة من منح التعليم العالي إلى 86%، كما أنه حاولنا تسهيل وتيسير مساطر الاستفادة من نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة، الطلبة اللي ما عندهمش التأمين الصحي الإجباري اليوم يمكن لهم عن طريق إجراءات بسيطة يحصلو على التأمين الإجباري مجانا، على كل حال ماشي هاد الحكومة اللي دارتو الحكومة السابقة لكن احنا بسطنا الإجراءات ديالو باش نوسعو، وقفزو عدد الطلبة الذين اليوم يستفيدون من هاد التأمين الصحي الإجباري ومفتوح لجميع الطلبة لجميع الطلبة اللي ما عندهمش ماشي فقط اللي كيجيو من أحياء فقيرة أو اللي من الهشاشة أو اللي من فئات هشة لا جميع الطلبة اللي ما عندهومش تغطية صحية أخرى مع والديهم بطبيعة الحال؛

رابعا: تحسين وتعميم الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية، هاد المجال ديال الصحة لحتى هومجال اجتماعي مهم حتى هو شهد نفس الشي، رفعنا ميزانية الصحة بين 2016 و2017 ب 16% وهذا أيضا النسبة ديال الرفع ديال الميزانية ديال الصحة بشكل مهم جدا لأن هذا قطاع حيوي وحساس، وبدأ تطبيق المخطط الوطني

للصحة في أفق 2025 والذي يهدف إلى تعزيز البنيات التحتية لأزيد من 10 آلاف سرير جديد قد تم بهذا الخصوص تشغيل 13 مستشفى جديد.

ووعيا منا بأن هناك خصاص كبيروشكايات متتالية لدى المواطنات والمواطنين فهاد مجال الصحة ولذلك أنا والسيد وزير الصحة عقدنا عدد من الاجتماعات وحاولنا أن ندرس هذه الانتظارات ديال المواطنات والمواطنين للاستجابة لها ونطورو هاد المخطط الوطني للصحة على ضوء هاد المطالب وهاد الانتظارات، ونحن مفتوحون بطبيعة الحال لهاد التطوير حاليا ومستقبلا وسنقوم بتطوير زيادة على الإمكانيات المالية أيضا توفير الموارد البشرية اللازمة وبالمناسبة في 2019 درجنا 4 آلاف منصب شغل بالنسبة للصحة وفي 2018 4 آلاف منصب شغل ومن قبل كان حوالي 2000 أو 1700 إلى آخره 2000 أو 2500 الشي اللي كيدورعليه.

والمهم في هذا أسمو أنه الجهود الذي قامت بها بلادنا فيما يخص المجال الصحي ليس فقط في ظل هاد الحكومة ولكن احنا ساهمنا فيها شوية، ولكن جاءت في على ظل سنوات أدت إلى تحسن عدد من المؤشرات الإيجابية بالمجال الصحي راه خاصنا نعترفو بهاد الشي منها ما مسجل في مؤشرات دولية، منها ما يتعلق بتحقيق الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق، فقد انخفضت وفيات الأمهات عند الولادة بنسبة 35% في سنوات محدودة وانخفضت وفيات الأطفال بنسبة 27%، وإرتفعت نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4% ويمكن أن أقول لكم بأن الهدف اللي مسجل لدى الأمم المتحدة لوصوله في أهداف التنمية المستدامة سنة 2030 في ما يخص وفيات الأطفال أقل من 5 سنين المغرب وصله اليوم، وصلنا بالأرقام المسجلة كاينين هو في ما يخص معطيات الأمهات قربين ليه، باقي ما وصلناش ديال 2030 باقين ما وصلناش ليه ولكن احنا قراب ليه.

لكن أريد أن أشير هنا إلى إجراءات مهمة نعمل على تطويرها في المستقبل، يعني في مجال التغطية الصحية اللي هو المدخل الأساس، المدخل الأساس لتخفيف العبء الصحي عن الأسر، وهو أولا: تفعيل نظام التغطية الصحية ونظام معاشات المستقلين والعمال غير الأجراء من خلال اعتماد القانون المتعلق بذلك، والذي صادقتم عليه، وقد أصدرنا المراسيم التطبيقية المرتبطة به بدأت الإستشارات الأولى مع عدد من المهنيين إن شاء الله نتمناو 3 ولا 4 ديال هاذ الفئة ديال المهنيين تدخل هاذ التغطية الصحية سنة 2019. ثانيا: ارتفع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية الرميد الذي فاق عدد المؤمن 12 مليون نسمة سنة 2018 مقابل 10 فقط سنة 2016، هذا المسجلين فيه اللي عندو effectivement البطاقات اللي رجعو ليها أسمو، يفوق 7 داملیون نسمة الذين يستفيدون الآن عمليا من التغطية الصحية نظام المساعدة الطبية الرميد، تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي إلى مؤسسة عمومية بواسطة القانون الخاص بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، باعتباره مؤسسة عمومية تتولى تدبير نظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض بالقطاع العام وذلك لرفع درجة الحكامة في هاذ المجال.

خامسا: تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الإجتماعي، وهذا حاولنا فيه جهود آخرها الاتفاق الثلاثي، ثلاثي الأطراف 2019-2021 الذي كان له أثر إيجابي على جميع الشغيلة في القطاع العام والقطاع الخاص والذي كان من أهم مخرجاته الزيادة في الأجور ما بين 400 و500 درهم على ثلاث دفعات في القطاع العام، الزيادة 10% في الحد الأدنى للأجر على مدى سنتين، التعويضات الأسرية زيادة 100 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل في القطاع العام وفي القطاع الخاص، كما واصلت الحكومة إضافة وقبل هذا الإتفاق دعم المواد الأساسية بلغت الميزانية المخصصة لها 17 مليار درهم عام 2018، وعملت على الحفاظ على معدل متدني للتضخم في أقل من 2% بطريقة مستمرة كما كان عليه، وهذا أكبر دعم للقدرة الشرائية، ولذلك الآن ليس هناك أي تاريخ نجد باش نقولو غادي نرفعو الدعم عن الغاز على الآخرين، اللي كل مرة كيخرجو علينا شي وحدين بالحكاية، ليس هناك أي تاريخ نجد، لن نقرره إلا إذا وضعنا أنظمة بديلة كفيلة بأن هاذ التحول سيكون لمصلحة المواطنات والمواطن وخصوصا الفئات الفقيرة والهشة والطبقة الوسطى.

كما عملت الحكومة على إحداث نظام وطني لتتبع أسعار المواد الأساسية واتخاذ عدة قرارات لتحديد أسعار بعض المواد والخدمات في إطار السلطات المخولة للإدارة من أجل تحديد الأسعار وذلك في قطاعات الأدوية وتعليم السياقة نموذجا. وعملت الحكومة على تطوير وإطلاق عدد من البرامج الإجتماعية، جميع البرامج الاجتماعية نعاود نقولها، اللي كانت قبل عززناها دعمناها بموارد مالية إضافية، ما كاينش شي برنامج إلا زدنا في الميزانية ديالو، هذا يعكس نفس اجتماعي للحكومة، فهناك دليل آخر يمكن نقلبو عليه عندنا في الإجتماعي، القطاعات الإجتماعية زدنا في الميزانية ها 25% ها 16%، جميع البرامج الاجتماعية زدنا في الميزانيات ديالها، كاين اللي فيه الثلثين اللي هو بحال تيسير، وكاين اللي أقل اللي هي البرامج الأخرى، ليس هناك دليل أكبر من هذا على أن الحكومة نفسها الإجتماعي واضح قوي جلي ومؤثر مباشرة على هذه الشرائح المعنية بالمواطنين، أشنو هي هاد البرامج؟ أولا تسجيل زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة التي أطلقها جلالة الملك، حفظه الله؛ توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم مع إدراج الأمهات المعوزات والكفيلات حيث يبلغ عدد المستفيدات اليوم 91 ألف مستفيدة إلى ما تم سنة 2018 راه تزاد دابا راه وصلنا تقريبا 94 ألف حاضنات لما يناهز 158 ألف يتيم مقابل 56 أرملة فقط سنة 2016 أي بما يفوق زيادة 60% من 2016 إلى آخر سنة 2018.

وفي مجال النهوض بأوضاع الطفولة، متابعة تنفيذ البرنامج الوطني

التنفيذي للسياسة الوطنية للطفولة تحقق فيها حوالي 56% من تدابير هذا البرنامج، إضافة إلى إعادة تأهيل 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة والتكفل ب 6600 طفل من ضحايا العنف وإحداث برنامج الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة الذي سنبدأ فيه قريبا، إلى جانب عدد من الإجراءات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي المتنوع والمتعددة.

وبخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة فقد تمت المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستحقون كل اهتمام وكل رعاية، تم رفع الدعم المالي المرصود لدعم هذه الفئة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بنسبة 60% وإعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد وتنظيم 186 قافلة طبية متخصصة للكشف المبكر عن الإعاقة واستفاد 900 شخص من الأطراف الصناعية بالدعم المالي من الحكومة؛ كما تم تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018 وهادي لأول مرة في تاريخ المغرب وبرمجنا وأنتم صادقتم عليه لأن كل شي هاد الشي راه احنا شركاء فيه، صادقتم عليه احنا شركاء فيه، برمجة 200 منصب جديد لسنة 2019 في مباراة موحدة خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، هذا بالموازاة دائما على العمل على تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل لفائدة هؤلاء الأشخاص في التوظيف العمومي وتدشين عدد من المراكز الخاصة بتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن واحد الإجراء مهم تدار في ظل هاد الحكومة لأول مرة هو تكييف الامتحانات المدرسية حسب وضعية الإعاقة بشراكة مع المجتمع المدني وهاد بدا فعلا السنة الدراسة 2017-2018؛

سادسا: تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي، حرصت الحكومة على إنجاز برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي الذي يمتد ما بين 2017-2023 والذي خصص له غلاف مالي إجمالي يقدر ب 50 مليار درهم على مدى هذه السنوات السبع وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المرتبطة به، ببرنامج عمل سنوي مستمر 2017-2018-2019 بما مجموعه هاد الثلاث سنوات 22 مليار درهم صرفت فعلا، قد مكنت الاستثمارات المنجزة برسم هاد البرنامج من تنفيذ جملة من البرامج الهامة لفائدة ساكنة العالم القروي، تم في هاد البرنامج في هاد السنتين الآن ونيف بناء وتهيئة ما يقرب من 4500 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية، وأهل القرى، الناس ديال البوادي اللي تصاوبات لهم هاد الطرقان راه هما عارفينها ولكن هناك بوادي أخرى تنتظر مبرمجة في السنوات المقبلة، وإنجاز 12 ألف عملية ربط بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية وربط 216 دوارا بالكهربة القروية، كما تم بناء 373 مؤسسة تعليمية دائما فهاد البرنامج ديال تقليص الفوارق، وتأهيل 98 أخرى إضافة إلى تأهيل المؤسسات الصحية 200 جماعة قروية واقتناء 480 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة، وبمخصص تزويد المراكز القروية بالماء الشروب تمكنت الإستثمارات المنجزة خلال سنتي 2017-2018 من تزويد 25 مركزا قرويا بالماء الشروب لفائدة 80.000 نسمة، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات لتوزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي لفائدة حوالي مليون ونصف نسمة؛ ونفس الشيء بالنسبة للتطهير السائل الذي استفاد منها 174.000 مركز قروي، وأقول مرة أخرى ونحن واعون بأن الخصاص اللي موجود في مراكز قروية أخرى وفي بوادي أخرى كبير، ونحن هنا لنحاول أن نقلص هذا الخصاص وأن نسير بهذا البرنامج وتنفيذه على الأرض إلى نهايته، إن شاء الله؛

سابعا: دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن، ولذلك من خلال تقدم مضطرد لتدارك العجز المتراكم خلال العقود الأخيرة والمقدر سنة 2016 بحوالي 600.000 وحدة، ولقد تقلص إلى حدود 400.000 وحدة متم سنة 2018، وأنتم تعرفون بأننا حددنا في البرنامج الحكومي تقليصه إلى 200.000 وحدة؛ تسريع تفعيل برنامج ترميم البنايات الآيلة للسقوط التي، مع الأسف، لا تزال تؤدي إلى بعض الضحايا إلى الآن، ولكن تم خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى متم 2018 توقيع مجموعة من اتفاقيات بشأن معالجة ما يفوق حوالي نقولو ما يقرب من 10.000 بناية آيلة للسقوط من أصل 37.000 بناية ايلة للسقوط موجودة اليوم؛ تسريع تفعيل برنامج مدن بدون صفيح الذي بلغت حصيلة إنجازه حاليا حوالي 80%، هناك عدد من المدن لا تزال تنتظر، وتم تحسين الأوضاع السكنية ل31.000 أسرة وإعلان 3 مدن في هاد السنتين بدون صفيح، ومن المتوقع إعلان 7 مدن أخرى بدون صفيح مع متم 2019، إن شاء الله؛ تسريع برامج سياسة المدينة حيث بلغت الإلتزامات الجديدة برسم هذه البرامج من 2017-2018 ما مجموعه 2.6 مليار درهم؛ التدخل في أحياء السكن غير اللائق وتشجيع السكن الإجتماعي بالوسط القروي.

العناية بالشباب، فهاد المسألة يمكن نقول واحد القضية للي ذات أهمية كبرى هو أنه الحمد لله أتممناها صياغة السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وأتممنا صياغة الفكرة التصور الأولي لنظام الحكامة لهاد السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وقد عرضت في المجلس الحكومي الأخير ونوقشت، المجلس الحكومي الأخير، وسنقوم بدراسة أخيرة لها في إطار اللجنة باش ندخلو الملاحظات التي عبر عنها الجميع، لتكون نهائية ونطلقو نظام الحكامة لتنفيذ هاد السياسة الوطنية المندمجة للشباب، مع التأكيد على أن السياسة المندمجة للشباب مندمجين فيها عدد من البرامج اللي أصلا موجودة في مختلف القطاعات والموجهة للشباب في تلك القطاعات، وهي النقطة الأساسية اللي فيها والجديد فيها هو الإلتقائية والتناغم والإنسجام بين مختلف هذه البرامج، لكن يمكن أن أقول بأن هناك عديد من الأمور أنجزت في هذا المجال وخصوصا على مستوى البنيات التحتية الرياضية من خلال إطلاق برنامج إحداث 800 ملعب مرة واحدة للقرب بالمجال

القروي والشبه الحضري بهدف تنمية الرياضة.

وبهدف توفير فضاءات للترفيه وللرياضة لفئات عريضة من الشباب من مواطنينا ومواطناتنا الذين يستحقون ذلك بطبيعة الحال، وهناك عدد من الإجراءات في مجال الرياضة عن طريق وضع برنامج خاص مع اللجنة الوطنية الأولمبية لإعداد الرياضيين لطوكيو 2020 ودعم الجامعات الرياضية بميزانيات، لكن مع افتحاص هذه الجامعات وقد تم لحد الساعة افتحاص 25 جامعة ملكية وأحدثت أيضا غرفة التحكيم الرياضي، وصدر لأول مرة في بلدنا قانون مكافحة المنشطات، وأنتم تعرفون بأن مكافحة المنشطات واحد ورش مهم يعطى له اهتمام كبير في مجال الرياضة ويا ما أسقط من فرق ويا ما أسقط من رياضيين مرموقين.

تاسعا: تحسين الولوج إلى الثقافة والثقافة لا سياسة بدون ثقافة، الثقافة هو الملحة ديال هاد الشي كامل، الثقافة هو العمق الذي يعطي المعنى لتدبير الشأن العام، ولذلك كان الإهتمام بهذا المجال أيضا أولويا من خلال:

- تعزيز حماية الثرات الثقافي عبر ترتيب وتصنيف 36 موقع تاريخي تراثي وطني جديد في سنتين، وتم إنجاز ما يناهز 55 عملية تتعلق بالحماية، بالترميم، والتهيئة، بالصيانة بالإصلاح، بالدراسات التقنية أو الهندسية، ترتيب 180 من التحف المنقولة والمخطوطات؛

- إحداث المجلس الوطني للأرشيف وجرد التراث الثقافي من خلال إنشاء 6 مصالح جهوية لجرد التراث الثقافي؛

- دعم مسار الصناعة الثقافية والإبداعية، عبر دعم 600 نشاط؛

- تقوية البنية الثقافية التحتية، ولكن أيضا وهذا شيء مهم وأنا كنخص بالذكر لأنه مهم جدا، أدمجنا في جائزة المغرب للكتاب جائزة خاصة بالثقافة الأمازيغية لأول مرة، هذا جد مهم، جائزتين في الحقيقة فيها الثقافة الأمازيغية والإبداع الأمازيغي، وهناك عدد من الإهتمام بالبنيات التحتية أيضا تعزيزا وبناء وخصوصا في مجال المسرح.

وأخيرا تعزيز حرية واستقلالية الإعلام، وتعزيز بنيته التحتية وأنتم تعرفون بأنه صدرت عدد من القرارات وأيضا عدد من المراسيم في هذا المجال، فقد أعطينا دفعة كبيرة للصناعة السينماتوغرافية بالمغرب، من خلال فتح المجال أمام دعم إنتاج أعمال السينمائية والسمعية البصرية الأجنبية وذلك بإصدار مرسوم خاص بتحديد شروط ومساطر إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية لإعطاء دفعة للصناعة السينمائية ببلادنا، وتنزيل مقتضيات القانون القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة ودعم هذا المجلس الوطني للصحافة ليقوم بمهامه الدستورية والقانونية في هذا المجال، فهو مجلس وطني في توجيه وعقلنة وتخليق المجال الإعلامي والمجال الصحافي، وأيضا تنويع أنشطة وكالة المغرب العربي للأنباء وإطلاق منتجات جديدة وخصوصا على مستوى الرقمنة أطلقت منصة مرقمنة معقلنة للوكالة وهذا سيعطي دفعة مهمة لهذا المجال.

أخيرا المحور الخامس: ذلك أنه تشكل التوجيهات الملكية السامية في شأن الشؤون الخارجية وقضية الصحراء المغربية الأساس الموجه لعمل الحكومة، وعلى ضوء ذلك واصلت الحكومة تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم ومواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج من خلال عدد من التدابير والإجراءات التي تروم بطبيعة الحال التنسيق أيضا مع الدبلوماسية الموازية سواء كانت البرلمانية أو الدبلوماسية المدنية.

وقد ساهمت بلادنا في تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية كاحتضان المغرب للمؤتمر الدولي للهجرة في مراكش يوم 10-11 دجنبر 2018 لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة وتفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو، وكذا أجرأة الصندوق الأزرق لحوض الكونغو والنهوض به، واللذان توجت أشغالهما بمشاركة جلالة الملك، نصره الله، في قمة برازفيل بتاريخ 29 أبريل 2018.

وأيضا تمت العناية بمغاربة العالم من خلال إعادة هيكلة التقطيع القنصلي وتأهيل المراكز القنصلية وتحسين ظروف الإستقبال واهتم بالجانب الثقافي والتربوي لهذه الفئة من خلال تعديل المرسوم المتعلق بإحداث المراكز الثقافية وكيفية تنظيمها وتدابيرها.

وفيما يخص المجال الإجتماعي اهتمت الحكومة بالمجال الاجتماعي الخاص بمغاربة العالم من خلال مخيمات صيفية للأطفال من خلال التكوين المهني والحرفي لفائدة شباب مغاربة العالم ومن خلال الإدماج الدراسي للمغاربة وأطفالهم للأطفال المغاربة العائدين اضطراريا إلى وطنهم ومن خلال المنح الجامعية أيضا لفائدة عدد من الطلبة المعوزين من أبناء مغاربة العالم، ومن خلال عدد من الإجراءات، مثل هذه، فالبعد الاجتماعي حاضر أيضا مع مغاربة العالم وغالب البرامج الاجتماعية الوطنية كنحاولو ما أمكن يكون عندها تأثير أيضا على مغاربة العالم، وهناك أيضا دور تأطيري للمجتمع المدني لمغاربة العالم وعملت الحكومة في هذا المجال على تطوير الشراكة مع هذه الجمعيات عن طريق المواكبة المباشرة لأزيد من 100 جمعية من هؤلاء.

حضرات السيدات والسادة،

في ختام هذا العرض، هذه الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة التي تشرفت بعرضها أمام مجلسيكم الموقرين أود التأكيد على وعي الحكومة بأنه مهما كانت معطيات هذه الحصيلة إيجابية ومطمئنة إلا أنها غير كافية بالنظر إلى انتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة، وكذلك بالنظر إلى الإمكانيات الواعدة لبلادنا في مختلف المجالات وما يستدعي منا مواصلة تعبئة جهودنا لتنزيل مختلف البرامج والإجراءات الذي التزمت بها الحكومة في البرنامج الحكومي وسنقوم من خلال تلك المحاور الخمسة بجرد جميع الإجراءات التي بقيت وسنعمل على

تنفيذها وتنزيلها وأمامنا برنامجا قويا وطموحا، وقد اتفقنا في آخر اجتماع للأغلبية الحكومية على مضاعفة الجهود للعمل على إنجاز أقصى ما يمكن منها ورفع مستوى التنسيق والالتقائية داخل الفريق الحكومي، هذه النتائج التي تحدثنا عنها معشر الأخوات والإخوان لا ينبغي أن تحجب عنا حجم الانتظارات والتحديات.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة عازمة على الاستمرار بمنح الروح الإيجابية نفس الروح الإيجابية التي طبعت المرحلة الأولى نحن لا نعرف اليأس، لا نعرف الانتظارية، لا نعرف التوقف عمل مستمر دون كلل ولا ملل يجسدون شعار الإنصات والإنجاز ولا حاجة للتأكيد بأن إنجاح ذلك رهين بتعبئة كافة الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين ومختلف القوة الحية لبلادنا سواء على المستوى المركزي أو الترابي للإدارات المركزية ومنتخبين وإدارات ترابية ومصالح لا ممركزة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومن نقابات وانخراط الجميع في المجهود الجماعي للإصلاح وتغليبهم المصلحة العليا للبلاد عنوان ومؤشر على نجاحنا إن شاء الله في المستقبل، ويأتي في مقدمة ذلك مواصلة المجهود الجماعي لصيانة المسار الديمقراطي لبلادنا وتعزيز المنحى الإيجابي الذي تشهده على مختلف المستويات من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، محمد السادس، حفظه الله، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية والتوزيع العادل والمتكافئ لثمار النمو، وأستثمر من هذه المناسبة لأنوه مرة أخرى، مرة أخرى ثالثة ورابعة بانسجام الفريق الحكومي وتعبئته لإنجاز برامجه وأشكر جهدهم في ذلك، نجي لكم نجي لكم، ما كاين باس، ولكن أشكر أيضا جهد كافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فكلهم أسهمو في تحقيق إنجازات هذه الحصيلة، كما أشيد بدور الأغلبية البرلمانية في دعم الأوراش الإصلاحية للحكومة، دون ان أغفل تقديم الشكر للمعارضة على روح المسؤولية التي أبانت عنها في القيام بدورها الدستوري، لا حنا ما نكروش الخير ولا الجميل.

وأجدد التأكيد بأننا في الحكومة نرحب بملاحظتكم واقتراحاتكم وانتقاداتكم، آملين في أن تسهم في تجويد الأداء الحكومي بل حريصين على أن تسهم في تجويد الأداء الحكومي بما يعود بالنفع على الوطن والمواطنين.

ولقد تأملت شخصيا مكانة بلادنا وما حققته فانتهيت إلى ملاحظة سبقني إليها كثيرون وبعضهم قالها هنا في هذا المنبر وهي أن المغاربة عموما لهم نوع ميل نحو عدم تقدير أنفسهم حق قدرها، قاله الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي هنا في هاد المنبر، أثناء تقديم الحصيلة سنة 2003، أقول 2002، ولقد تأملت.. قال وهي أن المغاربة عموما لهم نوع ميل نحو عدم تقدير أنفسهم حق قدرها.

لذلك، فإننا في الوقت الذي نفخر فيه ببلادنا وما حققته من تطور تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله، فكلنا ثقة في أن النجاح سيكون حليفنا بإذن الله، ما دمنا ملتزمين بخدمة الوطن، في صدق وشفافية، متفاعلين مع انتظارات وانشغالات المواطنات والمواطنين، متمسكين بمبدأ الحوار والتشاور، حريصين على إشراك كل الفاعلين والقوة الحية ببلادنا، منفتحين على محيطنا الدولي والإقليمي مستفيدين من الحكمة الإنسانية ونحن في كل ذلك أقوياء بثوابتنا المقدسة وباختياراتنا الوطنية تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، والسلام عليكم، ورحمة الله وبركاته، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

باسمكم جميعا نشكر السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، وشكرا لكم السيدات والسادة البرلمانيين.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 220

التاريخ: الثلاثاء 8 رمضان 1440هـ (14 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة السابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا سيدي الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

توصلت الرئاسة برسالة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، مفادها انتداب السيدة عائشة ايتعلا رئيسة للفريق.

وبالنسبة لجدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، لدينا استدراك بإضافة سؤال موجه للوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حول حكامة الصفقات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة أعضاء فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 14 ماي 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 7؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 4.

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

انخرطت بلادنا في مسار تنموي يرتكز على إدماج المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، حيث تمت المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتوج هذا المسار باحتضان بلادنا للدورة الخامسة للمنتدى الإفريقي للتنمية المستدامة، في شهر أبريل الماضي، والتي انتخب فيه المغرب رئيسا للمنتدى بالإجماع.

لذا نسائلكم السيدة كاتبة الدولة، حول الإجراءات المتخذة من أجل تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وكذا الإجراءات المتخذة من أجل الوفاء بالتزامات المغرب الدولية في هذا المجال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، لابد من التأكيد على أن هناك تمايز بين أهداف التنمية المستدامة كإطار أممي، الحكومة والدولة ملزمة، ونحن في إطار بلورة إطار حكامة من أجل تنزيل كل الأهداف السبعة عشر، ثم الإستراتيجية

الوطنية للتنمية المستدامة كمشروع مهيكل سيعمق التحول الهيكلي من أجل أن يكون نموا متواترا محدثا للثروة، اللي احنا الحمد لله اليوم الحكومة عندها حصيلة مشرفة فيما يتعلق بتنزيل هذا الورش الكبير الذي يهم كل الفاعلين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على جوابكم الشافي، الذي يؤكد تملككم لهذا القطاع الحيوي واستيعابكم لأهدافه وغاياته وإكراهاته كذلك.

نحن في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي إرادة ملكية ومشروع مجتمعي مهم، رهانها هو تحسين الالتقائية بين مختلف المبادرات الحكومية ومبادرات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومبادرات المجتمع المدني، لتحقيق التنمية المستدامة في مجالات مختلفة.

السيدة كاتبة الدولة،

أن نمتلك إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للفترة 2030/2017 هو مكسب حقيقي، لأن الإستراتيجية بمثابة خريطة طريق مكتملة ومتناسقة للأعمال التي يجب القيام بها خلال هذه الفترة لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فهي توحد الرؤية والتصور لتحقيق الأهداف المنشودة.

كما أن هذه الإستراتيجية تتضمن أهدافا وإجراءات وأولويات ومؤشرات للقياس، وهذا نعتبره تطورا نوعيا في وضع الإستراتيجيات يحسب لكم، لأنه سيخرجنا من العموميات وسيسهل عملية تتبع الإنجاز والتقييم.

كما نثمن الشروع في إنجاز هذه الإستراتيجية مباشرة بعد المصادقة عليها في المجلس الوزاري في شهر يونيو 2017، لأننا نعرف أن عددا من الإستراتيجيات تولد ميتة وتبقى حبرا على ورق.

أنتم السيدة كاتبة الدولة سهرتم على إرساء إطار للحكامة بإحداث اللجنة الاستراتيجية ولجنة القيادة، من خلال إصدار المرسوم الخاص بهما والمصادقة كذلك على عدة مخططات قطاعية للتنمية المستدامة، وهذا من شأنه أن يعطي مصداقية للتخطيط، وكذلك يعطي مصداقية لأعمالكم ومنجزاتكم.

نحن في فريق العدالة والتنمية نقول بأنكم تسيرون في الاتجاه الصحيح، ومطلبنا هو الاستمرار في تنزيل هذه الاستراتيجية بكل عزم وإصرار، لأنها ستعزز مكانة المغرب في مجال التنمية المستدامة، إفريقيا ودوليا، وستجعله يفي بالتزاماته بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كنتمنى إن شاء الله نجي وتستدعيونا للجنة من أجل إعطاء كل التفاصيل المتعلقة بحصيلة هاذ السنة ونصف وأيضا استشرافنا للمرحلة ديال 2030.

اليوم عندنا إطار حكامة كما قلتم، اليوم أيضا اعتمدت اللجنة الإستراتيجية برئاسة السيد رئيس الحكومة 19 مخطط عملي لتنزيل الاستدامة في القطاعات ذات الأولوية.

اليوم أيضا عندنا مخطط عملي للإدارة المثالية، نحن في إطار مباشرتها، كتابة الدولة للتنمية المستدامة بالمناسبة بدات النقل المستدام بحوزتها اليوم لسيارات خضراء، بالإضافة اليوم في الإدارات كل الإدارات كيكون عملية الفرز ديال كل ما يتعلق بالنفايات الإلكترونية والكهربائية.

أيضا غيكون عندنا إن شاء الله الافتحاص البيئي لكل الإدارات، بدينا مخطط مع كل القطاعات، بالإضافة إلى مخططات قطاعية اللي عندنا مكتب دراسات بالإضافة إلى خبراء وطنيين ودوليين غيواكبو القطاعات من أجل أن نحقق واحد التحول هيكلي فيما يتعلق نرسمو مؤشرات وملامح النموذج التنموي اللي إن شاء الله غادي يكون فيه واحد الهامش كبير للاستدامة والمشروع التنموي المحدث للثروة والمحدث كذلك لخلق مناصب الشغل، على اعتبار اليوم أن التنمية المستدامة ليست موضوعا تدبيريا تقنيا، ولكن هو موضوع سياسي، رهان سياسي كبير بامتياز، وغتلاحظوها أن على المستوى الدولي اليوم كل القمم بما فيها المنتدى الاقتصادي العالمي كان من بين أولويات ما ناقش المسألة البيئية والتنمية المستدامة، وحتى من بين الإكراهات والإمكانات التي وضعها في أجندته 2021-2030 هو التوافق حول النموذج التنموي المستدام اللي بلادنا اليوم الحمد لله، أولا عندنا رؤية متبصرة لجلالة الملك حفظه الله متبصرة فيما يتعلق بالبوصلة اللي تمشي فيها بلادنا.

بالإضافة إلى المخططات التي اليوم بدينا في أول إدماج للمؤشرات ديال التنمية المستدامة، باعتمادها في المذكرة الإطار التي تم إرسالها لكل القطاعات وتم اعتماد أول المؤشرات في بعض القطاعات، كان خاص الخارجية الداخلية مجموعة الوزارات اللي كاين انخراط كبير على مستوى لجنة القيادة اللي تيحضرو لها كل الكتاب العامون

بانخراط وبفاعلية من أجل أن نرسم جميعا بانخراط كل الفاعلين هذا المشروع التنموي المستدام لبلادنا، ولنتقاطع به في هم دولي وأمني.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه السكن غير اللائق في المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعاني العديد من مدن المملكة من تنامي ظاهرة السكن غير اللائق بسبب الهجرة القروية نحو المدن، بحثا عن مستوى معيشي أفضل، وكذا عدم القدرة على الحصول على سكن لائق، نظرا لارتفاع أثمنة كراء وشراء المساكن، مما أدى إلى ظهور أحياء الصفيح التي تفتقر للشروط الضرورية للحياة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتكم لتجاوز الأسباب والعوامل التي تحول دون القضاء نهائيا على السكن غير اللائق بمختلف أقاليم المملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

في الواقع أن الحكومة والدولة بصفة عامة منذ زمن تتقوم بمجهود كبير في محاربة السكن غير اللائق، لا المسألة ديال الصفيح، المباني الآيلة إلى السقوط، كذلك الأحياء ناقصة التجهيز، وبنتائج بدون ما نجحنا في وضع حد لهذه الظاهرة.

بغيت فيما يخص القضية ديال الصفيح، نعطي بعض الأرقام، وهذه مناسبة اللي نصحح واحد العدد دالأرقام اللي بانت في الصحف اللي حقيقة مغلوطة.

فيما يخص برنامج مدن بدون صفيح، عالجنا لحد الساعة 282 ألف براكة، الوحدات المنجزة اللي تنتظر الترحيل ديال المعنيين 32000، في طور الإنجاز 32000، إذن المجموع أكثر من 380000، غير مبرمجة تقريبا 70000، المجموع 450000. هذا لا يعني أن اليوم كان 450000، كاين تقدم كاين إنجاز، ولكن بالفعل ما استطعناش نوضعو حد لهاذ الظاهرة، وتنذكر بأن الإحصاء الأصلي كان تيقول 270000 براكة، إذن هذا فيما يخص القضية ديال الصفيح، والآن نشتغل على واحد النقط سوداء أساسا في الدار البيضاء، أكثر من 30000 براكة، الصخيرات- تمارة أكثر من 20000 براكة ومراكش.

المباني الآيلة للسقوط، الإنجازات نحن أمام واحد الواقع متحرك معقد، بعض الإنجازات بالأسف ما استطعناش نوضعو حد، والأسبوع اللي فات للأسف حدث مؤلم وانهيار دار في مراكش أدت إلى ضحية رحمها الله، ولكن احنا نجتهد باش في هاذ المجال جد معقد تكون عندنا استباقية أكثر بتفعيل هذيك الوكالة المختصة إلى غير ذلك، وكذلك فيما يخص الأحياء الناقصة التجهيز كاين عمل.

اللي بغيت نقول هو أن خاصنا نطورو المقاربة ديالنا مهما كانت الإنجازات نحو مزيد من الاستباقية، نحو الاستشراف، التخطيط، الشفافية أكثر فيما يخص المعايير ديال الاستفادة أساسا في مدن الصفيح والتحكم في لائحة المستفيدين، المواكبة الاجتماعية إلى غير ذلك.

بطبيعة الحال بالإضافة إلى مسألة توفير سكن ميسر لجميع الفئات، أساسا في العالم القروي والمستضعفين اللي مؤهلين يمشيو لهاذ الصفيح إلى غير ذلك، هذا هو التوجه العام.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

نعرف جميعا الوضعية الصعبة التي يعيشها العالم القروي، خصوصا في المناطق الجبلية رغم المجهودات المقدرة للحكومة في تعميم الكهربة، الماء الشروب، فك العزلة إلا أنه لازالت هناك العديد من الإكراهات التي تعوق التنمية فيه، وعلى رأسها وثائق التعمير التي يصعب معها على رؤساء الجماعات إعطاء رخص البناء، وبالتالي هذه العملية توقف عملية البناء، ونحن نعلم جيدا دور قطاع البناء في تحريك الدورة الاقتصادية وخلق فرص الشغل لفائدة شريحة واسعة من الشرائح النشيطة التي تعيش اليوم فترة عطالة دائمة، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي، ويشجع على الهجرة نحو المدينة.

السيد الوزير،

لا أحد يجادل اليوم في كون الهجرة القروية نحو المدينة هي أحد الأسباب المباشرة لتنامي ظاهرة العشوائيات، وهو ما يخلق ضغطا كبيرا على مجالاتنا الحضرية ويخلق أوضاع اجتماعية صعبة تفتقر إلى شروط ومواصفات الكرامة لفائدة ساكنتنا.

مرة أخرى نؤكد اليوم أن المجهودات الجبارة التي بدأتها الحكومات في محاربة السكن غير اللائق وتبذلونها اليوم لن تكون لها أية قيمة إذا لم تعالجوا أوضاع العالم القروي وساكنته وتشجيعه على البقاء في قراه وجباله بمواصلتكم جهود التنمية فيه.

لذلك نؤكد لكم أن القنبلة الموقوتة التي تعوق هذه التنمية توقف عملية البناء والراجعة إلى إيقاف إعطاء الرخص الذي فرضه قانون 12.66 المتعلق بالتعمير ووثائق التعمير التي تفتقد إلى رؤية واضحة ومتكاملة لتنمية المجال وفق تطور اقتصادي واجتماعي يراهن على التنمية المستدامة.

لذلك وجب عليكم السيد الوزير الإسراع في حل هاته الإشكاليات والتعامل معها خصوصا المناطق الجبلية والقروية والمراكز.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كاينشي جواب السيد الوزير، بقات لك 2 ثواني، ماشي مشكل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بالفعل أنا معك بأن خاصنا نعالجو، احنا الآن كثيرا ما في المقاربة التصحيحية، خاصنا معالجة استباقية، هذا كيطرح الإشكالية ديال التخطيط، ديال إعداد التراب وبطبيعة الحال بمكون أساسي هي النهوض بالأوضاع في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مشكل التعمير بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي..

نقطة نظام، نعم.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

السيد الرئيس واحنا فهاذ الشهر المبارك، نرفعو الجلسة لأداء صلاة الظهر، السيد الرئيس، الوقت ديالها هذا إذا كان الإخوان باش غادي يبدا ينوض شوية بشوية غادي تبدا تبان القاعة خاوية، اللهم نوضو مجموعين نصليو ونعاودو نرجعو.

السيد رئيس الجلسة:

نعم السيد الوزير، كمل السيد الوزير، نكملو، يجاوب السيد الوزير على السؤال اللي توضع له ومن بعد نمشيو نصليو.

السؤال الثاني موضوعه مشكل التعمير بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

في نفس التوجه السيد الوزير اللي هو المشكل دائما المشكل ديال كثير هي المشاكل والعراقيل التي تواجه ساكنة العالم القروي في مجال التعمير جراء تمركز سياسة المنظومة القانونية حول المدن الكبرى.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير حول التدابير المتخذة لبلورة سياسة للتعمير موجهة للعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

متفقين أن هاذ الإشكالية ديال التعمير بالعالم القروي مسألة أساسية، احنا نعمل حقيقة انطلاقا من أن العالم القروي عندو الحق في التنمية، عندو الحق في الاستثمار، الحق في السكن كذلك مسألة أساسية بالنسبة للساكنة ديال العالم القروي، ومن الشروط ديال بروز طبقة وسطى، المسألة ديال السكن، تنعرفو أن الطبقة الوسطى طموح قوي نحو القضية ديال السكن.

ولكن اللي خاصنا نؤكد عليه، خاصنا نحترمو هذه الحقوق، خاصنا نستجبو لها، في نفس الوقت نحترمو واحد العدد دالإكراهات، واحد العدد ديال التوازنات تتعلق بالمسألة ديال السلامة ديال المواطنين، الحفاظ على الطابع الفلاحي ديال الأراضي ديالنا، تجنب واحد تشتت مفرط للمساكن، واحد التوازنات إيكولوجية إلى غير ذلك.

خاصنا نوفقو ما بين هذه الإكراهات والضرورة للاستجابة للحاجيات ديال المواطنين، وهذا تيفرض علينا مقاربة ترابية المبنية على التشاور، لأن العالم القروي في الواقع خاصنا نستعملو الصيغة ديال الجمع، كان عوالم قروية ما بين الجبال، السهول، ما بين الساحل،

الداخل، ما بين الحواضر دالمدن، إلى غير ذلك.

أشنا هي المحاور ديال الاجتهاد؟

التغطية بوثائق التعمير مسألة أساسية هي الأرضية القانونية لتدبير المجال، بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص دالعالم القروي، وهذا تيفرض علينا بالفعل تطوير المقاربات ديالنا، تحديد الدواوير والمراكز اللي عليها واحد الضغط عمراني ويكون عندها وثائق التعمير وبرامج إعادة الهيكلة، العمل على المراكز الصاعدة، ويكون واحد العرض سكني اللي تيناسب واللي تيواكب المجهود ديال الدولة فيما يخص التأهيل ديال هاذ المراكز، إلى غير ذلك.

فيما يخص القانون، أؤكد بأن بطبيعة الحال القانون قابل للتجويد، نشتغل على ذلك، ولكن في نفس الوقت، تيدفع لواحد، فيما يخص قضية السكن تيوضع واحد العدد الدواوير فيما يخص الهكتار الواحد، المساحة المبنية، إلى غير ذلك، ولكن التوجه ديالنا هو الليونة، مراعاة الخصائص والإحصائيات اللي عندي فيما يخص الوكالات الحضرية أن هاذ الليونة موجودة، في 2018 أكد على الرقم 60000 طلب ديال الرخص ديال البناء في العالم القروي، 70% التعامل معها بالإيجاب و75% منها أقل 5000 متر مربع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تفاعلنا مع جوابكم القيم وانطلاقا من واقع الإسكان والتعمير بالعالم القروي واستحضارا للمجهودات المبذولة في المجال والإشكاليات، نجدد في الفريق الحركي التأكيد على مجموعة من الملاحظات والاقتراحات نسجلها كما يلي:

رغم تعدد برامج وإستراتيجيات تنمية العالم القروي لازالت إشكالية التعمير بهذا الوسط مطروحة بحدة، خاصة في الجوانب المتعلقة بإثبات الملكية وطول المدة التي تتطلبها مراجعة وثائق التعمير وتصاميم التهيئة وإشكالية تراخيص البناء.

هاذ الشي كلو السيد الوزير راه عراقيل قدام الناس ديال العالم القروي فيما يخص، هاذ 380000 السيد الوزير براكة اللي بغيتو تفكوها من المدن، راه إلى رجعتو للساكنة ديالها راه كلها من العالم القروي، لأن العالم القروي جريتو عليهم ما خليتهومش يديرو واحد السكن لائق وفي المستوى داخل القرى ديالهم وداخل الدوار ديالهم، هذا هو المشكل، ما حيلتهم لا مع المجالس الجماعية ولا مع السلطات المحلية، ذاك الخدام اللي عطاه باه ولا ورثه بغي يبني فيه شي سكن تتخليوه يبيعو بواحد الثمن بخس وتيمشي يشري براكة في جنب المدينة.

هذا هو اللي تنطلبو منكم السيد الوزير، لأن القانون 12.66 راه جاء باش يهيئ المدن ديالنا والقرى ما اعطيناهمش، هاذ القانون ما تماشاش مع الباديات ديالنا.

ولهذا، السيد الوزير، أحنا تنطلبو منكم مجهودات كبيرة كتديرها الدولة، ولكن لا يعقل باش نخليو العالم القروي يتخبط في واحد العدد دالمسائل خاصة فيما يخص المساحة، المساحة هي الإشكاليات الكبيرة السيد الوزير.

وكذلك، السيد الوزير، نعتبر في الفريق الحركي أن تأطير التعمير بالعالم القروي والارتقاء به وتنظيمه وجعله يتماشى مع طموحات الساكنة وحاجياتها والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، يحتاج إلى إحداث مؤسسات تعميرية في صيغة وكالة قروية للتعمير، كيف ما دارنا واحد الوكالة حضرية نديرو وكالة قروية واللي هي تحتفظ باختصاصات ديال..

يحتاج إلى إحداث مؤسسات تعميرية في صيغة وكالات قروية بإمكانها تنزيل التوجهات في مجال السياسات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نعم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس جاء في الكلمة ديالكم الفريق الحركي التقدمي، الفريق الحركي الله يجازيك بخير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رفعت الجلسة لمدة 10 دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه، تغطية الأحياء ناقصة التجهيز والسهر على إدماجها في النسيج الحضري المحيط به، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد ابراهيم شكيلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

شكرا السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، بالرغم من المجهودات المبذولة لتأهيل الأحياء ناقصة التجهيز وإدماجها في النسيج الحضري المحيط بها لازالت العديد من الأحياء بمختلف المدن تعاني خصاصا كبيرا وعزلة عن محيطها الحضري.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لتغطية الأحياء ناقصة التجهيز والسهر على إدماجها في محيطها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

بالفعل كان مجهود كبير ديال الوزارة بمعية الوكالات الحضرية لتغطية التراب الوطني بوثائق التعمير.

وفي ما يخص الحواضر نسبة التغطية الآن 98%، تنتجو هاذ السنتين الأخيرتين 265 وثيقة ديال التعمير، هذا عمل مهم، وفي نفس الوقت احنا متفقين بأن خاصنا نطورو المقاربات ديالنا والمضمون ديال وثائق التعمير، وانطلاقا من هاذ وثائق التعمير كاين واحد العدد دالبرامج ديال إعادة الهيكلة ديال الأحياء ناقصة التجهيز والإدماج ديالها واستجابة لواحد الحاجيات الأساسية ديال الساكنة، فيما يخص المرافق العمومية الطرقات إلى غير ذلك.

في 10 سنين 1500 دراسة لإعادة الهيكلة ديال الأحياء ناقصة ديال التجهيز بنتائج مهمة فيما يخص القضية ديال الإدماج في النسيج العمراني.

ففيما يخص سياسة المدينة اللي تهم بطبيعة الحال هاذ المدن وتهم كذلك الأحياء ناقصة التجهيز منذ 2012: 136 اتفاقية، 55 مليار ديال الدرهم وتدخل مهم في الأحياء ناقصة التجهيز فيما يخص الطرقات فيما يخص المساحات الخضراء، الساحات، الضفات ديال الويدان، الإنارة العمومية إلى غير ذلك، إذن كاين مجهود ولابد نستمرو.

بغيت نقول جوج أمور اللي تتبان لي أساسية، خاصنا ننتقلو من هاذ المقاربة ديال التصحيح ومعالجة الاختلالات إلى معالجة شمولية تنموية، خاصنا ننتقلو من واحد المقاربة ديال مشاريع في المدن إلى مشروع المدينة اللي تتقول المدينة ككل، بما فيها الأحياء ناقصة التجهيز، أعتقد هاذي مسالة أساسية.

ثم من أجل التفكير أدعو الجميع أنه يفكر فواحد المسألة أساسية، خاصنا كيفاش نكسرو هاذيك السلسلة ديال البناء العشوائي ولا الأحياء العشوائية ولا غير القانونية، إعادة الهيكلة، الإدماج في المدار الحضري وفي النسيج العمراني.

تصورو كيفاش غتكون المدن ديالنا من دبا 10 سنين، من دبا 20 عام اللي هي فقط واحد التراكم ديال واحد التصحيحيات ديال وضعيات أصلا فيها اختلالات، خاصنا نفكرو وهذا تيفرض علينا التفكير في مقاربات استباقية كيفاش إعادة الاعتبار وتقوية مسألة ديال التخطيط الحضري بالارتباط مع المسألة ديال إعداد التراب، واحنا فهاذ التوجه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد إبراهيم شكيلي:

اللي جا على لسانكم السيد الوزير بأن قلتو بأن خاصنا نهرسو هاذ البناء العشوائي ما يبقاش وتكون تجهيزات مضبوطة ويكون...

منين جاي هاذ الشي السيد الوزير؟ هاذ الشي جاي من الدواوير اللي كيكون عندهم الإحصاء، هما الأولين، كاين اللي كيتقصاو مواطنين كيتقصاو، راه (قبح الله الفقر)، هاذ المواطن أش كيمشي يدير؟ كيمشي يشري بقعة فعشوائية ويبني فيها، كيبني هو السبت والأحد اللي ما كيكون أحد وكيفك الأمور.

ناقصة من واحد العملية أخرى كاين الناس اللي فالدواوير كاريين براريك لعباد الله، ملي كيجي الإحصاء هذاك السيد الكاري هو اللي خصو يتعطاه هو اللي عندو الحق، كيعطيو لمول البراكة، مول البراكة كون كان محتاجها كون راه ساكن فيها، إذن عندو دارو فين ساكن، هذاك السيد فين كيمشي هذاك الكراي حتى هو كيمشي يشري بقعة عشوائية وكيبني فيها، راه هاذ الشي منين جاي؟ لو كون كان إحصاء مضبوط والمواطنين سواسية، المواطن كيف ما كان خصو يتعطاه، راه مواطن مغربي ساكن فدوار خاصو يتعطاه ملي يكون الإحصاء خاصو يشمل كلشي.

هاذ الأحياء ناقصها الماء، ناقصها الضو، الإنارة، ناقصها الربط بالصرف الصحي، ناقصينها المستشفيات، ناقصينها المدارس، هاذ الشي كلو منين جاي؟ جاي من هاذ المشاكل كلها اللي كنقولو بأنه جاي.

وكاين الناس اللي ما كتبغيش تمشي للعمارات، كترجع ثاني لذاك السكن العشوائي، كاينين هاذو، كاينة واحد الطبقة اللي ما كتبغيش العمارات، العمارات كون بغاوهم الناس ما غنشفوهمش في التلفزيون وفي الإشهار، كون راه عباد الله سكنات وهنينا، الناس كتقلب على بقع

وكيزيروهم وكيديوهم للعمارات.

راه جاي من بزاف ديال العوامل السيد الوزير، احنا ما كنكروش المجهودات اللي كاينة، المجهودات ديالكم كاينة ولكن هاذ الشي راه تراكم جاي من ماشي غير دبا عاد بدا، جاي من زمان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

نواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه برنامج الكهربة القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، لا يخفى على أحد واحد العديد ديال الأسر في العالم القروي اللي محرومة أكثر من 20 سنة عندما انطلق هذ البرنامج، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم ما تقييمكم لهذا البرنامج؟

وما هي التدابير المتخذة لإنصاف المناطق المهمشة وتعميم الاستفادة على كافة مناطق تراب المملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ذكرتي 20 سنة، أنا بغيت نعطي الأرقام، 20 سنة كان خاصنا نحمدو الله رغم الإمكانيات المحدودة اللي في البلاد ديالنا هاد 20 سنة مع تعاقب البرامج والحكومات راه كنا كنتكلمو على 16% اللي عندهم حتى ل 18% اللي عندهم الحق باش يوصلو للكهرباء.

اليوم بدينا كنتكلمو على أقل من 1% اللي باقي ما وصلاهمش الكهرباء، غير باش نحددو، راه كنتكلمو على، نعطيك الأرقام 12 مليون تقريبا 13 مليون ديال المغاربة في هاد 20 سنة اللي حصلو على الكهرباء، 13 مليون تقريبا واحد 30 مليار ديال الدرهم، كنتكلم غير على الاستثمار تقريبا 3000 مليار ديال السنتيم ديال الاستثمارات اللي فيها أيضا المساهمة حتى ديال الجماعات المحلية.

اليوم عندنا أقل من 1% كما تعلمون كاين 2019-2020 حتى ل 21 غادي نحاولو ما أمكن أننا نديرو واحد 900 ديال الدوار اللي غادي نستثمرو فيهم بشراكة مع الجماعات المحلية غادي يبقاو بعض الأماكن اللي انتوما عارفين الطبيعة ديال التعمير، كان وزير ديال التعمير كيتكلم على هاد الشي، كاين واحد العدد ديال المساكن اللي هما ما ساكنينش في تجمعات سكنية، أنتم تعلمون ذلك، وكثير من الإخوان هنا منتخبون أو يرأسون جماعات كيعرفو ملي كتكون التجمعات السكنية يسهل أنك ديرلها، وكيكون الكلفة أقل.

لما كيكون خاصة في المناطق الجبلية وبعيد اللي بعض المرات كيوصل أنك باش تبرونشي شي واحد تتوصل ل 8 المليون أقل شي 8 المليون، راه الآن في إطار الفوارق المجالية راه الآن كاين برنامج باش يمكن لنا إن شاء الله نشتغلو عليهم مع وزارة الداخلية وفي إطار البرنامج الوطني ديال التنمية البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الوزير في الحقيقة من هذه الأرقام خاص شي آلية باش نتحاسبو عليه لأن الأرقام غير صحيحة، نقولو 1% بالنسبة للدواوير متفق معك ولكن باش نربط الدوار، ملي تنقول دواراه ما مستفدينش الناس ديالو كاملين، هذا ما يسمى بالشتات، هاد الناس فين غادي نلوحهم هما اللي هدرت عليهم قلت 20 عام.

فعلا كاين مجهود ديال الحكومات، متفقين، كاين مجهود جبار ولكن لمن غادي نخليو هاد الناس دبا، لولا واحد التدخل اللي غيكون مؤخرا مع المجالس الإقليمية وعلى سبيل المثال المجلس الإقليمي ديال وزان، راه كنبرمو عدد من الاتفاقيات باش نعالجو هذا الشتات ولكن أنا غادي نمشي معك لموضوع آخر السيد الوزير المحترم، كتعرف قام المكتب الوطني بواحد الدراسة في 1996 دراسة ديال هذا المشروع كامل والكلفة حددت بواحدة 10 دراهم لكل منزل، مزيان، طبعا كان واحد عدد الشركاء بما فيهم الجماعات اللي خلصت واحد الحصة ديال 25% المواطن 25% الداخلية واحد 2000 ناقصة شي شوية والباقي يكملو المكتب الوطني، مزيان متفقين، كان واحد الاستثمار ديال واحد المشروع معين مزيان، وكلشي ساهم، ولكن دبا كنتفاجأ مؤخرا من النهار اللي تسالا هذا البرنامج المواطن مسكين اللي بغا يدخل الضو كان ساكن باه وخرج بغا يسكن، واصلو الخيط، ما نهدروش على الشتات دبا خلي الشتات من بعد، وكيخلص واحد 2500 درهم إذا خلصها كاش، ما يسمى عندنا بالمنطقة في المغرب هو الكريدي، أو كيخلص 40 درهم على المدة ديال 7 سنوات، واش هذا ما كتشوفوهشي حرام السيد

الوزير، ها الاستثمار تسالا وهاد السيد أش كيخلص.

احنا بغيناه المواطن يكون بحالو بحال المواطن في العالم القروي بحال المواطن ديال العالم الحضري، يكون مثلا بحال المواطن اللي تيسكن في القنيطرة، تيدخل الضوء ديالو بواحد 1100 درهم أو 1200 درهم، ما شي تيدخل الضوء تيتقام عليه ب 4000 درهم.

لا كاين، كاين الحجج السيد الوزير المحترم، بغيتك الله يكثر خيرك يعني تشوف هاذ الأمر وترجعو للناس فلوسهم بأثر رجعي، نهار اللي تصاوب البرنامج وتسالا الإستثمار خاصنا ما ننصبوش على هاذ الناس وندیو لهم 2500 درهم، يعني المواطن المسكين القروي كيفاش بغي يعمل، بغا يسكن خاصو 4000 درهم باش يدخل الضوء، هذا عيب وحرام.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

إلى كنت السيد المستشار المحترم في مؤسسة دستورية تكذب أرقام الدولة، هاذ الشي راه ما شي معقول، ما يمكنش تكذب أرقام ديال الدولة، اسمح لي يا أستاذ هضر غادي نتكلم أنا...

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم، السادة المستشارين من فضلكم، التوقيت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

اسمح لي، نحن في مؤسسة محترمة دستورية، يمكن يتكلم شي واحد برا خارجها، لابد نحترمو المؤسسات ديالنا، وإلا غنبداو نشكو في المؤسسات ديال البلاد كاملة، اللي عند وشي..، أستاذ، ماشي قلت هاذ الشي، قال أرقام كاذبة، كاين الكذب، اسمع، قال غير صحيحة، غير صحيحة بحال بحال.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم، السيد الرئيس.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

وسبق للسيد المستشار المحترم كان وزير ديالكم كان تيمثل هاذ القطاع وجا هنا وقدم الأرقام، ديالكم، وزير منكم قدم هاذ الأرقام، ماشي معقول، كيفاش كانت صحيحة في وقت الوزير ديالكم وكانت ما صحيحاش في وقت وزارة أخرى؟ ماشي معقول، اسمح لي أستاذ، التوقيت الله يجازيك بالخير.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم. السيد الرئيس خليو السيد الوزير يكمل، شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

هذه أرقام ما يمكنش مؤسسة دستورية، إلى كان شي واحد تيطعن في الأرقام يدير اللجنة ديال تقصي الحقائق ويدير استطلاع، ببساطة ويقولو واش الأرقام صحيحة ولا ما صحيحاش، والحال أنه في التعقيب، الله يخليك أنا التوقيت لأنه ما مضبوطش، والحال أنه في تعقيب السيد المستشار..

السيد رئيس الجلسة:

صافي السيد الرئيس، مسجلة وخا السيد الرئيس. شكرا.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أستاذ بغيتي تثيق، ثيق ما بغتيش تثيق شغالاتك، أنا تنجاوب، أنا تنتكلم في إطار مؤسسة دستورية، أما اللي تيطعن في الأرقام يجي كاين مؤسسات باش تطعن في الأرقام.

وثانيا في الجواب ديال السيد المستشار قال باقي الشتات، هو نفسه يؤكد ما يقول، وهو اللي جاوبت أنا في الكلام ديالي، قلت كاين مشكل ديال الشتات، طرحتيو واحد الإشكال لولا بعض الجماعات المنتخبة، الجماعات المنتخبة هي شركاء في هاذ العملية ديال تعميم الكهربة، خاصنا نعرفو البرنامج، تكلمت على ديال 96، باش يساهمو ماديا، المواطن تيساهم ماديا.

المسألة الثالثة ذكرت واحد القضية، علاش ملي تيدزادونش تنطلبو لهم نفس المساهمة، لأنه نهار اللي تدارت الاتفاقية السيد المستشار المحترم بنيت على حجم من العدادات، وبالتالي حجم من الاستثمار، شحال غيكون الكابل، شحال غيكون الطرنسفور، ملي تيتزاد العدد تيدزاد.. والله يرضى عليك أستاذ راه حشومة، ماشي معقول، إلى ما غتقبلوش باش نعقب أنت قلت اللي بغيتي وسمعت لك، أنا تنجاوبك.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم خليو السيد الوزير يكمل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

ولذلك بغيتو نجيو، جبنا المكتب الوطني، استدعاونا الإخوان في الغرفة الأولى وجا المكتب الوطني جوج مرات عند اللجنة ودخلنا في التفاصيل، مستعدين نجيو للجنة المحترمة وندخلو في التفاصيل، وآنذاك اللي عندو شي أرقام أخرى يقدمها لنا ومرحبا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الرخص الممنوحة لشركات توزيع المحروقات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات وتراخيص شركات توزيع المحروقات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

اللي يمكن ليا نقول لك هو أنه تأكيدا لتنافسية القطاع، قررت الحكومة وقررت الوزارة من خلال وزارة الطاقة والمعادن أن تفتح المجال لمزيد من الاستثمار، اليوم طلبو 13 شركة، 13 شركة طلبو باش يدخلو للمنافسة، اعطيناهم الموافقة المبدئية باش يوجدو الشروط ديال الاستثمارات ديالهم، الاستثمارات تتراوح ما بين 50 مليون ديال الدرهم إلى 800 مليون ديال الدرهم.

طبعا الآن واحد العدد ديال الشركات اللي بدات الآن تتقدم في إنجاز المشاريع ديالها، الأخرى ننتظر في المدة اللي اعطيناهم باش إن شاء الله هاذ القطاع يكون مفتوح أمام مزيد من التنافسية.

ماشي هذا فقط السيد المستشار المحترم، فتحنا ما يسمى بالاستثمار في مجال ديال التخزين، ومشينا أبعد من ذلك باش ما تعرقلش الاستثمار في مجال التوزيع درنا ما يسمى بالتخزين المشترك، لأنه تتعرف إلى بغيتي تدير التخزين خاصك العقار وخاصك التراخيص، فقلنا ما يسمى بالتخزين المشترك، ثم أضف إلى ذلك أننا بسطنا المساطر فيما يتعلق بالمحطات، وانتقلنا من 70 محطة سنويا إلى 140 محطة سنويا الآن، والآن راه اجتمعنا حتى مع الشركات ديال المحطات باش يمكن لنا المساطر نعاودو نعدلوها باش تكون هناك تنافسية ومزيد من الاستثمار.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الوزير المحترم،

احنا ما تنشكوش في المصداقية ديالكم، على ود السيد رئيس الحكومة المحترم البارح صرح في التصريح ديالو أمام الغرفتين حول العدد ديال المحطات اللي كانت تترخص ما بين 30 و40 دابا قال لك في 2018 رخصنا ل 140 ديال المحطات، والشركات اللي هذو تتقولو ديال التخزين، التخزين راه فيه شركاء، أرباب المحطات وفيه شركات التوزيع.

الله يجازيكم بخير السيد الوزير راه كاين شي قوانين اللي يمكن فات عليها الزمن، دابا إلى جينا نشوفو مثلا (transfert) اللي عاطيين الحق للشركات هذا لا يعقل، هذا راه ولا ربع ما بقاش ترخيص، خاص الترخيص يكون ما بين الطرفين، شركة التوزيع ورب المحطة، نهارتيبغي واحد فيهم يوقف العملية ديال أسميتو تيلتجأ للوزارة ديالكم المحترمة وهي اللي تتفصل ما بين الطرفين، هذي جوج.

عندك القضية ديال(Le Décapotage) السيد الوزير اسمح لي يمكن أنا تنعرف غير التفريغ ولا هذا، دابا اليوم تتعرفو على أنه درجات الحرارة باش تتشارجا من المواقع ديال بحضور السيد وزير الحكامة ها هو حاضر معنا تتشارجا بواحد (la température) تتمشي تتوصل لأرباب المحطات تتوصل لهم بواحد الشكل مخيف بزاف، هذا لا يعقل السيد الوزير مثلا 33 طن مخلصها رب المحطة وواصلاه 32 طن، و720، فين مشات 280 فين مشات؟ فين مشات؟ فين مشات؟ ومخلصها، هذا لا يعقل هاذ الشركات راه غول هذا جابو الله لهاذ المغاربة، راه طحنو الأخضر واليابس.

الله يجازيكم بخير السيد الوزير راكم تتحملو مسؤوليتكم أمام الشعب وأمام ساكنة المغرب. الله يجازيكم بخير حدو هاذ النزيف اللي تيشربو الدم ديال الشركات ديال المغاربة لا ديال التجار ولا ديال المستهلكين.

درجة الحرارة عند الخروج خاصها كيف ما تتدار في دول أخرى من (La sortie de Dépôt) شكل وبعد تتوصل لأسميتو لبلاصة ديال (le Décapotage) تيخصها تكون عندها واحد أسميتو.

احنا اليوم تيجيبو الشركات تيجيبو شي فاكتورة ولا (bons de livraison) ما تيجيب ليك (le poids spécifique) ديالها، ماتيجيب ليك ما يسمى ب (volume) ديال (la température) ديال (15 degrés) حيت هو تيشارجي ب 33 وتيحطها ليك أنت ب 15، هذا لا يعقل السرقة هي هاذي.

(La vapeur) ما تيتخلصوش فيها السطاسيونات ما والو، السرقة راها بالعلالي، السيد الوزير، ولكم واسع النظر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كان عندي عدة اجتماعات مع الوزارة مع جمعية ديال أرباب المحطات، وكان عندي أنا شخصيا اجتماع معهم دام ساعات، وكاين واحد العدد ديال المقترحات، من بين المقترحات أنه العملية ديال توزيع إنشاء المحطات يعاد فيها النظر، الطريقة باش كانت سابقا لا تساهم لا فالربحية ديال المحطات ولا فالتنافسية، فالآن كنتفقو على واحد المعيار كيفاش يتنشؤو هاذ المحطات.

المسألة الثانية هاذ القضية ديال التحويل لقينا فيها واحد العدد ديال التحايل، (le transfert) لأنه كتعرفو ما بين محطة من نفس النوع خاص 30 كيلومتر، دبا اتفقنا على 20 كيلومتر باش نشجعو الاستثمار، فكينشأها فبلاصة أخرى ومن بعد كيطلب التحويل وبالتالي ما كيخضعش للمعايير، قررنا أن التحويل يجب أن يخضع لمعايير دقيقة، عندو إشكال فالمحاكم، دار إفلاس والله أعلم، نتفقو عليها ولكن ما يكونش فقط اللي طلب التحويل، ولذلك أوقفت التحويل من 25 مارس، إلا الطلبات سابقا باش يمكن لنا نعالجو هاذ الإشكال.

الأمر الآخر اليوم كنشتغلو مع 3 شركات دولية كبرى فيما يتعلق بجودة المحروقات و (la traçabilité) المسار ديال المحروقات ملي كتجي فالميناء حتى كتنزل حتى كتسطوكا حتى كتمشي عند الزبون، كاين الأنظمة اليوم إلكترونيك اللي كتعبر هاذ الشي كامل، كتعبر الجودة وكتعبر الحرارة، لأنه ولاولنا مساكن الأرباب كيقول شكون اللي مسؤول على هذاك المنتوج النهائي.

فاحنا مدام أن هذاك المنتوج غيخرج من المصدر ديالو (scellé) مسدود ما كيقيسو حتى واحد، وبالتالي كيخص أن الذي أرسل المنتوج يجب أن يتحمل المسؤولية، فاحنا هاذ الشي راه تنعالجوه مع وزارة الحكامة باش إن شاء الله يكون العدل كامل وتكون الشفافية الكاملة والتنافسية في هذا القطاع، مزيد من الاستثمار.

وأنا أبشركم أن هناك استثمارات بملايير الدراهم في هذا القطاع باش يكون فيه مزيد من التنافسية والجودة لصالح الزبناء، المواطنين بالخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة، وموضوعه الأرامل بدون أطفال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، منذ إحداث صندوق التماسك الاجتماعي بموجب المادة 18 من قانون المالية 2012 والذي تم تغييره بموجب المادة 13 مكرر من قانون المالية 2014، انطلق برنامج استفادة الأرامل من الدعم بعد صدور المرسوم 18 دجنبر 2014 الذي يحدد شروط الاستفادة من هذا الدعم، وحدد أيضا المؤسسات التي يعهد لها دراسة الملفات وتحديد لوائح الأرامل المستفيدة، وبالنظر لظروف إنجاز هذه العملية التي تعرضت لمجموعة من الانتقادات والملاحظات من الفاعلين والمؤسسات بأنفسهم، وذلك نظرا للقيود الكثيرة التي سطرها شروع الاستفادة من الدعم المحدد.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل معكم، السيدة الوزيرة، حول:

أولا، عدد المستفيدات؟

ثانيا، ما هي نسبة المستفيدات من مجموع الأرامل بالمغرب؟

والتساؤل الكبير الذي يرتبط بخلفية هذا الدعم هل هو فعلا دعم لجميع الأرامل؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال المهم جدا والذي يعطينا فرصة لكي نتحدث على أحد أهم البرامج التي وجهت للنساء في وضعية صعبة، لكن الأمر يتعلق بالأرامل الحاضنات لأبنائهم الأيتام.

بالمرجعية القانونية والتنظيمية التي أشرتم لها فإن هذا الدعم هو خاص بالأطفال الأيتام من أجل مصلحتهم الفضلى يمنح للمرأة الأرملة، ووصلنا اليوم إلى استفادة ما يزيد عن 94000 امرأة أرملة، بما يمكن 164000 طفل من الاستفادة من بينهم 10000 طفل في وضعية إعاقة، وهذه نتيجة مهمة تؤشر على أن البرامج الاجتماعية اليوم تتطور وتصل إلى المواطن.

بالنسبة للمرأة الأرملة التي لا يكون لها أولاد كما جاء في السؤال الذي توصلت به، فبإمكان هاته المرأة الأرملة إن كانت كافلا أن تستفيد من صندوق التكافل العائلي، لأنه بعد توسيع وعاء صندوق التكافل العائلي دخل واحد الصنف جديد اللي هو النساء الأرامل الكافلات لأبنائهن، طبعا يمكنها أن تستفيد أيضا من برامج أخرى، مثلا (RAMED) إذا كانت في حالة عوز فبإمكانها أن تستفيد من هذا البرنامج المهم جدا، وإلى جانبها يمكن أيضا فيما بعد أن تطلق الحكومة برامج أخرى تدخل في منظومة (RSU) التي ستجمع جميع البرامج التي كل واحد منها يوجه إلى فئة من فئات المجتمع التي تعاني من العوز، من الفقر أو من الهشاشة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات.

وبالفعل احنا نثمن هذا البرنامج، لأنه فتح آفاق على مجموعة من النساء الأرامل ولكن السيدة الوزيرة، ملي كنطرحو هذا السؤال ما طرحناش بأن هذا البرنامج غير صالح، بالعكس هذا البرنامج احنا بغينا غير نوسعو القاعدة ديالو والاستفادة ديالو، لأن هناك دبا نساء لا قدر الله ما عندهمش أطفال، راه أرامل دبا ما عندهم ما يديرو، ملي تتسمع هذا البرنامج كتمشي كتوجد هذاك الملف، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى كاين هناك أرامل من درجة أخرى، الأرامل اللي تيشدو واحد التقاعد اللي هو قليل، كتمنع عليها تلتحق بهذاك.

كاين حاجة أخرى، السيدة الوزيرة، هناك بعض المؤسسات الخصوصية كتمنح واحد الكوطة لتلاميذ الأسر المعوزة كيتكلف بهم شخص محسن، ولكن ما يمكنش ذاك المرأة تستفيد من هذا، رغم أنها راه في وضعية هشة، واش ممكن أنها تستفد من هاذي.

ثانيا، السيدة الوزيرة بغينا إعادة النظر فهاذ البرنامج، لأنه بالفعل برنامج يحقق الكثير للنساء، ولكن ذيك شروط الاستفادة راه إعجازية في بعض المرات أمام الأرامل، مصاريف ديال التنقل، مصاريف إعداد الملف، زد عليك الطريق باش تنتقي ذيك الأرامل راه كاين حيف، كاين بعض الأرامل مازال لحد الآن ما استفداتش، ذاك الشي علاش طلبنا منك الإحصائيات العامة شحال مستفيدة من جميع الأرامل اللي عندها الحق فهاذ الاستفادة.

هذا من جهة، كاين جهة السيدة الوزيرة تشترطون الاستفادة دائما، المعيار الأساسي وهو الأطفال غير المتمدرسين، العدد 3، هاذوك الأطفال غير المتمدرسين آش غادي دير مثلا في امرأة ديال الرحل، الأطفال ديالها يعني (Automatiquement) ما يقراوش، ولكن غادي تحرم ذاك السيدة من ذاك الدعم.

حاجة واحدة أخرى، الهدر المدرسي في العالم القروي اليوم كثير، يعني وبالتالي دائما تتربطو هاذيك الاستفادة بهذوك الأطفال، يعني المرأة دائما هنا ما عندها حتى حاجة، إذا ما كانش هذاك الطفل هذيك الأرملة راه غادي تعيش ذيك الهشاشة اللي بغيتو تحاربو بهذا المشروع راه باقة عايشة فيه.

لذا، السيدة الوزيرة، نطلب منكم التقييم ديال هذا المشروع نزيدو به، راه ماشي احنا راه فرحانين به، ولكن تزاد له واحد الشوية ديال الاستفادة وتوسيع القاعدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب، من فضلكم السادة المستشارين،

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

الهشاشة الحقيقية هي عندما نجد أطفالا في الشارع، عندما نعيش هدرا نجني بعد ذلك نتائجه من السرقة، من السلوك المنحرف داخل المجتمع.

لذلك فالحكومة اتخذت قرارا مهما أي دعم مباشر للأسر فمن أجل تمدرس الأطفال، إذن فيها تشجيع ديال الأسر باش يقربو الأبناء ديالهم، وفيها أننا تنظنو أن ذاك الطفل غادي يكون في المدرسة ما غاديش يكون في مكان آخر، تأمينا لمستقبل الطفل وتأمينا لمستقبل الأسرة والمجتمع ككل.

لكن نبغي نقول بأنه بالفعل اليوم كاين عمل على مراجعة المرسوم لمراجعة شروط الاستفادة، حتى تتدخل فئات جديدة وكذلك نوسع الوعاء من حيث المستفيدين.

ونبغي نبشر كذلك بأن البرنامج الكبير ديال الحماية الاجتماعية اليوم هو برنامج يعتبر ورشا حقيقيا في المغرب سيجمع جميع البرامج، حتى الفئات اللي باقي ما دارلها حتى برنامج غادي يدارلها برنامج وتدخل في مجموعة هاذ الورش الكبير ديال الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه دعم الجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين والسيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تقوم جمعيات دعم الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بمجهود كبير في دعم ومواكبة هذه الشريحة بإنشاء مراكز خاصة للاستقبال والتكوين والترويض، غير أن هذه الجمعيات تعاني من إشكالات مادية وإشكالات مرتبطة بالتكوين والتتبع والمصاحبة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لمواكبة هذه الجمعيات ودعمها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

جزء كبير من عملنا يتم بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وعندما تتحدث عن الجمعيات المهتمة بالإعاقة فإنك تتحدث عن دائرة واسعة من العمل الذي يتطلب منا كحكومة بشراكة مع المجتمع المدني تنزيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لذلك أعطينا واحد الأهمية كبيرة للبنيات المستقبلة، فنحن نساهم في إحداث مراكز في تجهيزها وفي توفير دعم سنوي يؤمن التأطير داخل هاته المراكز، هاذي الأولى.

الثانية، برنامج تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة اللي هو جزء من صندوق التماسك الاجتماعي، هو واحد المجال ديال العمل مشترك فيما بيننا وبين جمعيات المجتمع المدني، التي تسير هاته المراكز واللي الدولة سخرت لها واحد المبالغ مهمة جدا لكي نغطي الحاجة وانتظارات الأطفال في وضعية إعاقة، بحيث أننا بدينا ب 44 مليون ديال الدرهم في 2015، اليوم راه احنا في 164 مليون ديال الدرهم، وهذا مهم جدا، بما يعني أنه ما بقي حتى طفل اليوم اللي كاين في لائحة الانتظار، كل طفل يرغب أن يدخل إلى مركز من مراكز التمدرس فمكانه محفوظ بدعم الدولة.

ثالثا، هناك شراكة سنوية كتلقاها الوزارة مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، هاذ الجمعيات تشتغل في مجالات متعددة ماشي بالضرورة التمدرس، ماشي بالضرورة في مجال محدد، ولكن مهتمة بالقضايا، هاذي حتى هي كتعطاها دعم على المشروع الذي تقدمه للوزارة، ناهيك على اللقاءات من حين لآخر اللي هي كنرتبوها من أجل أن نثمن ونمتن هذه الشراكة الضرورية للعمل بالنسبة لهاته الجمعيات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أشكركم على جوابكم والأكيد أنكم ستبذلون مجهودات جبارة لإدماج الأشخاص المعاقين في الحياة العامة وتعميم الولوجيات في مختلف مرافق الدولة، وحيث أنكم تشتغلون بمعية الجمعيات المهتمة بمجال الإعاقة على تجاوز كل المعيقات التي تعوق تنزيل إستراتيجيتكم في دعم الشخص المعاق، وإذ ندعمكم في هذا التوجه، إلا أن أهم دعم تريده هذه الجمعيات التي لا ننكر أنكم تدعمونها بشكل قوي وشفاف، هو تجاوز معيقات الدعم المرتبط ببرنامج التماسك الاجتماعي الذي يخصصه الصندوق لفائدة هذه الجمعيات التي تشتغل على الإعاقة، خاصة بمدارس الأطفال.

تأخر أداء المستحقات حيث نجد أن هناك العديد من الجمعيات لم تتوصل بالدعم منذ مدة، فهناك السيدة الوزيرة، العديدة من رؤساء الجمعيات محالين على القضاء بفعل تأخر هذا الدعم ومعرضون للسجن، حيث وضعوا شيكاتهم الخاصة كضمانة، ناهيك عن التمكين الاقتصادي، إضافة إلى النقص الحاد في الوسائل الديداكتيكية والشبه الطبية والنقص في التأطير لدى الأطر العاملة والعمل داخل بنايات ومقررات تفتقر إلى أبسط شروط العمل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إكراهات لابد أن نتعاون جميعا عليها من موقعنا وموقعكم، طالبين منكم كذلك فتح ملف الإعفاء الضريبي لهاته الجمعيات التي تشتغل على الإعاقة، ونحن نعلم جيدا حجم التكاليف الكبرى التي تسببت فيها الإعاقة على الأسر وعلى الجمعيات التي تساعد الدولة على التقليص والتخفيف من آثار الظاهرة على الأسرة والمجتمع، وسنكون إلى جانبكم كفريق لدعم هذا القطاع، الذي يبقى اجتماعي بامتياز.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هو نصيب جهة درعة تافيلالت، لأن المعاقين ديالنا واش عندكم شي برنامج لجهة درعة تافيلالت وتنغير؟ لأن أبسط الحقوق وأبسط شيء يعني الكراسي المتحركة يعني غير موجودة عندنا، واحد النسبة كبيرة من المعاقين في ذيك الجهة ديالنا راه حشومة وعيب أن الحكومة ما ديرش واحد الوفد وتمشي لدرعة تافيلالت، ودير جماعة بجماعة يشوفو أشنو تيعيشوه الناس في ذيك المنطقة، راه يعني السيدة الوزيرة، تهضرو وبرامج واحنا تنتمناو هاذ البرامج، لكن الجهة ديالنا أرى أنها مقصية من جميع القطاعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا الحكومة ما جالساش غير في المكاتب ديالها، الحكومة برئاسة السيد رئيس الحكومة كتدير جولات عبر الجهات، وغير فهاذ رمضان كان مبرمج باش نمشيو للجهة ديال الداخلة، وإلا زرنا العديد من الجهات وغادي يجيو عاود الجهات المتبقية.

المسألة الثانية، فيما يتعلق بتأخر الدعم، كاين جوج ديال الحوايج، كاين الحاجة الأولى مرتبطة بالجمعيات اللي ما تيقدموش الوثائق باش يقدر يوصلهم الدعم، خصوصا الشطر الثاني، وكاين مشكل ثاني صحيح هو الدرك اللي كاين على وزارة المالية باش أنها تصرف بسرعة وتزامنيا لجميع الجمعيات، وراه أحنا هاذ الأيام عندنا لقاءات باش نشوفو كيفاش نسرعو هاذ الدعم.

النقطة الثالثة المتعلقة بالتأطير، احنا تنديرو تأطير في مجالات متعددة، في المجال ديال الإعاقة طلقنا أكبر ورش غير مسبوق بالنسبة لتأطير العاملين في مجال التوحد، واليوم راه هما يا تيتلقاو التداريب، وكذلك تيطالعو على التجارب الأجنبية، باش نوفرو عاملين متخصصين في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

السؤال الموالي موجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه تفعيل المقتضيات القانونية لفض نزاعات الشغل الجماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير، انتظر المغاربة مدة طويلة صدور مدونة الشغل رغم الملاحظات المسجلة عليها، إلا أنه التطبيقات العملية أبانت على كاينة واحد المجموعة ديال الاختلالات، خاصة واحنا الآن بعد 15 سنة من التطبيق، خاصة بمجال فض نزاعات الشغل الجماعية.

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات اللي تتقوم بها الحكومة ديالكم لمعالجة هذه الاختلالات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال أهم مدخل لفظ نزاعات الشغل وهو الحيلولة دون وقوعها، ولهذا فالمقاربة اللي مهمة هي المقاربة الاستباقية من خلال العمل على تحسين المناخ الاجتماعي والضمان ديال الاستقرار ديالو، والمدخل لذلك بطبيعة الحال وهو يعني المفاوضة الجماعية التي تنتهي إلى إبرام اتفاقيات جماعية، والحكومة كتشتغل والوزارة تشتغل على هاذ الموضوع بطريقة أساسية.

عندنا واحد البرنامج تيتسمى البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعي اللي لازم منه التأهيل والمصاحبة والمواكبة ديال المفاوضات وديال المؤسسات المستفيدة من مسلسل التفاوض المفضي إلى إبرام اتفاقيات جماعية، وتتعرف بأنه خلال السنة الحالية مثلا كاين دائما واحد التطور ملحوظ لعدد من الاتفاقيات التي تم توقيعها هذه السنة على الأقل تم إيداع، ماشي التوقيع، لأنه كاين فرق ما بين التوقيع والإيداع، تم إيداع 8 اتفاقيات جماعية لدى الوزارة.

المستوى الثاني، هو المستوى اللي كتقوم به المصالح ديال التفتيش بمراقبة التنفيذ ديال القانون ديال الشغل، وهنا كاين واحد المجموعة ديال الأرقام الدالة وكيفاش هاذ الزيارات يعني كان عندها دور في تفادي عدد من النزاعات وعدد من عدم الاستقرار في المناخ الاجتماعي، مثلا سنة 2018 تم تفادي اندلاع 1644 إضراب في مختلف القطاعات،

في سنة 2017، 1784 إضراب، وهذا كان بفضل التدخل الاستباقي والإعمال بطبيعة الحال ديال الآليات ديال البحث والمصالحة التي أشرتم إليها.

فيما يتعلق، احنا نشتغل، عندنا واحد التفكير، وعندنا واحد التقييم للعمل ديال الآليات ديال واحد المصالحة ومشتغلين مع وزارة الداخلية باش نطوروها وباش نفعلوها وكما كتعرف الاتفاق الجماعي الأخير راه وقع الاتفاق على إنشاء لجان إقليمية وجهوية للبت في نزاعات الشغل، وكاين تأكيد على أن هذه اللجان تكون مرؤوسة من أعلى مستويات ديال المسؤوليات الجهوية والإقليمية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالك.

وبالمناسبة لابد نهنيوك وعبرك الحكومة على النجاح ديال الحوار الاجتماعي.

تتعرفو السيد الوزير على أن المغرب يراهن على الجانب الاقتصادي وعلى الدينامية ديال التنمية، وهذا يتوقف على بطبيعة الحال من خلال الاستثمار، من خلال فرص الشغل، من خلال المجهود ديال جميع القطاعات الحكومية.

ولكن الإشكال، السيد الوزير، وهو أنه الوزارة ديالكم هي معنية بالدرجة الأولى على احترام القانون، احترام الحريات، احترام الحقوق هو المدخل للمحافظة على هذا الاستثمار، يمكن يجي الاستثمار ونضيعوه.

بطبيعة الحال أن المدونة جاءت بواحد المجموعة ديال الإجراءات، وخاصة الآلية ديال التصالح وديال التحكيم.

وكتعرفو، السيد الوزير، أنه الكتاب السادس من المادة 550، 585، أي 35 مادة تعالج هذا الجانب، ولكن في المجال ديال المصالحة كاين ارتباك، المراحل الثلاث كلها مرتبكة، سواء على مستوى مدونة الشغل، أو على مستوى اللجنة الإقليمية أو اللجنة الوطنية، كاين أولا الارتباك في الأجل، لأنه تتعرفو على أن هذه الآلية ديال المصالحة أهم عنصر فيها هو السرعة، وبالتالي أنه المدونة نصت على تواريخ محددة ودقيقة باش تكون السرعة في الإنجاز في أقصى تقدير في هذه اللجان ب 3 غادي توصل لشهر ونص، ما بين شهر ل شهر ونصف، بين إخراج الدعوة، 6 أيام ديال الحوار، 3 أيام ديال المحضر وتحيله على المؤسسة الأخرى.

وكذلك في الجانب ديال التركيبة، وأعطتها قوة بحيث أن اللجنة الإقليمية يترأسها العامل، وغالبا أنا ما عمري تنعرف شي عامل يترأس هذه اللجنة الإقليمية، غير إما رئيس الشؤون الداخلية أو لا باشا أو لا قائد كتبقى تهود في المستوى، بالتالي تتنزل القوة ديالها. على المستوى المركزي إما أن الوزير أو مفوض له.

وبالتالي هذه الآلية كذلك ديال هذه التركيبة بالإضافة إلى الآجال بالإضافة إلى ضعف الغرامات، فحتى إذا ما جاش كاع المحاور من 10000 حتى ل 20000 درهم، ويفضل كاع ما يجيش أش غادي يوقع كاع من بعد.

من بعد إذا امشينا للتحكيم المرحلة الثانية هي مشكل أكبر لأنه التحكيم معطل، خرجت واحد الفترة لائحة ديال الحكام، تكون هذه واحد 10 سنوات تفعلت واحد المدة قصيرة وتوقفت، إذا هذه الآلية ديال التحكيم غير مفعلة وهي هاد آلية التحكيم في أقصى تقدير 4 أشهر تحسم الحكم وهو حكم نهائي، سواء الحكم الأول أو الثاني ولا الغرفة الاجتماعية في محكمة النقض.

الآن كنرجعو إلى المرحلة الأولى، بمعنى تيفشل هاذ الشي كلو وكنرجعو إلى المحاكم الابتدائية وغير المختصة، لأنه القانون 20 ديال المسطرة المدنية كيجعل على أن المحاكم الابتدائية كتبت في النزاعات الفردية، بينما النزاعات الجماعية عندها لها آلية أخرى، وهكذا تنمشيو إلى سنوات، قد تطول إلى 10 سنوات وبناس غير مختصين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

ذكرت لك السيد المستشار بأنه من المخرجات ديال الحوار الاجتماعي أنه نطورو هاذ الآليات ديال البحث والمصالحة، بل أيضا نقويو العمل ديال اللجن الإقليمية واللجن الجهوية في إطار الفض ديال نزاعات الشغل.

ملي تتقول أنه ربما، ماشي ربما، دون شك أنه آن الأوان لكي نعكف جميعا لمراجعة مدونة الشغل في شموليتها، لكي نرى ما هي الجوانب اللي هي مازال تتماشى مع المعطيات ديال الواقع، والأمور اللي تبين بأنها فيها صعوبات، بما في ذلك الآجال اللي تكلمت عليها إلى كان النظر يقتضي الإعادة فلما لا؟ فإذن الحكومة بطبيعة الحال هذا ورش منفتح، نحن منفتحون في هاذ الموضوع، الحوار الاجتماعي يعني ضمن كل شي هاذ إمكانات، إذن احنا غادي ندخلو لواحد المرحلة جديدة اللي فيها المعالجة ديال هاذ القضايا القانونية المرتبطة بتشريع الشغل والمراقبة...

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

الأسئلة الثلاثة الموالية موجهة لقطاع الشؤون العامة والحكامة وتجمعهما وحدة الموضوع لذا نستعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل، وموضوعه مراقبة الأسعار خلال شهر رمضان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ما هي التدابير العملية المتخذة من قبل الحكومة أمام ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في هذا الشهر الفضيل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان الأبرك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السؤال الثالث موضوعه حماية المستهلكين من كل أشكال المضاربات والغلاء في أسعار المواد الغذائية بمناسبة شهر رمضان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عرفت أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعات صاروخية ومقلقة، الشي اللي ساهم في خلق نوع من التخوف العميق والدائم لدى المغاربة، خاصة في ظل غياب نظام لمراقبة الأسعار يتسم بالديمومة والنجاعة والنزاهة والفعالية، وهو ما يطرح سؤالا عميقا حول مدى توفر الحكومة على تصور واضح لمعالجة هذه المعضلة، مع العلم أنها تتكرر في كل مناسبة، وخاصة في شهر رمضان الأبرك.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لمواجهة هذه الإشكالية التي يعاني المواطنون بسببها خاصة الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأسعار خلال شهر رمضان.

السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس.

شكرا السيدان المستشاران.

حقيقة إشكاليات الأسعار كما قالت السيدة المستشارة سنويا تيطرح هاذ المشكل في رمضان، خصوصا لأن رمضان كيتزاد فيه الاستهلاك، وكذلك مع الأسف تيتزاد فيه الغش، تتزاد فيه المضاربة، والحكومة قايمة بالواجب، ولكن راه الحكومة بوحديها ما يمكنش تكون حاضرة في كل حي وفي كل زنقة.

تنقولو عندنا 3 دالأرقام مفتوحين الصحة، عند الحكامة وعند وزارة الداخلية، يتصلو المواطنين، يمتحنو واش الحكومة غادي تقوم بواجبها ولا، لا، أما المواد اللي ناقص فيها الإنتاج الوطني مستورديها والمواد الأخرى موجودة، الإشكال هو فعلا المضاربة والزيادة في الطلب فين ما تزاد الطلب تيتزاد الفساد مع الأسف واحنا قايمين بالواجب وغادي نعطيوكم معطيات دقيقة من بعد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الوزير.

كنعرفو أنه في رمضان لا يختلف عن سابقه فبمجرد حلول هذا الشهر تلتهب الأسعار في العديد من السلع والمنتوجات الأساسية التي تلقى إقبالا كبيرا لدى الأسر المغربية، كالخضر وعلى رأسها البصل الذي ضرب أرقام قياسية في المبالغ، زد على ذلك الفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء، الأسماك، القطاني، بل إن حمى ارتفاع الأسعار همت كذلك المحروقات من بنزين وكازوال، علما أن القدرة الشرائية، السيد الوزير، للمواطن تعرف تدهورا مستمرا بغلاء المصاريف الأخرى، كالماء والكهرباء والتمدرس واللائحة طويلة.

السيد الوزير، كل سنة نسائلكم عن الإجراءات المتخذة وعن الرؤية الاستباقية المعتمدة لحماية القدرة الشرائية للمغاربة في هذا الشهر، لكن أجوبة الحكومة تبقى هي نفسها ودون أن يتغير أي شيء، ويظل الغلاء الفاحش للمنتوجات ذات الاستهلاك الواسع في هذا الشهر هو القاعدة.

السيد الوزير، ذكرتم أن الحكومة خصصت رقم أخضر أو 3 أرقام خضراء لتلقي الشكايات والتبليغ عن الممارسات غير القانونية، فنحن نعتبر بمثابة رفع الراية البيضاء أمام الوسطاء والمحتكرين، وما نسيمه نحن المغاربة "بالشناقة" والرمي المبطن للمسؤولية على عاتق المواطن البسيط والبائع بالتقسيط وهو بدوره ضحية جشع واحتكار المضاربين،

وهذا فيه نوع من تحريض المواطنين بعضهم ضد بعض.

فارتفاع الأسعار هو نتاج طبيعي لانزلاق الدولة المغربية نحو انتهاج سياسات ليبرالية، لا شعبية وضعفها أمام جشع اللوبيات والسماسرة والمضاربين التي أصبحت لها اليد طويلة للتحكم بسبب القانون06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وباتت تتحكم في كل مفاصل السوق مستغلة المناسبات الدينية والاجتماعية والعادات الاستهلاكية للمغاربة لإلهاب الأسعار واستنزاف جيوب المغاربة دون حسيب أو رقيب رغم وجود آليات ومصالح للرقابة والزجر غير المفعلة.

السيد الوزير، إن دستور البلاد منح صلاحيات واسعة للحكومة لكي تتحمل مسؤوليتها كاملة بحماية القدرة الشرائية للمغاربة، لا سيما لدى الطبقات الوسطى والطبقات الشعبية والفقيرة.

وفي هذا نؤكد نحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة تكثيف المراقبة الميدانية وتفعيل دور المصالح المحلية والإقليمية المختصة للحد من الغش والمضاربات وتعدد الوسطاء والشناقة، إعطاء الأولوية داخل الإستراتيجيات القطاعية لتشجيع وتحفيز المنتجين على توفير المواد الاستهلاكية الأساسية، بذل مجهود أكبر من أجل ابتكار آلية حكامة فعالة وجدية توفر حماية حقيقية للمواطن البسيط مع تفعيل حقيقي للقانون 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك وإخضاع حرية الأسعار وتحريرها لضوابط علمية في صالح المستهلك كما هو معمول به في الدول المتقدمة بدل ترك الباب مفتوح على مصراعيه لمصلحة المضاربين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الوزير، كنا ننتظر جوابا يشفي غليل المغاربة في هذا الشهر الأبرك، لكن مع كامل الأسف هاذي ظاهرة في كل شهر رمضان، وأنتم حكومة مسؤولة كتديرو اللومة على المغاربة، يعني خاص المغاربة هما يتحملو المسؤولية ديال هاذ غلاء الأسعار، وتعرفون سبب غلاء الأسعار هو الاحتكار، وهذا دور ديال الحكومة مع كامل الأسف ما كتقوموش به، لأنه مع كامل الأسف المفسدين الكبار ما كتقدوش عليهم.

وغادي يمكن نعطيكم أمثلة ديال المحروقات وعدتم، السيد الوزير، المغاربة بتسقيف سعر المحروقات، علاش ما قديتوش تسقفو هاذ السعر ديال المحروقات؟

علما أن هذا القطاع كياخد امتيازات من عند الحكومة، حتى التخزين اللي هو حق ديال المغاربة ما قادينش تحكمو فيه وكتعطيو دعم للناس اللي كيخزنو المحروقات، كتقولو للمغاربة الحكومة واش بغيتوها تمشي لكل الأزقة، أنتما بعدا قديتو تمشيو للمدن المغربية تشوفو هاذ الشي عاد تمشيو للأزقة؟ وفرتو للمغاربة البيض بمناسبة شهر رمضان معنى كتقولو للمغاربة كولو البيض ونخليو الأسماك ونخليو الخضر لمن؟ لواحد الطبقة معينة فهاذ البلاد.

السيد الوزير، كنا ننتظر من حكومتكم أنها تتحمل المسؤولية الكاملة وإذا كان عندكم عجز، قولو للمغاربة احنا عاجزين لأنه البنية الإدارية فاسدة قولوها للمغاربة، قولو احنا ما قادينش، لأنه ملي تهضر أنت كحكومة كتقول أنا، الحكومة تهضرو على أشخاص، بينما كل الإدارات العمومية وكل السلطات هي تحت الوصاية ديال الحكومة، وملي تهضرو مع المغاربة تتقولو واش بغيتي أنا وزير ندور لك في الزنقة ونشوف لك مول الحانوت ونقول لكم واحد الظاهرة كاين في البلاد كل شهر رمضان، كتمشي تحكرو على هادوك التجار الصغار، كيجبو 20 واحد مراقب، كيمشي عند واحد مول الحانوت اللي عندو في رأس المال 10000 درهم و20000 درهم وكتخليو كبار المفسدين.

المغاربة كينتظرو منكم تقومو بالواجب ديالكم وتحملو فيه المسؤولية، تحميو القدرة الشرائية ديال المواطنين، على الأقل بالضرب من حديد على أيادي المتلاعبين اللي كيستغلو الضعف ديال المغاربة وكيستغلو الهشاشة والفقر ديال المغاربة، ولكن كتعاونوهم أنكم ما كتقدروش على اللوبيات الكبار في هاد البلاد، إما أنكم كتقولو لهم هزيتو الراية البيضاء، وهذه في كثير من الأحيان قلتوها، ولا هذيك البنية الإدارية ما كتيقش فيكم، لأنه كتعرف أشنو كديرو في الإدارات العمومية وانتوما كتحملو المسؤوليات ديال مجموعة ديال الجماعات كتعرف هذيك البنية الإدارية واش انتوما قادين تصلحو ولا تفسدو.

وبالتالي إذا كانتش قادة تصلح لأنه عارفة الحكومة ما جاياش تصلح لأنه هما اللي قريبين لكم، هما اللي تيعرفوكم أشنو كديرو، هما اللي متبعين لكم وكيعرفو الخبايا ديال الأمور، كان كل خميس كتديرو التعيينات في المناصب، المغاربة تيعرفو شكون هاذو اللي تياخذو ذيك المناصب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالنسبة للجواب ديالكم بالنسبة لي غير مقنع، وكتقولو بأن الحكومة كتقوم بالواجب ديالها، صحيح كاينة لجنة اللي كتبع أسعار المواد الغذائية وحالة تموين الأسواق وعمليات المراقبة، ولكن مع كامل

الأسف يبقى عملها وأداؤها جد محتشم، علما أن المغاربة لا يعلمون بوجود هذه اللجنة إلا مع اقتراب شهر رمضان المبارك، مما يجعل عملها موسمي، ورغم ذلك يبقى ضعيف حتى في هذا الشهر، وهو ما يفسر تجرؤ محترفي المضاربات على رفع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بشكل كبير جدا.

السيد الوزير،

ربما تكلمتي بأنك تعطينا واحد المجموعة ديال الأرقام اللي في الحقيقة هي تخص أسواق الجملة، والمشكل راه في المضاربين كيفما قلتو هما المساهمين الأساسيين والمباشرين في وصول أسعار المواد الغذائية إلى المستهلك، وقد تضاعفت أثمنتها بشكل مبالغ فيه، راه الشاحنة السيد الوزير إذا كانت غادي توصل ديال البصلة للسوق، تتقدر تباع 4 المرات حتى ل 5 عبر الهاتف، إذن هنا من المتضرر السيد الوزير؟ هو الفلاح البسيط، واللي تيبيع بثمن بخس، والمستهلك اللي تيشري بثمن مرتفع.

زد على هذا السيد الوزير أن المغرب يقع على واجهتين بحريتين، ومع ذلك المواطن البسيط لا يستطيع شراء حتى السردين، عاد البصلة اللي كنا كنتكلمو وكنقولو السيد الوزير ما تسوى حتى بصلة ما بقى حتى واحد قادريشريها ولات أغلى من الديسير، وطالبنا السيد الوزير في فريق الأصالة والمعاصرة في العديد من المناسبات بضرورة إيجاد حل لهذه المعضلة، من خلال ضبط مسالك التوزيع لقطع الطريق على المضاربين وإصلاح أسواق الجملة.

السيد الوزير،

تطالبون المواطنين بالتبليغ عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية والمواد الفاسدة خلال شهر رمضان. أنا غير اشرح لي السيد الوزير، ما هو دوركم؟ واش الحكومة عاجزة عن توفير الحق في العيش الكريم للمواطن المغربي اللي هو حق دستوري؟

السيد الوزير،

الحكومة راها مسؤولة مسؤولية تامة لإيجاد حلول ناجعة لحماية المستهلك من الاحتكار والمضاربة وضبط السوق الوطنية، وضروري اعتماد برنامج عمل سنوي محدد وواضح المعالم للضرب بيد من حديد لكل من لا هم له سوى تحقيق الربح ولو على حساب المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الناس كيتألمو على الدراوش، وا بزاف، بزاف، وا هاي هاي، كاع هذا عطف على الدراوش. كاع هذا عطف، احنا كنخدمو.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إيوا خليونا نتكلمو، الله يهديكم. وا سمعناكم، بقشابة واسعة، اللي بغا يغوت يغوت، المغاربة عارفين الحقيقة، راه ما بقاوش يتشمتو، غير نقولو كلام ديال المعقول، المغاربة غادي يتيقونا، أما إذا تجاوز الإنسان لشي كلام اللي ما بقاش المغاربة، راه غدا تنمشيوو للانتخابات وعارفين فين تيمشيو، إذن ما كاينش حملة دروك، ما كاين حتى حملة، إذن المواطنين عارفين شكون خدام..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم السادة المستشارين.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إيوا كيف تخدم مع هاذو؟ إيوا راه الأسطوانة هي الانتخابات، لاش حيث الانتخابات المواطن هنا الامتحان، الامتحان هو يوم..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلكم السادة المستشارين، من فضلكم خليو السيد الوزير يتدخل، السادة المستشارين من فضلكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنت غتوريني كي نجاوب المغاربة دروك؟ غتعطيني درس؟ ولاش تتجي إذا مليتي؟ أنت عارف علاش جاي، أودي راه تيعرفوك الناس الله يهديك.

السيد رئيس الجلسة:

وقفو التوقيت الله يخليكم. السيد المستشار، السيد المستشار، من فضلك السيد المستشار، وضعتو السؤال.. من فضلكم السادة المستشارين خليو السيد الوزير، وضعتو الأسئلة ديالكم خليوه يجاوب، دبا شوف، من فضلكم، من فضلكم، أرجوكم خليو السيد الوزير يتكلم.

مشكلة هاذي، ودبا واش غادي نخليوه يجاوب ولا ما نخليوهش يجاوب؟ هاذ الشي اللي بغينا نعرفو، ماشي معقول هاد الشي هذا. والله يخليكم من فضلكم خليو السيد الوزير يجاوب، السيد الوزير لك

الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

..الغوات تيجيب الأصوات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، السيد الوزير، السيد الوزير، جاوب، جاوب لا، لا شوف السادة المستشارين، السيد المستشار الله يخليكم، الإخوان، غادي نكملو ولا نرفعو الجلسة؟ الله يخليكم، وخليونا نكملو راه احنا صايمين، رمضان هذا، الله يخليكم نتصنتو للسيد الوزير باحترام كما تنصت لكم، احترموه حتى هو عندكم وجهة نظر ديالكم فيما يخص هذا ..

المستشار السيد عادل البراكات:

الله يخليك السادة المستشارين قدمو واحد السؤال للسيد الوزير فواحد الموضوع معين، السيد الوزير خاصو يجاوب في الموضوع وفي المشاكل المحيطة بالموضوع، آش جاب إقحام الانتخابات في هذه الجلسة الدستورية ديال اليوم؟ وكل مرة الوزير كيقحم الانتخابات، الانتخابات راه حتى ل 2021 واللي نجح بالصحة والراحة، راه كاملنا مغاربة، احنا اللي داز راه كاملنا مغاربة، احنا راه ماشي برانيين، ولكن كاين واحد الموضوع خاص الوزير ينضبط ويجاوب في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

صافي تسجلت، نعم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أسجل الأسف الشديد انتهاك الحق في التعبير في حق الحكومة اللي هي الآن في موضوع المراقبة تتساءل من طرف المستشارين ولكن تيتصادر الحق ديالها اللي مكفول بالدستور، هذا واحد الانتهاك جسيم لمبدأ دستوري، فإذا كانت الحكومة ما عندهاش الحق تتكلم فكيفاش غادي ننتظرو؟ فلهذا أدعو إلى احترام المقتضيات ديال الدستور اللي كينص على ضمان الحق في التعبير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، اسمح لي، طلب الكلمة قبل منك.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

السيد الرئيس،

الله يجازيك بخير، من المسؤولية ديالك باش تضبط الجلسة، الوقت باش كيهضر السيد الوزير فاش كيتكلمو السادة المستشارين السيد الوزير ساكت كيتصنت، وهذا هو الاحترام المتبادل. باش السيد الوزير ياخذ الكلمة ونقاطعوه عيب، هذه جلسة دستورية نحترمو بعضياتنا، وهذه مسؤولية ديالك السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أتحمل مسؤوليتي السيد المستشار، الله يخليك من فضلك، وخلينا باش المسائل تدوز في أجواء تكون في احترام متبادل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بدوري السيد الرئيس أسجل بامتعاض شديد الأسلوب الاستفزازي ديال الحكومة تحت هذه القبة المحترمة، وإذا كنا جميعا حريصين على الإنصات لبعضنا البعض في إطار المهام الدستورية ديال كل واحد واحترمونا شوية، لأنه هذا الأسلوب الاستفزازي ألفناه، ولكن لم نعد قادرين على تحمله باستمرار، هذه سنوات، نفس الأسلوب، نحن نتحدث عن موضوع وعن قضية تهم المغاربة، وعضو في الحكومة كيهضر في موضوع لا علاقة له بالسؤال، وهو استفزازي.

بغيتو الجلسة تدوز مزيان ما تستفزوناش، لأنه الاستفزاز ونرد عليه أنا بالاستفزاز الجلسة ما تدوزش، شوية ديال الاحترام عافاكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير الله يخليكم جاوبو على السؤال والأسئلة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الحكومة ما فيهاش ثقة آش غادي تجاوب على هاد الكلام، هذا ماشي استفزاز، واش المستشار عندو الحق يستفز الحكومة والحكومة تقول نعم سيدي، ويكون شوية ديال العدل، غير شوية ديال العدل، كيفاش السؤال يطرح، أنا عمري ما تنبدا، البادئ أظلم، عمري ما تنبدا، ولكن ملي يقول شي واحد الحكومة فاشلة، فاشلة قدام اللوبيات، فاشلة قدام، السيد الرئيس أش غادي تقول بالله عليك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار من فضلكم، السيد الوزير الله يخليك.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شي واحد قال التسقيف ما قادينش عليه، نهاريجي ضروك غادي يولي نقدو عليه وغير إخلي الإنسان شوية ديال الهامش لأن جاي، احنا قادين عليه ولكن احنا كنختارو الوقت ماشي ما قادينش، هذا اللي قالها اليوم كي غادي يقول للمواطنين غدا، نجبدولوتتقول الحكومة ما قداتش وهي دارت، يخلي الإنسان غير شوية دالهامش، الحكومة قادة بشغالاتها ودايرة خدمتها أحسن من اللي كانوا قبل، ولكن..

وقولو الحمد لله، راه احنا سابقين، راه احنا كنا في 2012، ما تقاطعنيش ما يمكنش يقاطعني شي واحد.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، من فضلكم السادة المستشارين، السيد الوزير، شكرا.

السيد الوزير كمل عافاك، جاوب السيد الوزير من فضلك.

من فضلكم الله يخليكم، السيد الرئيس الله يخليكم، الله يخليكم من فضلكم السيد الوزير، من فضلكم، من فضلكم، السيد الوزير.

أرفع الجلسة لخمس دقائق.

الإخوان شوفو غنرفعو الجلسة أو لا نكملو ولكن بالهدوء الله يخليكم، الوقت كيدوز عندنا جلسة تشريعية الله يخليكم، 5 دقائق ونبينا عليه السلام. 5 دقائق ما نفوتوهاش.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، كملو التدخل ديالكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا بعد والله ما مرمضن، شوف، اليومين الأولى ديال رمضان..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم باقي لنا جلسة تشريعية، الله يخليكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

اليومين الأولى ديال رمضان:

- عدد الزيارات الميدانية، اللي تيقول الحكومة ما قداش على شغالتها، 1800؛

- عدد اللجان الإقليمية المختلطة 1450 في يومين؛

- كميات المنتجات الغذائية الغير الصالحة للاستهلاك 24.5 طن؛

- كميات المنتجات الغذائية التي تمت مراقبتها 8500 طن؛

- على مستوى الاستيراد كميات المنتجات الغذائية التي تمت مراقبها 8500 طن؛

- كميات المنتجات الغذائية التي تم إرجاعها 95 طن؛

- عدد شواهد القبول 400؛

- عدد نقط البيع التي تمت مراقبتها 7800؛

- عدد المخالفات 404؛

- عدد المحاضر التي تم تحريرها 218؛

- عدد الإنذارات 186.

اللي قال الحكومة ما خداماش.

ولكن هاذ الشي ما كافيش، ما كافيش هاذ الشي، وفي العالم كلو المواطنين حتى هما تياخدو المسؤولية، الحكومة أخذت المسؤولية ديالها ولكن ما يمكنش نرميو المسؤولية كلها غير على الحكومة أو لا على العمالات والأقاليم، راه خاصنا نحييو هاذ الناس 24/24 ساعة وهم ساهرين، فين ما 5757 فين ما كان الاتصال تيمشي للعمالة اللي مقابلة هذاك الرقم وتيخرجو اللجان.

هاذ الناس راه جنود الخفاء، خدامين، ما نبخسوش العمل ديالهم، ماشي تنقول الوزير، الوزير أي المؤسسات الحكومية اللي خدامة على هاذ الشي، ما يمكنش، يستحيل سابقا ولا اليوم أن فعلا نراقبو كل حانوت أو لا كل زنقة، هذا مستحيل، ولكن إلى تعاونو معنا المواطنين، كما تيتعاونو، الهاتف خدام، تنطالبو مزيد من الدعم، أما الآن المواطن، الحمد لله، متحملين مسؤوليتهم وتنخرجو والحكومة متحملة مسؤوليتها، ولكن باش نقولو البصلة غالية، فعلا البصلة غالية وانتما عارفين راه الفلاحة كاينين هنا، عارفين الأسباب، لأن البلاصة فاش تتكون الشتوية راه فيها الجفاف، مع الأسف، هاذ السنة، وبصلة العام اللي فات راه تتنبت إلا اللي دارها في الثلاجة أو لا غيره، إذن هاذ الوقت كانت تتدخل البصلة الشتوية، وغادي باش ما تترجع إلى (Janvier) غاد تكون المشكل ديال البصلة قبل لا تدخل الشتوية.

إذن كاين بعض المواد أما نقولو الحمص وغيره أرخص من السنة الماضية، العدس أرخص من السنة الماضية، السمك أرخص من السنة الماضية، فعلا هاذ الشي غالي بالنسبة اللي ما عندوش، اللي الطاقة الشرائية ديالو ضعيفة، أنا متفق معكم، تقولو لنا الطاقة الشرائية المواطن ضعيفة ما قداش تساير هاذ الأثمان، نعم، فئة عريضة من المواطنين ما عندهومش فعلا باش يساير يشري السمك أو لا يشري بعض المواد، هذا طبيعي كما هاذ الشي واقع عندنا في البلاد، خاصنا نرفعو من نسبة النمو باش فعلا كل مواطن يوصل لشي حاجة، واحنا

خدامين الآن على الحماية الاجتماعية، خدامين الآن 2016 تتعرفو 2017 و2018 تتعرفو باللي صندوق المقاصة دا تقريبا 17 المليار ديال الدرهم، هاذي ما مشات، مع الأسف، لهاذ الشريحة.

خاصنا كيفاش نتعاونو هاذ الموارد اللي كاينة تمشي للفئات المستحقة، واحنا خدامين على هاذ (RSU) باش فعلا نعرفو الشرائح المستحقة باش يمشي لها الدعم، ولكن هاذ الشي غادي يتحيد لشي بعضين، وهاذوك اللي غادي يتحيد غادي يغوتو، ولكن شي باس ما كاين احنا قادين، خدامين في هاذ المشروع، واحنا بدينا في المنطقة جهة دالرباط الإحصاء دالمواطنين باش فعلا نجربو هاذ البرامج اللي كاينة، 139 برنامج اجتماعي كاين.

مع الأسف ما شي دائما الفقراء أو لا الشريحة المتوسطة الدنيا هي اللي تتستافد، تيستافدو آخرين، الآبار وأصحاب الدجاج، كاين مول الدجاج كاين اللي تيدير 100 بوطة في النهار، كاين اللي عندو البئر 100 بوطة في النهار، راه 5000 درهم في اليوم هذاك، راه 15 مليون في الشهر، راه 60 مليون في 4 شهور، هاذو فعلا كاينين، هاذ المال خاص يتوجه لهاذ الشريحة.

الآن احنا خدامين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه، ارتفاع أثمنة المحروقات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير،

أكيد أنه ارتفاع الأسعار ديال المحروقات ما عندوش علاقة بالمناسبة ديال رمضان، هناك عوامل أخرى هي اللي أدت إلى ارتفاع الأسعار ديال المحروقات في المحطات، ولكن راه ترفع السعر ديال البرميل في السوق الدولية، راه واصل 70 وربما فايت 70 غادي وتيطلع، اليوم راه واصل تقريبا 72 دولار.

كل المؤشرات تؤكد على أنه المنحى في السوق الدولية غادي وتيرتفع، يعلم الله فين غادي يوصل، راه نتسولو الحكومة أشنو هي التدابير في غياب المقاصة اللي كانت قبل؟ وذاك الشي ديال التسقيف ما بقاش عليه الكلام من طرف الحكومة، ماشي تسقيف الأسعار، باش نكونو واضحين مع الحكومة، تسقيف الأرباح؟ ما يمكنش يسقفو الأسعار، غير باش نكونو محددين واش ما قدوش يسقفو الأرباح؟ خلي السوق ليبرالي إذن فشنو هي التدابير اللي غتدير الحكومة باش تحمي المستهلك وتحمي الاقتصاد الوطني اللي غيضرر كثير من استمرار ارتفاع الأسعار في السوق الدولية؟

أشنو هي الإجراءات اللي معتزمة الحكومة تديرها فهاذ الاتجاه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا.

فعلا أن الأسعار الدولية مرتفعة، مع الأسف–لا قدر الله – إلى الإشكال ديال الشرق الأوسط إلى كان مشاكل ممكن–لا قدر الله–تزيد ترتفع، التسقيف جاي غير كونو مطمئنين باش ما يبقاش هاذ الكلام يتعاود، الحكومة مسؤولة أمام المواطنين، قالت غندير التسقيف غتدير التسقيف.

كاين تجميع ديال معطيات أخرى راه كاين 6 أحزاب في الحكومة، راه كاين جهات راه لا بد من تشاور في هذا الميدان ولكن التسقيف جاي، باش ما نقولوش الحكومة عاجزة ولا ما بغاتش ولا تهربت، هذا وعد ديال التسقيف، إذن خليو هاذ الجانب، وفعلا التسقيف ديال الأرباح ديال هامش الأرباح هو اللي غيكون التسقيف.

الآن إلى قدر الله تزادت الأسعار، الحكومة مجبرة أنها تاخذ تدابير ولكن ماشي الآن التدابير موجودة، ما عرفنا فين غادي يوقف، إلى قدر الله إلى شعلات العافية تما يمكن يوصل لك البرميل ل 100 دولار، إذن في كل ظرفية الحكومة بالسيف عليها مجبرة هاذي ما عندها خيار مجبرة أنها تتدخل، ولكن تنتمناو إن شاء الله أن هاذ الشي يخمد لأن من المفروض العرض فايت الطلب، وما بقاش مشكل العرض والطلب، المشكل جيو سياسي، كتعرفوه كلكم، كنتظرو فين غادي يوصل هاذ الشي لأن وصل حتى ل 75، كان شوية الفرج رجع دروك ل 71 تقريبا ولكن مؤهل مع هاذ الشي اللي كيجري في الشرق الأوسط أن فعلا يتزاد، والحكومة ما غاداش تهرب من المسؤولية، وأنتما ها أنتم حاضرين إلى الحكومة ذاك الوقت ما دارت والو راه البرلمان باقي خدام، هاذ الغرفة باقية خدامة راه الأسئلة غادية تجي ما غاديش تسكتو.

إذن فعلا خليونا–لا قدر الله–وصل هاذ الشي راه كلنا في نفس الإشكالية إشكالية العملة الصعبة، لا قدر الله لا وصل لك ل 150 خاصك العملة الصعبة باش تشريه وخاصك تلقاه، لأن إلى وصل ل 150 هي الندرة إلى وصل 150 هي الندرة ما تلقاهش ماشي غتلقاه موجود.

إذن فعلا ننتظر واحنا كنسعاو باش الاحتياط الآن بعدا فهاذ الظروف الاحتياط ديال شهر، والآن تنفرضو على الشركات يديرو احتياط كذلك في الجهات، ما يبقاش الاحتياط غير في الشاطئ، خاص

حتى داخل المغرب يكون الاحتياطات جهوية، لأن هاذي مادة حيوية إستراتيجية ما يمكنش يبقى دائما التخزين غير في جهة معينة، واحنا خدامين في هذا الاتجاه، وإلى كان شي معطيات راه غنجيو عندكم غتستدعيونا للجان وغنجيو ناقشو معكم هاذ الشي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

الجواب غير مطمئن إطلاقا، وزاد من المخاوف أكثر، يعني الحكومة لا تمتلك رؤية وما عندهاش تدابير محطوطة، خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار، التخزين ما كيفوتش 30 يوم، على الأقل واحد 3 أشهر، راه ما عندكومش شي خيارات كثيرة السيد الوزير، راه عندكم التخزين وأنتم حابسين على واحد العدد ديال المستثمرين في هاذ المجال حابسين عليهم، ما مرخصينش ليهم ما عرفتش علاش، هاذي الأولى.

ثانيا، المسألة الأخرى ترجعو المقاصة ما غترجعوهاش، غتمشيو للتضريب، التركيبة ديال الأسعار ديال المحروقات وغتشوفو كيفاش تلعبو فذوك الضرائب، (la TVA) ،(la TIC)، كذا وتشوفو الليصانص مع المازوط، شنو اللي غتسبقو واش هذا، غير اعطيو للمغاربة لأنه هاذ الشي غادي، راه النزاع التجاري بين الصين وأمريكا كعامل راه غادي وكيحتد، غير البارح 60 مليار دولار ديال فرض الرسوم الجمركية من طرف الصين ما غندخلش فهاذ التفاصيل على كل حال.

اليوم نسف ديال باخرة ديال البترول اليوم وقع هاذ الشي، بالإضافة إلى عوامل كيف ما قال جيو سياسية، ولكن عوامل مصلحية ديال الشركات الكبرى في العالم، أنتم عارفين هاذ الشي السيد الوزير أنه هاذ الشي غادي وكيرتفع راه ما غينزلش، وبالتالي خاصكم يكون عندكم جواب وطمأنو المغاربة أنه راه المازوط والليصانص ما غيوصلش لواحد السعر اللي هو غير معقول وما قادش عليه المواطن، ما غنقولش الرقم، ولكن هاذ الشي يثير الكثير من المخاوف، خاصة ماشي غير فقط على المستهلك على الاقتصاد الوطني ما عندناش (devises)، الدرهم غينزل، نسبة التضخم غادي ترتفع وغلاء الأسعار غيتزاد على كلشي هاذي هي الخطورة فين كاينة، شرحو للمغاربة هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

غير الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين هذا في مصلحتنا، لأن نسبة النمو الاقتصادي العالمي ما تيكونش مرتفع، إذن من المفروض يهبطو الأسعار، لأن النمو العالمي إلى زاد4% ولا 5 تيكون الطلب، ماشي هذاك هو السبب، السبب هو ما يجري في الشرق الأوسط وراه قلتها.

الحكومة غادي تاخذ مسؤوليتها ماشي غتدير برنامج الآن إلى وصل 75، إلى وصل 80، إلى وصل.. راه ملي تكون شي مصيبة، راه على حسب لا قدر الله هذيك المصيبة اللي غتدير الإجراءات، ما يمكنش تدير الإجراء الآن .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، تراجع الطبقة المتوسطة ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

في الوقت الذي تعتبر فيه الطبقة المتوسطة بالعديد من المجتمعات طبقة ميسورة نسبيا، فإن هناك إجماع من قبل المحللين السياسيين والاقتصاديين الذين يرون أنها بمجتمعنا إن وجدت، فقد أصبحت أقرب إلى الطبقة الفقيرة أو أنها لم تعد موجودة أصلا، في ظل السياسة الحكومية الحالية، مع العلم أنها تعتبر صمام الأمان، وغيابها يشكل خطرا على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي النسبة التي تمثلها هذه الطبقة المتوسطة في مجتمعنا؟ وما الخطر الذي يشكله تلاشي وغياب هذه الطبقة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا.

السؤال هل هي موجودة؟ الإحصائيات ماشي الحكومة اللي تتنتجها، المندوبية السامية للتخطيط هي اللي تتنتج الإحصائيات،

كتقدرها تقريبا بحوالي 53% ديال المغاربة، ماشي الحكومة اللي نتجت الإحصائيات، احنا تنشتغلو على هاذ الإحصائيات لأن مديرية الإحصاء مستقلة على الحكومة وتتعرفو التضارب شحال من خطرة بعد الخطرات نسبة البطالة وغيره، هذاك كاين بعض الخلافات في هذا ولكن هذو معطيات ديال(L'HCP).

الآن المشكل خاصنا غير نقولو بعدا شكون هي الطبقة الوسطى، الطبقة الوسطى تتكون على حسب المستوى ديال الدخل دالمجتمع، ماشي الطبقة الوسطى ديال المغرب هي الطبقة الوسطى شي بلاد غنية، على حسب الفقروعلى حسب مستوى الغناء ديال المجتمع تتجي واحد الطبقة الوسطى. تقول لي الدخل ديالها ضعيف نقول لك ضعيف، ولكن هي وسطى بالنسبة لهاذ جات بين هاذ الجوج.

الآن راه المشكل ماشي مشكل الدخل فقط، التحملات ديال هاذ الناس هي اللي ثقيلة، المدرسة، تيمشيو للقطاع الخاص لأن قال لك ما كاينشي في المستوى العمومي، الصحة تيمشي للكلينيك، العمل الاجتماعي داخل الأسرة دايما هاذ الطبقة المتوسطة هي اللي فيها الدعم ديال على المستوى العائلي، احنا كنحاولو ما أمكن نخففو على الضغط ديال التحملات المدرسة، الصحة، عناصر أساسية، وكذلك إلا دعمتي الفقراء راك كتدعم واحد جزء ديال الطبقة المتوسطة كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

فهمت من الجواب ديالك السيد الوزير بأن الطبقة المتوسطة في المغرب انتوما مرتاحين لها، لأنه كيمشيو للمصحات وتيدخلو أولادهم للمدارس الخصوصية.

تنقولولك مع الأسف الطبقة المتوسطة في المغرب يمكن لي نقول لك ما بقاتش عندنا، مشات للمستوى أضعف، لأن فاش تنمشيو للسكن الاجتماعي، الاقتصادي شكون تياخذو؟ شكون اللي تيشري من غير هاذ الطبقة المتوسطة؟ وتنعرفو بأن الطبقة المتوسطة في المجتمعات العالمية هي العمود الفقري ديال كل اقتصاد.

مع الأسف الشديد السيد الوزير، وهنا المناسبة باش غادي نرجع شوية للور السياسات الحكومية السابقة، في عهد حكومة عباس الفاسي كان البرميل تيعمل 145 دولار، 145 يعني دوبل ديال 70 وكان تياخذو المواطن المغربي ب 6 دراهم باش هنا تتساهم في المساهمة ديال الاقتصاد ديال الدولة، وكتساهم بالطبقة المتوسطة باش كتساهم وتتنجح.

الآن البرميل تيعمل 70 تقريبا دولار، المواطن المغربي تيشريه تقريبا ب10 ديال الدراهم، لهذا السؤال المطروح السيد الوزير فاش تنسمعو منكم هاذ الإحصائيات وهاذ ماشي تنشكو ما تيبانش على المجتمع المغربي نهائيا، إما كاين أخطاء في هاذ الإحصائيات وهاذ الأرقام اللي تتقولو، وإما ما كاينش البركة.

لهذا مسؤوليتكم باش ذاك المجتمع الوطني ديال الطبقة المتوسطة ترجع بلاصتها تاخذ الحق ديالها في الوسط، وتلعب الدور ديالها أحسن قيام، هذا هو السؤال هذا هو المسؤولية ديالكم ديال الحكومة الحالية، إن شاء الله إلى قدرتو تديروها غادي تكونو مشيتو خطوات بعيدة، ولكن لا أظن لأنه الرأي حقيقة اللي هي كاينة دابا آنيا ما تتبشرش بخير، ما تتبشرش بخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إيوا أنت اللي بديتي المقارنة إيوا ما تقلقوش. نعم كان البرميل كان صندوق المقاصة أشنو النتيجة؟ تتعرفوها العجز كان 7.8 في الميزانية ما بقاش المغرب ما بقاتش فيه الثقة، صندوق النقد الدولي هو دارلنا خط ائتمان باش يضمنا، واش هاذ الشي اللي بغيتو نرجعو لو؟ ماشي تنتقد ذيك الحكومة، دارت اللي عليها ولكن النتيجة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار من فضلك.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

زاد فاصلة 2 أسيدي كاع أنت، صافي 7 فاصلة، الله يهديكم واباقي واخا الذاكرة تتمشي راه باقين شوية، هكذاك، تنقولو صندوق المقاصة ما نعرفوش شي واحد باغي، ياك كلشي صفق عليه لأن خاص فعلا.. باستثناء صافي، شي باس ما كاين.

كلشي كان تيقول أن هاذ الصندوق خاصو يتصلح، واللي انتقد تيقول لك غير ما درتوش شي حاجة موازية لهاذ الإصلاح، هكذاك، وحتى احنا باقين اليوم أولاد اليوم إلى كان شي اقتراح احنا كنرحبو به، تيجي قانون المالية ربما كاين حاجة تقبلت وحاجة ما تقبلاتش ولكن الحاجة اللي معقولة اللي تحملها البلاد اعطيوها لنا إلى ما درناهاش قولوها للمغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكر السيد الوزير على مساهمته.

السؤال السادس موضوعه حكامة الصفقات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اليوم السيد الوزير، بغينا ناقشو معكم الإشكالية ديال الولوج للصفقات العمومية.

أولا، واحد الرقم كتعرفو بأنه اليوم الطلبات العمومية.. بغيناكم كيف كتعرفو السيد الوزير كاين حجم الاستثمارات اليوم ديال الدولة واصلنا 195 مليار درهم، هاذ داز في هاذ القانون الأخير ديال المالية، وهو رافعة مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكاين واحد العدد ديال الشركات الكبرى والمتوسطة اللي كتعول على هاذ الرقم باش تحقق رقم المعاملات ديالها السنوي.

احنا على كل حال ما غاديش يمكن لنا ندخلو بتدقيق في ثلاثة ديال الدقايق في هاذ المسألة ديال الولوج للصفقات العمومية، وغادي إن شاء الله نديرو ميعاد في اللجنة مع وزير المالية وكذلك وزير التجهيز باش ندخلو بتدقيق في هذا.

ولكن غادي نتكلمو على ثلاثة ديال المحاور بسيطة:

الأول منها هو آجال الأداءات، بغينا نقولو لكم السيد الوزير لحد اليوم الناس مازال ما تخلصاتشاي، وخا كان واحد الالتزام حكومي ديال السيد رئيس الحكومة لحد اليوم مازال الناس ماتوصلاتش بمسائل العمل ديالها، وخا أنه كان مجهود نتاع الخزينة اللي اليوم ما بقاش فيها إشكال، ولكن الإشكالية كاينة عند الوزارات والشركات العمومية، لأنه الإشكالية اليوم مازال في المصادقة على الملفات، هذه الإشكالية الأولى.

المسألة الثانية هو التفضيل الوطني، داز في واحد المرسوم في 2013، واحد التفضيل الوطني اللي كيعطي للمقاولات الوطنية 20% من الصفقات العمومية، كانت كبيرة ولا صغيرة، وكاين واحد المادة 155 اللي كتقول بأنه كيمكن لنا نزيدو مثلا في العروض ديال الشركات الأجنبية 15%، باش نعطيو تفضيلية للشركات الوطنية.

الإشكالية هو حتى هذا بنفسو السيد الوزير احنا ماشي على يقين الشركات على كل حال كتشكى منو، ولو أننا درنا بعض التحريات ولقينا بعض الوزارات كتطبق هاذ المسألة، ولكن ما عرفناش إلى أي حد، والشركات العمومية هذيك ما عرفناش أش كتدير لحد اليوم.

المسألة الأخرى، هي اعتماد عروض الأقل كلفة، اليوم هاذ المسألة راكم شفتو في الصحافة بأنه اليوم كاين واحد الإشكالية كبيرة كاين واحد الشركات خاصة ديال البناء اللي هي اليوم في الإفلاس، لأنه هاذ اعتماد العروض أقل كلفة كتعطينا واحد (la qualité) اللي ما خدمشاي وكتعطينا واحد الهامش ديال الربح اللي هو ما كافيش، اليوم كاين دول في العالم على غرار بريطانيا العظمى وكذلك بعض الدول الإفريقية اللي كتعتمد العرض الأحسن كلفة ولو كيكون التمويل ديالها من بعض البنوك الدولية والبنك الإفريقي. بغيناكم تدرسو هاذ المسألة السيد الوزير ديال كيفاش ندوزو للعروض الأحسن كلفة.

كذلك هاذ الشي كلو عندو علاقة بالحكامة، واللي كان اقترح السيد الرئيس ديال الفريق، في واحد المساءلة ديال رئيس الحكومة، في يوليوز اللي فات، كان اقترح مرصد وطني ديال الطلبات العمومية باش يمكن لنا نشوفو هاذ الشي وندرسوه عن كثب، ونتحققو واش كنحققو ذيك الشي اللي تدارو عليه البرامج ولا لا.

ولهذا السيد الوزير، كنساءلوكم اليوم عن التدابير اللي غادي تخذوها باش تضمنو الشفافية وحرية المنافسة والمساواة في الولوج لهاذ الصفقات العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد المستشار.

على أي حال بالنسبة للمرصد، الآن راه اللجنة الوطنية للطلبات العمومية راه تدارت وتعينو الأعضاء ديالها، فعلا باش تسهر بجانب الحكومة على هاذ الشي ديال الشفافية، المشكل ديال الشفافية هي أكبر إشكالية، القوانين ديال المغرب لا بأس بها، في المستوى، ولكن الممارسة ماشي دائما كتكون في المستوى، المشكل هو الممارسة والثقافة السائدة عند البعض أن فعلا الغش باقي موجود، أما القوانين المرسوم ديال 2013 اللي متعلق بالصفقات العمومية جاب عناصر كثيرة، وهاذي أقل كلفة إلى دخلت عناصر أخرى كتدخل لك الذاتية، وغادي يدخل هذا كنعرفو، وما أقل كتعرفو، ولكن الحكومة اللي كتعطيك التقدير ديال الصفقة، سابقا ما معروفش التقدير ديال الصفقة، كيكون شي واحد عارف شي واحد مسؤول كيمشي كيأخذ المعطيات وكيقاد العرض ديالو على حساب ذاك التقدير، الآن هاذ الشي ما بقشاي، فعلا الأسبقية للمقاولات الوطنية الصغرى خاصة، الآن حتى التشغيل الذاتي ممكن يدخل في الصفقة.

الآن إلى كان مقترحات على مستوى التحسين احنا على أتم الاستعداد، لأن هاذ الشي اللي درنا في 2013 ممكن تكون فيه ثغرات،

إلى عندكم مقترحات جيبوها، واحنا مستعدين نضموها لهاذ المرسوم إن شاء الله ويتراجع، هذا ماشي قرآن.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع إصلاح الوظيفة العمومية، وموضوعه التعيين في المناصب العليا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

الدستور ديال 2011 جا بواحد المجموعة ديال المبادئ والأسس منها ربط المسؤولية بالمحاسبة والشفافية إلى غير ذلك، اللي القانون التنظيمي حول التعيين في المناصب العليا الهدف ديالو كان هو أنه يرسخ هاذ المبادئ هاذي.

بعد اليوم تقريبا 7 سنوات من بداية التطبيق ديال هاذ القانون تيتطرحو واحد العدد ديال الإشكاليات سبق لكم تقاسمتوها أيضا مع السادة المستشارين حول الشفافية والنزاهة في التعيين في هاذ المناصب.

بغينا نعرفو أشنو عملات الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة فهاذ الشي؟ واش درتو شي دراسات؟ واش كاين شي تحليل؟ واش كاين شي خطة لحل هاذ المشكلة الكبيرة اللي كتضرب في الصميم الإدارة المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار على إثارة هذا الموضوع من جديد في هذا المجلس الموقر نظرا للأهمية اللي كتكتسيها –لا أقول المناصب العليا– لكن الوظيفة العمومية العليا فالحكامة العمومية لبلادنا، ما غاديش نكرر ما قلته فجلسات سابقة، لكن فعلا كيف ما تفضلتي الدستور حسم في المبادئ العامة ديال التعيين أو الولوج للمناصب العليا، المساواة، تكافؤ الفرص، الشفافية والكفاءة، وكان على القانون التنظيمي ديال 2012 أن يجسد المبادئ الدستورية.

لكن التقييم اللي قام به القطاع عند الوزارة أن ربما القانون التنظيمي وهو يحيل الآلية التنظيمية للمباراة ربما لم يكن دقيقا في تنزيل المبادئ الدستورية، لأنه ترك العديد من الفراغات الأشياء اللي مهمة جدا خلاها للمرسوم التنظيمي، أعطى المبادئ وخلا المرسوم التنظيمي يجسدها، منين جا المرسوم التنظيمي أحدث لدى السلطة الحكومية المعنية لجنة، كل سلطة حكومية معنية بفتح مناصب عليا للتباري تحدث لجنة، طبعا المرسوم ما كيقولش هاذ اللجنة هذا المرسوم يحدث لجنة ولا يتحدث عنها، ولكن خاصها تكون، الوزير خاصو يديرها ويدير محضر وتقدمه للمجلس الحكومي 3 مناصب، هاذي الأولى.

ثانيا، هاذ المرسوم التنظيمي أعطى للسلطة الحكومية المعنية ملي تفتح المنصب تقوم بتوصيف الشروط ديالو، وفهاذ الشروط التقييم اللي قمنا به تبين لنا أن هناك تفاوت بين القطاعات في تجسيد الشروط ديال الكفاءة وديال مفهوم الأقدمية وديال ما معنى يكون عندو مستوى عالي أشنو هو اللي عالي؟ الشهادة الفلانية واش عندها المعادلة؟ شحال عندو في الأقدمية؟ إلى غير ذلك، فهنا هاذ التفاصيل كتجعل أن ملي تنوصف أنا الشروط أكاد أنني كنمحي القوة ديال المبادئ الدستورية.

لهذا القناعة اللي خرجنا بها ليس فقط تعديل المرسوم، بل مراجعة القانون التنظيمي، لأنه التجارب الفضلى في العالم لا توجد فيها لجنة محدثة لدى السلطة الحكومية المعنية يعني لدى الوزارة المعنية، التجارب الفضلى في العالم توجد فيها هيئة مستقلة، لأن الأمر يتعلق بالوظيفة العليا اللي هي النخبة الإدارية اللي هي القيادة ديال الإدارة، إما هيئة مستقلة أو مصلحة مركزية كتوحد المواصفات وكتجسد المبادئ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

أنا غادي نقول لك التقييم اللي ما بغيتوش تقولوه وما قدرتوش تقولوه رأفة بالزملاء ديالكم في الحكومة وبمن سبقكم، إذا المبادئ باينة التطبيق ديال هاد الشي واضح حتى هو كفاش كيتعمل، كاين مبدأ ديال الزبونية، كاين مبدأ ديال الانتماء الحزبي، كاين مبدأ ديال صاحبي، كاين مبدأ نذير الناس في المحيط ديالي اللي غادي تشتغل بالطريقة اللي غنشتغل بها، والأرقام تثبت ذلك، إلى شفتي الأعداد دبا هذا القانون كيعطي الحق لرئيس الحكومة في التعيين في المناصب السامية تقريبا 1100، 1150، إلى غاية اليوم 1050 تقريبا اللي تبدلت، هادي الأرقام ديالكم في الموقع ديالكم، 1050 يعني كلها الإدارة شملها التغيير، وإذا شفتي هذه الأرقام عاود ثاني بالتفاصيل مباشرة بعد تعيين الحكومة 200، هذه ديال 2012، مباشرة بعد تعيين الحكومة في 2017، 200،

50% ديال المناصب اللي تبدلات، تبدلات مباشرة بعد تعيين الوزراء، يعني كيجي الوزير، وكيفكر في خطة ديالو وكيبدا يغير في المدراء ديال الإدارات، وهلم جرا، المدير حتى هو كيختار ذاك الشي، رئيس المصلحة ورئيس القسم اللي على يدو وأنت ماشي.

وبالتالي الإدارة اليوم راه تتعيش واحد المشاكل لا حصر لها في هذه النقطة، لا الشروط، شروط، ماشي شروط مختلف فقط لأنه كاين مشكل ديال عدم التجانس في القطاعات، لا مختلفة الشروط لأن كل واحد كيدير الشروط بناء على النتائج، هذه الحاجة الوحيدة اللي الحكومة كتخدم فيها بمبدأ النتائج، عوض الإمكانيات، النتائج كتحدد مسبقا وكتنجحو.

الزميل ديالكم قبيلا كان كيقول ما بغاش أننا نقولو الحكومة فاشلة، غادي نقول لكم راكم حكومة نجحت مزيان في الضرب عرض الحائط كل المبادئ اللي جا بها الدستور من ناحية الكفاءة، من ناحية المساواة ومن ناحية تحسين الإدارة العمومية، نجحو بشكل كبير.

هاد اللجان اللي تكلمتو عليها ماشي كاين مشكل في عدم الرؤية ولا وضوح الرؤية عند القطاعات، كيدير لجنة اللي عارفها غادي تخرق دوك النتائج وإذا ما عجباتوش وإذا كاع، هادي ما كنعممش، ولكن راه واحد النسبة ديال 95%، 90% ديال التعيينات في المناصب العليا كلها تتقوم بهاد الشي وكلشي عارفو لا مزايدة لا والو، ومع الأسف مازال ما بغيتوش تعطيو شي حل لهاد الشي، وما تجيبوش شي حل باش تركزو هاد الشي اللي كاين دبا وتقولو للناس الآخرين اللي غادي يجيو من بعد دبا هادو تركزو في بلايصهم وخداو و(les références).واجيو نديرو شي طريقة جديدة طريقة جديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه التدابير المعتمدة لتنزيل ميثاق اللاتمركز، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير وأرجو انتباهكم للإصغاء لنا حول موضوع الميثاق الوطني للاتمركز الإداري والذي جاء فيه خطاب ملكي سامي يوم 28 يوليوز 2018، وكذلك تم تداوله في مجلس الحكومة كان سقف الأجل هو أكتوبر وكان بالنسبة لكم 25 أكتوبر، وصدر في الجريدة الرسمية في 27 دجنبر، هنا كنساءلكم عن التدابير المعتمدة لتنزيل هاد الميثاق ديال اللاتمركزوحول التقييم ديال هاد المرحلة إلى حدود اليوم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشارعلى هاد السؤال، هذا الورش ديال اللاتمركز الإداري هو ورش عندو واحد الميزة هو أنه من الأوراش القليلة المؤطرة بأجندة زمنية محددة.

نهاية يوليوز غتكون كل القطاعات الوزارية قد عبأت التصميم المديري المرجعي، اللي تتحدد فيه أشنو هي الاختصاصات التقريرية اللي غادي تنقل للجهات، وأشنو هي الموارد المالية والبشرية اللي غادي تعبأ وأشنو هي المؤشرات التنموية اللي باغية تحقق في الجهة.

واحنا خدامين الآن تنشتغلو بمعدل 4 دبا وارفعنا وثيرة القطاعات في الأسبوع، بقاو لنا بعض القطاعات غادي نساليو بالضبط في 22 ماي وغادي نعقدو اللجنة الثالثة، اللجنة الوزارية اللي تيترأسها السيد رئيس الحكومة، واللي منصوص عليها في الميثاق، هاذ الورش مؤطر بسقف زمني أيضا وأنه في ظرف ثلاث سنوات خاص تكون جميع القطاعات الوزارية يعني غير ممركزة، خاص تكون نقلت جزء كبير من الاختصاصات ديالها اللي ظلت ل 60 سنة من ركائز النموذج التنظيمي دالإدارة المغربية.

هذا ورش تيمشي بوتيرة جيدة واجتماعات، بل أكثر من ذلك اللجنة الوزارية اللي تيترأسها السيد رئيس الحكومة وفيها الداخلية والأمانة العامة دالحكومة والمالية ووزارة إصلاح الإدارة، خلقت لجنة تقنية لخبراء هاذ الوزارة اللي تيشتغلو باستمرار، لمواكبة القطاعات في تعبئة هذاك التصميم المديري النموذجي لكل قطاع خاصو يقول ها الاختصاصات اللي غنقل، ها التجميع دالأقطاب والقطاعات اللي غادي تكون في الميدان.

في المجلس الحكومي السابق قدمنا إفادة وكان نقاش باش تبقى الحكومة غادية في نفس الوتيرة وفي نفس الإيقاع، وقبل نهاية هاذ الشهر غادي ينعقد الاجتماع الثالث ديال اللجنة الوزارية وغادي يبدا يتوصل قريبا بالتصاميم ديال كل قطاع اللي غادي يحدد فيه الوتيرة والشكل اللي غادي يمشي فيه حتى اللاتمركز، من أجل المصادقة عليها والشروع في إعمالها.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

غير السيد الوزير بعد الإصدار ديال هاذ الميثاق في الجريدة الرسمية، احنا في حدود الإمكانيات ديالنا قدمنا قراءة متأنية وسجلنا بعض الملاحظات اللي نبغيو نعطيوها لكم في هاذ الفترة اللي أنتما بصدد إعداد هاذ الوثائق الرسمية للاتمركز، وتكلمتو على الاختصاصات اللي كانت أكثر من 60 سنة ممركزة في المركز، واليوم وهذا ورش كبير جدا ومهم وسيفك، إن صح القول (العزلة الإدارية) إلى صح القول.

الملاحظة الأولى هي انفراد الحكومة بالإعداد ديالو وتغييب الفاعل المحلي، احنا كمنتخبين بالخصوص رؤساء الجماعات ورؤساء الجهات ما شاركنا، يعني ضربتو المقاربة التشاركية عرض الحائط، للأسف، وما كناش تنتوقعوها منكم، احنا ما شاركنا، وخصوصا احنا يعني فاعلين محليين، وبالتالي هاذ التنزيل راه (c'est une déclinaison) نازلة عندنا، يعني كان من الضروري أننا تكون عندنا ورشات محلية أولا جهوية أو لا إقليمية اللي نبديو فيها الرأي ديالنا وندليو بالدلو ديالنا فيما يخص هذا التنزيل.

كذلك فيما يخص، احنا عرفنا بأنكم بطبيعة الحال استندتم إلى اللجنة الاستشارية للجهوية في التقارير ديالها، وهذا جاء في الديباجة أعتقد في المقدمة ديال التقرير وكذلك في التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفيه بعض التجارب المقارنة، دراسات المقارنة.

كذلك سجلنا بعض الملاحظات في المضمون، هو إحداث العديد من الهيئات التمثيلية الإدارية المشتركة على مستوى الجهات والأقاليم المادة 9، المادة 30 تتكلم على اللجنة الجهوية للتنسيق، المادة 33 على الكتابة العامة للشؤون الجهوية والمادة 38 على اللجنة الجهوية للاتمركز الإداري.

هذا السيد الوزير، يعني تيدخل لنا الشك واش ما غادي نطيحو في الإشكالية ديال تضخم عدد البنيات الإدارية وتداخل كذلك الاختصاصات، فضلا على كون أن المدة الزمنية اللازمة لإحداث البنية ما تكلمش عليها المرسوم يعني بقاوواحد الفراغ، وكذلك هنا تنتكلم على الفراغ وكاين هناك فراغ قانوني، فراغ قانوني خصوصا المادة 21 اللي تحدث على..

فهاذ الاتجاه السيد الوزير نبغيكم تنورونا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد المستشار،

تنحيي في السيد المستشار هاذ الرغبة والروح في التتبع لهاذ الورش من موقع الجماعات المحلية والديمقراطية المحلية بالرغم من أن الميثاق هو نص تنظيمي تيدخل في الاختصاص التنظيمي للحكومة.

مع ذلك ونظرا لضيق الوقت أدعو لجنة العدل والتشريع إلى ترتيب جلسة لكي نناقش هذه الأشياء وهاذ الملاحظات اللي تفضلت بها.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

ننتقل إلى السؤال الأول موجه لقطاع الصناعة التقليدية، وموضوعه وضعية الصناعة التقليدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

لا خلاف حول أهمية الصناعة التقليدية كقطاع منتج في الدورة الاقتصادية وفي مجال التشغيل وحفظ الذاكرة الحضرية والثقافية الوطنية المتنوعة، غير أن واقع القطاع لا يعكس هذه الأدوار الهامة، لا من حيث التنظيم ولا من حيث وضعية الصناع التقليديين مهنيا واجتماعيا.

لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات العملية المتخذة لتهيئ هذا القطاع الحيوي والهام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة مصلي كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

أولا، موضوع قطاع الصناعة التقليدية كما أشرتم وكما تفضلتم

هو من القطاعات الحيوية المهمة نظرا لأهميته في التشغيل ولأهميته كذلك في الحفاظ على الإرث التاريخي والثقافي المغربي.

أهم إجراء يمكن ليا نتكلم عليه هو اليوم أن القانون المرتبط بتنظيم القطاع، هاذ القانون الذي تأخر لعقود اليوم تمت المصادقة عليه في مجلس حكومي 25 أبريل، واليوم هو في طريقه ليحال على البرلمان، وطبعا إحالة هاذ القانون تعني الاهتمام الذي أولته هذه الحكومة لهذا القطاع من حيث التأهيل والتنظيم والحكامة، أنا ما يمكنلناش نتكلمو على أهمية قطاع الصناعة التقليدية بدون توفير الإطار التشريعي والإطار القانوني اللازم اللي تيمكن بأننا نساهمو في تطوير في تنظيم الحرف، وتنظيم المهنيين، يعني الحرفيين، لأن هذا قطاع تيشغل تقريبا 20% من الساكنة النشيطة، وحرف متعددة، فيكفي أنه الإحصاء اللي عندنا تقريبا 150 حرفة، 100 من الحرف التقليدية و50 في إطار الخدماتية.

ففعلا قطاع غني اللي تيحتاج اهتمام على مستوى التأطير القانوني، وبالنسبة لنا اليوم هاذ القانون غادي يشكل فرصة كذلك للالتقائية والحكامة بين المتدخلين عن طريق إحداث مجلس وطني للصناعة التقليدية اللي غادي يترأسو يعني السلطة رئاسة الحكومة واللي غادي تكون حاضرة فيه جميع القطاعات وجميع الفعاليات المهتمة بقطاع الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات القيمة وعلى هذا الخبر ديال خروج هاذ مشروع القانون اللي تينظم هاذ الحرفة ديال الصناع التقليديين بطبيعة الحال الذي طال انتظاره على مدى عقود.

السيدة الوزيرة، في الفريق الحركي نعتبر على أن تهيئ قطاع الصناعة التقليدية قطاع اقتصادي واجتماعي هام يتجاوز السياسات القطاعية بل يحتاج إلى حلول أفقية باعتباره شأنا حكوميا يهم مختلف القطاعات ذات الصلة، خاصة وأن القطاع يعيش اليوم السيدة الوزيرة،

وضعية صعبة أمام مشاكل التمويل وضعف التكوين وقيام قنوات التسويق والتصدير في ظل المنافسة الغير متكافئة للمنتجات الأجنبية.

ثانيا، نظرا للوضعية الاجتماعية المزرية التي يعيشها الصناع والصانعات نطالب الحكومة بإخراج المراسيم التطبيقية في أسرع وقت اللي أشرتم لها اليوم بطبيعة الحال في إطار مشروع خاص المراسيم والتنظيم باش الصانع التقليدي والصانعة التقليدية بطبيعة الحال اللي يعملو في هاذ المجال بطبيعة الحال اللي هما يتجاوزو 2.5 مليون صانع وصانعة أنهم يكون عندهم الإطار القانوني اللي يكفل لهم حقهم الدستوري والقانوني.

نطالب بطبيعة الحال بالتعجيل بتطبيق القانون 98.15 المتعلق بتنظيم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي سيمكن الصناع والصانعات من الاستفادة من التغطية الصحية، كما نتطلع إلى إعداد برنامج للتكوين وتسهيل ولوجهم إلى التمويل.

كما نتطلع أيضا إلى كشف الوزارة عن التدابير المتخذة لحماية المنتجات المغربية التقليدية من القرصنة والتهريب، خصوصا في غياب طابع الجودة أو علامة الجودة والاعتراف بحرفية الصناع التقليديين الذين أصبح عدد كبير منهم يفضل الهجرة نحو الخارج ناقلا معه العبقرية المغربية.

السيدة الوزيرة، الحكومة عملت خلال السنوات الماضية على إقامة مجمعات للصناعة التقليدية في بعض الجهات على شكل بنايات فخمة ومهمة بطبيعة الحال، تعكس المعمار المغربي العميق.

ولكن منين السيد الوزير منين كندخلو لهذه المجمعات تنلقاو على أن المنتجات والمعروضات هي ناقصة ما كترقاش لهذاك المستوى بالأخص في الأقاليم البعيدة، وهنا أخص بالذكر مجمع الصناعة التقليدية المتواجد بمدينة الداخلة، هذه المعلمة المتواجدة على خليج واد الذهب اللي هي معلمة كبيرة البناية كبيرة وصرفت عليها أموال طائلة ولكن السياح أو الأجانب أو الزوار لهذه الجهة منين كيدخل لهذه المعلمة ما يلقاوش المنتوج التقليدي الحقيقي معروض بكيفية.

السبب أشنو هو، هو ضعف التمويل بالنسبة للصناع الحرفيين والصناع التقليديين، خاص الناس خاص تعطوهم الدعم المادي، تعطوهم الإمكانيات باش يتمكنو من إنتاج منتجات الصناعة التقليدية تعكس الواقع ديال المنطقة وديال الوطن ككل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار.

أثرت السيد المستشار في الحقيقة قضايا كثيرة، هذه خاصها جلسة في إطار لجنة ولا يمكن الجواب عنها في هذه الدقائق المحدودة.

ولكن مع ذلك غنأكد على أنه القانون الأهمية ديالو أننا اشتغلنا كذلك على المراسيم المرتبطة به، ونعتبرو أن هذا ورش كبير ومهم جدا

مرتبط بالحكامة، بالنسبة لوضعية المجمعات، مجمعات الصناعة التقليدية هي تتفاوت، فعلا هي بنايات في أغلبها بنايات وفضاءات مهمة جدا، فضاء الداخلة من الفضاءات اللي زرتها واللي هي مهمة واللي فيها عرض مهم على مستوى المنتوجات المرتبطة خاصة بالصياغة، وفيها معلمين متميزين وفيها عرض متميز، وما كنظنش أنها بهذه الصورة التي قدمتها السيد المستشار المحترم، يعني بالنسبة لنا هذه من المعالم المهمة.

اليوم باش نتكلمو على الصناعة التقليدية بواحد الشكل فيه نوع من السلبية كنظن خاص يكون نوع من الإنصاف، قطاع الصناعة التقليدية اليوم في الصادرات كيرتفع، عندنا مؤشر ديال الصادرات 2017 ارتفعت ب 32%، 2018، 18+%، 2019 كيستمر هذا الارتفاع التصاعدي.

بالنسبة لنا ارتفاع الصادرات هذا دليل على الانتعاش وعلى الحركية، يمكن يكونو بعض الصناع عندهم صعوبات في إطار فردي، هذا كاين ما يمكناش نكروه، ولكن القطاع ما يمكناش نعطيو واحد النظرة سلبية على العموم، لأن هناك مبادرات، هناك مقاولات، هناك تعاونيات اللي كتخدم في إطار الصناعة التقليدية، واللي كتبذل مجهودات كبيرة ومنها التعاونيات اليوم في الصناعة التقليدية اللي كتستطع أنها تصدر كيف ما قلت وبأرقام مهمة ومهمة جدا.

دور الصانع كذلك في إطار الصناعة التقليدية وكمؤسسات، انتقلنا اليوم إلى 90 دار وهذه كنعتبرها مؤسسة موجهة للمرأة الحرفية في العالم القروي، وخصصنا لها برنامج..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السؤال الثاني موضوعه، القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي، الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أثبتت التجارب المقارنة أن الاقتصاد الاجتماعي يمكن أن يلعب دورا مهما في محاربة الفقر والتهميش بخلقه لفرص الشغل، ولعل هذا ما دفع الحكومة إلى وضع تقوية الاقتصاد الاجتماعي وتعزيز مساهمته في مكافحة الفقر والتهميش كهدف ضمن برنامجها الحكومي ولتحقيق هذا الهدف أوردت الحكومة في برنامجها عدة إجراءات، من بينها إخراج القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي، القانون الذي يمكن أن يشكل أرضية تشريعية لتنمية القطاع على أسس صلبة، ويستجيب لمجموعة من التحديات التي تواجه القطاع.

لذا نسائلكم السيدة كاتبة الدولة، عن الخطوات التي قطعتموها في تنزيل هذا الإجراء؟ ومتى يمكن لهذا القانون الإطار أن يري النور؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد المستشار وشكرا للفريق على هاذ السؤال المرتبط بالقانون الإطار.

أنه فعلا اليوم لكي ننتقل إلى مستوى مزيد من الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلادنا، لابد من إخراج القانون، هاذ القانون عرف واحد المسار على مستوى الوزارة.

المسار الأول أنه كان في إطار دائما تشاوري مع منظمات دولية، منظمة الزراعة والأغذية الدولية واللي أعطتنا الخبرة ديالها في هذا المجال، يعني أعطت خبرتها لإنجاز القانون، وهذا قانون بالنسبة لنا كنعتبروه مهم ومهم جدا، وفي المناظرة الوطنية الأخيرة تم عرض المسودة وتم فتحها على المشاورات، وإشراك الفاعلين اللذين حضرو في المسودة الأولية لهاذ القانون.

وكنعتبرو فعلا أن بلادنا محتاجة فعلا إلى قانون إطار اللي كيعرف الاقتصاد الاجتماعي، كيعرف مكونات الاقتصاد الاجتماعي واللي كيعطي الإلتقائية بين كل المتدخلين، الاقتصاد الاجتماعي هو اقتصاد اللي فيه متدخلين كثر، الصناعة التقليدية جزء، الصيد البحري، الفلاحة والسياحة وقطاعات أخري، فلابد من إطار اللي كيعطي الإلتقائية والقانون الإطار بإمكانه أن يساهم في تحقيق الحكامة والإلتقائية وإعطاء رؤية واضحة أكبر لهاذ النوع من الاقتصادات اللي اليوم كتعول عليه مجموعة ديال الدول اللي هي من الدول المتقدمة، والاقتصاد الاجتماعي كيساهم حتى ل 10% من الناتج الداخلي الخام ديالها في الدول المتقدمة، فما بالك بالدول اللي عندها صعوبات فالتنمية فهي محتاجة أكثر إلى تشجيع هذا الاقتصاد وإلى تنويع مصادره وكذلك تقديم دعم له.

بالنسبة لنا اليوم القانون الإطار نعم قابط طريقو، احنا فالمسودة وإن شاء الله غادي يتحال على الأمانة العامة بعد المشاورات النهائية اللازمة، ولكن هذا لا يمنع أن هناك قوانين أخرى تم الاشتغال عليها،

وفي مقدمتها واللي وزارة المالية مشكورة اشتغلت معنا في هذا الإطار هو إخراج المرسوم المتعلق بالصفقات وإشراك التعاونيات واتحادات التعاونيات وإشراك المقاول الذاتي في الصفقات العمومية وفي الطلبيات.

هذا نعتبره إنجاز مهم ومهم جدا وانتظرته التعاونيات لعقود ولسنوات في سبيل أن يكون عندها واحد المنفذ أنها كذلك تشارك في الطلبيات وتشارك في الصفقات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة على الجواب ديالكم، بداية ننوه على المجهودات التي تبذلها كتابة الدولة في هذا المجال وفي هاذ القطاع والمشتغلين فيه، وننوه أيضا بهاذ القانون الذي يسمح بموجبه الولوج ديال مجموعة ديال التعاونيات والمقاولات، يعني النظام ديال الصفقات العمومية.

بطبيعة الحال هاذ القانون الإطار، كما أشرت السيدة كاتبة الدولة هو مهم، وأنت كتعرفي السيدة كاتبة الدولة أن بلادنا تعرف مجموعة من الإكراهات والاختلالات فيما يتعلق بمستوى التنمية البشرية، فبلادنا مصنفة رقم 123 ضمن 189 دولة فيما يتعلق بالإكراهات والتحديات اللي كتعرفها المجالات أو التفاوت في المجالات الاجتماعية أو المجالات الترابية، والمعول على هاذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لكي يكون رافعة ضمن هذا الاقتصاد أو الشركاء الآخرين، القطاع العام والقطاع الخاص.

أنت أشرت أن الدول المتقدمة اللي راكمت التجربة فهاذ الميدان استطاعت باش المساهمة ديال القطاع يكون في حدود 10%، نحن بلدنا ما زالت في حدود 2%، أيضا إشراك الطبقة النشيطة اللي ضمن الرؤية الإستراتيجية اللي وضعتوها 2010-2020 كان المؤمل الصعود إلى حدود 7.5 بالطبقة النشيطة.

وأيضا الدراسة التي تم إطلاقها من قبلكم لإيجاد إستراتيجية في هذا المجال ديال تطوير هاذ القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتضامني في حدود الصيغة الثانية ديال 2018-2028 اللي من ضمنها تنزيل هاذ القانون الإطار اللي هو مهم بالنسبة لهاذ المجال ككل.

ونتمناو أيضا تنزيل القانون المرادف له اللي هو القانون ديال التجارة المنصفة حتى هو من بين القوانين اللي هو مهمة، ولكن أساسا هاذ القانون الإطار هو اللي مهم يعني في إطار الدفع بهاذ المجال ومكوناته للترقية بالاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أشكركم السيد المستشار على هاذ الروح الإيجابية.

فعلا هاذ القانون لاحظنا بأن هناك طلب سواء من الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذلك عبر مجموعة من المحطات وعبر مجموعة من الفاعلين، الكل يطالب اليوم بإخراج هاذ القانون، واحنا بالنسبة لنا يمكن نقولو كان قانون في نفس الأهمية اللي هو قانون الصناعة التقليدية، تنظيم أنشطة الصناعة التقليدية اعتبرناه عندو أولوية في هاذ المرحلة.

اليوم منين وصل هاذ المراحل المتقدمة وغيتحال على البرلمان، اليوم فعلا غادي تكون الجهود موجهة لإخراج القانون الإطار المرتبط بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلادنا، لأنه المغرب اليوم يملك ثروة حقيقية على مستوى المنتجات المحلية.

احنا من البلدان التي تملك ثروة حقيقية على مستوى المنتجات المحلية والطبيعية، وهذه المنتجات هي كتشكل خام رأسمال حقيقي اللي يمكن لنا الاستثمار ديالها في إطار الاقتصاد التضامني تعطي يعني إضافة نوعية، تكون إضافة نوعية، وتكون كذلك فرصة للتشغيل وفرصة لإطلاق مقاولات جديدة في مبادرات جديدة، في مجالات جديدة اللي تساهم في تقليص الفقر في مجموعة من المناطق البعيدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، موضوعه مشاكل الصناع التقليديين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوة،

السيدة الوزيرة، بخصوص قطاع الصناعة التقليدية لا يسع المرء المتبصر إلا أن ينوه بالمجهودات التي تبذلها وزارتكم في إنعاش الصناعة

التقليدية وتبوئها المكانة التي يجب أن تكون بها، سيما وهي تاريخ وآثار يجب أن نرتكز عليه كثيرا، لإبراز يد الصانع المغربي.

السيدة الوزيرة، اتصلت بي كرئيس فريق، وبإلحاح مجموعة من الصناع يشتكون تدابير نلتمس تدخلكم للبت فيها وللبحث عن الحلول الناجعة لها، كتركيبة التشكيلة ديال الغرفة، الغرفة راه ولات دابا تابعة للجهوية، القانون 18.09 إلى كنت كنذكر، إذن نواب الرئيس خاص إعادة فيهم النظر، ما يبقاش الاحتكار كلو عند الرئيس، والتشكيلة ديال المكاتب تبقى غير عشوائية.

ثانيا، المعارض، المعارض تتم في المدن، وكتعرفو أن المغرب ديالنا أن الصناع التقليديين كلهم كيجيو من على برا، كيجيو من الأقاليم، كيجيو من القرى، هذاك مول الفخار كل معرض كيديرو احد المجموعة ديال الخسائر غير فهز حط، راه كتكون واحد هذا.

الوزارة ما كدعمهومش، ما كاينش شي دعم لذيك المعارض اللي ما كيستفدوش منها والو، هاذيك المعارض ديال الخارج راه مازال واحد الحيف السيدة الوزيرة، وكنلتمسو منك دير اليد ديالك الصارمة باش تكون واحد النوع ديال النزاهة، راه "غير باك صاحبي" اللي كيخرج يعرض السلعة نتاعو، وهذا ما خصوش يبقى في واحد المغرب اللي كلنا كنطمحو باش يكون كيضاهي الدول المتقدمة.

هاذ الصناعة التقليدية واش ما نفرضوش أن يد الصانع المغربي، الصانع التقليدي تدخل في المعمار المغربي، الله يرحمك يا الحسن الثاني اللي فرض واحد النموذج ديال المعمار داخل البنايات المغربية، واحد التقويسة، واحد الزخرفة، واحد الهمة مغربية، يد الصانع المغربي خاصها تبان في هاذ على الأقل في المؤسسات العمومية، راه احنا ما غنفرضوشاي على الخواص يديرو لنا، احنا بغينا نعرفو غير داخل المؤسسات العمومية اللي عندنا عليها احنايا واحد اليد تكون كتحفيز وكتشجيع للصانع التقليدي باش نبوؤوه، وخاصنا نقلبو مجموعين على أماكن البيع، هاذ الشي كلو ما تنبخسوش العمل ديالكم السيدة الوزيرة، احنا تنشجعو ولكن دارنا الله نعطيو نقط اللي يمكن لنا نلتفو حولها جميع ونحسنوها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد رئيس الفريق على هاذ الدعم لقطاع الصناعة التقليدية وعلى هاذ التشجيع له.

هو الصناعة التقليدية كما قلتو عندها جانبين، جانب هوياتي مرتبط بالثقافة والحضارة المغربية والمعمار المغربي، وجانب آخر اقتصادي لأنها تتشكل مصدر عيش ومصدر تشغيل فئة عريضة للمواطنين والمواطنات.

اليوم تكلمتو السيد الرئيس، على مجموعة من القضايا من بينها قضية الغرف، هو غرف الصناعة التقليدية مؤسسات عمومية طبق القانون مستقلة، طبعا القانون اللي تأسست عليه هو قابل للتطوير وقابل يعني لمزيد من أننا نطوروه جميع، لماذا؟ لأن هاذ المؤسسات عندها واحد الدور ديال الوساطة مع الصناع، وطبعا أي مؤسسة تتقوم بالدور ديال الوساطة تتحتاج في أي وقت من الأوقات مزيد من التطوير ديال الأداء ديالها والتشريع المرتبط بها.

بالنسبة للصناع باش تقولو بأنه ما كاينش دعم، أنا تنظن بأن الصناعة التقليدية قطاع الصناعة التقليدية كنقومو بواحد المجهود كبير، لأنه يكفي أن تعلموا السادة المستشارين أن المعارض التي تنظم هي مدعمة، مثلا معرض مراكش، اللي شارك فيه 1400 عارض وعارضة، فيعني من مختلف ربوع المملكة دعم مباشر لأن الصانع، الصانع أشنو مطلوب منو؟ الصانع مطلوب تيجي هو فقط، وإلا فالوزارة تنتكلفو بالنقل، بالإقامة، بنقل البضائع، بكل شيء والربح يبقى للصانع، اللي ربحها راها ديالتو، ويعني المصاريف على الوزارة.

هذا طبعا هذا واحد الخيار دارتو الدولة المغربية والحكومة المغربية نظرا للاعتبار والأهمية اللي كنوليها واللي تولت عبر عقود للصناعة التقليدية.

بالنسبة للأسابيع في الخارج خاصنا نفهمو، بالنسبة للمشاركة في الخارج كاين معارض تجارية، معارض مهنية راه ما كاينش نوع واحد، وكاين أسابيع وطنية مرتبطة بالمغرب بالتعريف بالمغرب.

بالنسبة للمعارض التجارية والمهنية راه تيتعلن عليها رسميا في الموقع ديال دار الصانع والناس كتشارك والوزارة كتكلف عبر دار صانع بواحد 80% و20% تيتكلف بها الصانع العارض، وفي كثير من الأحيان كاين الصناع اللي تتجيهم هذيك المبلغ كبير، وهاذ الشي راه تيعرفوه السادة المستشارين اللي عندهم معلومات، يعني ما نتكلموش على نوع واحد من المعارض.

وبالنسبة للأسابيع الوطنية اللي تتنظم في الخارج هاذي تتنظم في إطار يعني الصفقات، وفي إطار معايير اللي كثير من الدول كيكون عندك واحد الطلب، واحد الصانع راه تيدير دبلوماسية ملي تيمشي يمثل أسبوع يعني ديال المغرب على برا راه تيولي دبلوماسي، تيولي دبلوماسي تيجيو عندو ناس مسؤولين تيسألو على ذاك البضاعة تيخصو يتكلم عليها.

نبغي نقول بأنه تبذل مجهود كبير في إطار دعم المواد الأولية، اليوم احنا تندرسو مع مجموعة من القطاعات الحكومية موضوع المواد

الأولية مع المياه والغابات، مع المندوبية السامية للمياه والغابات فتحنا النقاش فموضوع العرعار مواد أولية كمادة أولية لتوفيرها للصناع، مع وزارة التجهيز فتحنا نقاش حول فتح يعني الاستثمار في مجال ديال الطين، لأن معالجة الطين لحد الساعة مازال الصانع خاصو اللي غادي يستعمل طين مادة متقدمة يستوردها، فبإمكاننا في المغرب طبقا للدراسة اللي عملنا أنه تفتح محطات لمعالجة الطين، وبالتالي يكون عندنا فخار نصنعو فخار بالجودة المطلوبة من الطين المغربي المحلي.

هذا تنظن أنه دعم كبير للصانع، وغيرها من المشاريع اللي تفتحت مع مؤسسات عمومية أو مع وزارات في سبيل، في إطار واحد الرؤية التقائية، كلشي هاذ الشي تيخدم الصانع التقليدي والصانعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 221

التاريخ: الثلاثاء 08 رمضان 1440هـ (14 مايو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ست وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة؛

2- مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

المستشار السيد عبد القادر سلامة رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

السيدان الوزيران،

أخواتي، إخواني المستشارين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

وقبل الشروع ودراسة هذين المشروعين، أود باسمكم جميعا أن نشكر أعضاء لجنة المالية والتخطيط وكذلك رئيس اللجنة والمقرر وكذلك وزير المالية ووزير التجهيز، الذين ساهموا في دراسة هذين المشروعين.

وسنستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، الكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع، السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

أنا بدوري أتشرف بأن أعرض عليكم اليوم مشروع القانون 48.17 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، الذي ورد على مجلسكم الموقر بداية السنة (يناير 2019)، وكانت آخر جلسة اللي عقدتها لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية يوم 6 ماي 2019، حيث قدمت مختلف الفرق في المجلس 32 تعديلا، وتم قبول جزء من هذه التعديلات، وتم التصويت بالإجماع على هذا المشروع.

وهي فرصة لكي أهنئ وأشكر الإخوة السيد الرئيس، وأيضا الإخوة والأخوات أعضاء اللجنة على هذا العمل، اللي كان بالفعل تم بطريقة تشاورية وتشاركية، وحاولنا من خلاله أن نقدم بهذا المشروع في إطار التعديلات المقدمة.

تعلمون أن هذا النص بالفعل فيه 5 ديال الأبواب رئيسية وفيه 20 مادة اللي من خلالها فصلنا في الإحداث ديال هاذ الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، واللي بالفعل في إطار ما هو منصوص عليه قانونا، وزارة التجهيز والنقل عندها صلاحية ديال المساعدة التقنية التي تقدم للمؤسسات العمومية، وكانت تقوم بهذه المساعدات التقنية المديرية ديال التجهيزات الأساسية اللي هي اليوم بالفعل تتقوم بواحد العمل يمكن نقولو عمل جبار جدا، واللي من خلاله هناك تقريبا 50 ديال القطاعات التي تشتغل معهم هذه اللجنة، سواء كانوا قطاعات حكومية أو مؤسسات عمومية أو مؤسسات أخرى التي تطلب هذه الاستشارة التقنية وأيضا المساعدة التقنية. في 2018 كان واحد الرقم ديال المعاملات ديال المشاريع المفوضة في حدود 18 مليار درهم في 2018، واللي كان تقريبا في حدود 3، 4 ديال المليار في 2012/2011.

فإذن هاذ التقدم كان يتطلب على أنه بالفعل تكون هناك ملاءمة ديال الإطار المؤسساتي ديال هاذ المديرية ديال التجهيزات العامة مع المحيط الخارجي، أولا باش نرفعو من مستوى الحكامة ديال هاذ المؤسسة وأيضا باش نعقلنو ونرشدو مختلف الهياكل الإدارية والتدبيرية وأيضا باش نحاولو نرفعو من الجودة المقدمة في المجال ديال المشاريع وأيضا نحاولو نربحو في إطار التكلفة وأيضا في إطار الآجال المحددة.

بالفعل هاذ المؤسسة الجديدة التي نقترح في هاد مشروع القانون اللي هي الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، عندها واحد المجموعة ديال الاختصاصات: صيانة التجهيزات العامة، إنعاش استعمال المواد المحلية، تدعيم القدرات في المجالات المتعلقة بمهام الوكالة، تقديم الاقتراحات إلى الحكومة في شكل المعايير التقنية، إبداء الرأي إذا طلبته الحكومة، المساهمة في تطوير الخبرة في مجال البناء، ثم المساهمة في تشجيع ودعم البحث العلمي والتقني.

هذه السيد الرئيس مختصر ما يمكن أن يقال في إطار هاذ مشروع القانون 48.17.

وأجدد شكري باسم وزير التجهيز للإخوة والأخوات في اللجنة ديال المالية لتصويتهم بالإجماع على هاذ المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأن التقرير وزع عليكم جميعا. إذا كان المقرر أراد أن يتدخل له ذلك، الكلمة لكم. إذن تم التوزيع.

الآن باب المناقشة، اللي بغا يتدخل له ذلك، اللي بغا يعطينا المداخلات له ذلك.

إذن، سنمر إلى عملية التصويت على مواد هذا المشروع.

المادة 1 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 2: بالإجماع.

المادة 3: بالإجماع.

المادة 4: بالإجماع.

المادة 5: بالإجماع.

المادة 6: بالإجماع.

المادة 7: بالإجماع.

المادة 8: بالإجماع.

المادة 9: بالإجماع.

المادة 10: بالإجماع.

المادة 11: بالإجماع.

المادة 12: بالإجماع.

المادة 13: بالإجماع، بإجماع الحاضرين.

المادة 14: بالإجماع.

المادة 15: بالإجماع.

المادة 16: بإجماع الحاضرين.

المادة 17: إجماع الحاضرين.

المادة 18: بالإجماع، إجماع الحاضرين.

المادة 19: بالإجماع.

المادة 20: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته.

الموافقون: بإجماع الحاضرين.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.**

شكرا السيد كاتب الدولة على مساهمتكم في إظهار هاذ المشروع طبعا.

الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر للدعم المستمر الذي تولونه لمبادرات الحكومة الرامية إلى تطوير وتعزيز المنظومة القانونية للقطاع المالي، والتي يضطلع فيها الإطار القانوني لبنك المغرب بمكانة خاصة.

وأود في البداية أن أشيد بالنقاش البناء الذي عرفته مقتضيات مشروع هذا القانون من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الموقرة، وقد مكن هذا النقاش من إغناء وتحسين هذا المشروع بعد تدارس مقترحات التعديلات التي قدمت من طرف أعضاء اللجنة المحترمين، والتي همت على الخصوص الجوانب المتعلقة بالحكامة الجيدة ومساهمة البنك في الحفاظ على الاستقرار المالي وكذا بتجويد صياغة بعض المقتضيات.

وكما تعلمون، يعد مشروع القانون المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب امتدادا للإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تقوية وعصرنة النظام المالي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية.

وتتجلى العوامل التي دعت إلى مراجعة القانون الأساسي الحالي لبنك المغرب:

أولا، في التطوير الذي شهده المحيط القانوني والمؤسساتي للبنك منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2006، لا سيما بعد وضع دستور جديد للمملكة المغربية سنة 2011 والإصلاح الأخير لقانون مؤسسات الائتمان؛

ثانيا، في التحول الجذري الذي عرفته مهام البنوك المركزية، بعد استخلاص الدروس من الأزمة المالية العالمية سنة 2009، وخاصة فيما يتعلق بالاستقرار المالي؛

ثالثا، في السعي إلى الرقي بهذا القانون إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير المعمول بها دوليا.

ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 40.17

المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب في 5 نقط:

أولا، تعزيز استقلالية بنك المغرب في مجال السياسة النقدية؛

ثانيا، توسيع مهام البنك لتشمل الحفاظ على الاستقرار المالي؛

ثالثا، توضيح صلاحيات البنك في مجال سياسة سعر الصرف وتسهيل تدبير احتياطات الصرف؛

رابعا، تعزيز الحكامة الجيدة؛

خامسا، إضفاء شفافية أكثر على علاقة البنك مع الحكومة.

وفيما يخص استقلالية البنك، ينص مشروع هذا القانون على إعطاء بنك المغرب استقلالية كاملة، بتخويله صلاحيات من أجل تحديد هدف استقرار الأسعار، الذي أصبح هدفه الرئيسي وتمكينه من نهج سياسة نقدية بكل شفافية.

وبالإضافة إلى هذا، جاء هذا المشروع بأحكام جديدة تمكن من التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية ووالي بنك المغرب، من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية وكذا السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسة الماكرو اقتصادية.

وفيما يخص توسيع مهام البنك لتشمل الحفاظ على الاستقرار المالي، فهدف مشروع هذا القانون إلى توسيع مهام بنك المغرب لتشمل مساهمته في الوقاية من المخاطر الشمولية وتعزيز الاستقرار المالي وكذا إلى تكييف أدوات تدخله مع هذه المهمة.

ثالثا، توضيح صلاحيات البنك في مجال سياسة سعر الصرف وتسهيل تدبير احتياطات الصرف، نظرا للترابط بين السياسة النقدية وسياسة الصرف ومن أجل التطابق مع أفضل المعايير المعمول بها على المستوى الدولي، والتي بموجبها تدخل سياسة الصرف ضمن اختصاصات الحكومة مع استجارة البنوك المركزية، يوضح مشروع هذا القانون على أن بنك المغرب ينفذ سياسة سعر الصرف في إطار نظام الصرف والتوجهات التي تحددها الحكومة بعد استطلاع رأي البنك.

رابعا، تعزيز الحكامة الجيدة، ومن أجل ذلك ينص هذا المشروع على مقتضيات جديدة يمكن أن نلخصها في التالي:

أولا، تعزيز الاستقلالية المؤسساتية والشخصية بإدخال أحكام جديدة؛

ثانيا، توسيع صلاحيات مجلس البنك إثر تعزيز مهام هذا الأخير، وذلك بتخويله لمهام جديدة؛

ثالثا، توسيع صلاحيات والي بنك المغرب، موازاة مع المهام الجديدة المنوطة بالبنك؛

وأخيرا، تأسيس لجان جديدة لإدارة وتسيير البنك، لا سيما اللجنة النقدية والمالية ولجنة الاستقرار المالي ولجنة التدقيق؛

خامس نقطة، هي إضفاء شفافية أكثر على علاقة البنك مع الحكومة.

ومن أهم مستجدات هذا المشروع:

حصر الدور الرقابي لمندوبي الحكومة على العمليات المالية فقط وكذا إخضاع توزيع الربح الصافي المتوفر بعد الاقتطاعات اللازمة إلى اتفاق بين البنك والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛

كما يخول هذا المشروع لبنك المغرب تقاضي أجرة برسم العمليات البنكية والخدمات المالية المنجزة لحساب الدولة من أجل تغطية التكاليف التي يتحملها البنك برسم هذه العمليات والخدمات، وتؤدى كذلك من الخدمات المقدمة من طرف الدولة لفائدة البنك أجرة تحتسب على أساس التكاليف التي تتحملها الدولة برسم هذه الخدمات.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه بتصويت مجلسكم الموقر لصالح هذا المشروع تكون بلادنا قد خطت خطوة هامة في اتجاه دعم الاستقرارين الماكرواقتصادي والمالي، وبالتالي وضع الشروط الضرورية لنمو قوي ومستدام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأن كذلك التقرير ديال هذا المشروع وزع عليكم. السيد المقرر، ما عندك ما تزيد.

إذن إذا كان شي واحد يرغب في تناول الكلمة له ذلك، وإذا لم يكن إذا هناك مداخلات مكتوبة خذ المداخلات ديال الفرق والمجموعة.

نقطة نظام؟ تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المحترمين،

مساء النور،

احنا من طبيعة الحال سأستبق القول وأؤكد على أننا سنصوت بالإيجاب على هذا مشروع القانون لأهميته في تدعيم استقلالية البنك المركزي (بنك المغرب) وتدعيم المنظومة البنكية في بلادنا وإضفاء المزيد من الشفافية في العلاقة ما بين البنك والحكومة وكل ما جاء في العرض ديال السيد الوزير المحترم من طبيعة الحال.

ولكن بغينا نأكدو على واحد الأمر آخر، فرفعنا 2 ديال التعديلات إلى الجلسة العامة، سنصوت عليها من طبيعة الحال، رغم أنه مشروع

القانون يهم البنك، بنك المغرب، اللي عندو واحد العدد ديال المهمات فيما يتعلق بالسياسة النقدية في بلادنا، ولكن هناك أمور كنعتبروها جوهرية جاءت في هذا مشروع القانون لابد من الوقوف عندها:

الأمر الأول يتعلق بمقتضى دستوري، اللي هو التنصيص على المناصفة في تشكيل مجلس البنك. بغينا نصو عليها كما هو على غرار واحد العدد ديال القوانين اللي صادقنا عليها رغم أنه جاءت في الدستور، ولكن للتأكيد والإلحاح (والله يحب عبده الملحاح)، فخاصنا نلحو على أنه خاصها تجي في القانون في واحد المادة.

وكذلك هناك مقتضى دستوري كنعتبروه جوهري، يتعلق بلغتنا الأمازيغية، باللغة ديالنا الأمازيغية، المادة 5، فطالبنا بضرورة التنصيص على أن الطبع في الأوراق والقطع النقدية خاصو يكون إلى جانب اللغة العربية، تكون تفيناغ كحروف اعتمدتها الدولة المغربية ديال اللغة الأمازيغية، احنا كنكتبو اللغة الأمازيغية بتفيناغ وهذا اعتماد رسمي، احنا كنعتبرو نقدرنقولها–اسمح لي السيد الرئيس–عار في الأوراق النقدية ديالنا والقطاع النقدية تكون فيهم الكتابة بالعربية وباللاتينية وما تكونش بتفيناغ ماشي معقول نهائيا.

ولذلك قلنا لابد من التنصيص والتأكيد، واعتبرنا هاذ الأمرين جوهريين، رغم أنه ما عندهمش علاقة بالسياسة النقدية والمال والعلاقة ديال بنك المغرب مع الحكومة ووزير المالية مع والي بنك المغرب هاذ الشي كامل.

ولذلك، احنا صوتنا بالإيجاب الحكومة قبلت لنا واحد 3 ديال التعديلات من ضمن 13 اللي تقدمنا بها. في هاذ الأمور المتعلقة بالمهام الدقيقة ديال البنك احنا موافقين، وبالتالي تنصوتو بالإيجاب ولكن بغينا نثيرو الانتباه ديال الحكومة لازالت الفرصة أنه تقبل هاذ التعديل في هاته الجلسة العامة، ونناشدها باحترام الدستور في هاذ الباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل هناك من راغب في أخذ الكلمة؟

إذن غادي ندوزو للتصويت:

المادة الأولى: بإجماع الحاضرين.

المادة 2: بالإجماع.

المادة 3: بالإجماع.

المادة 4: بالإجماع.

المادة5: بالإجماع.

المادة 6: بالإجماع.

المادة 7: بإجماع الحاضرين.

المادة 8: كذلك.

المادة 9: بإجماع الحاضرين.

المادة 10: بإجماع الحاضرين.

المادة 11: بإجماع الحاضرين.

المادة 12: بإجماع الحاضرين.

المادة 13 ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لأحد السادة لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقترح حذف هذه المادة.

أولا، لأنها تتعارض مع مواد في نفس القانون، ولأنها تعطي استقلالية للبنك، أي أنه لا يمكن للبنك أثناء مزاولة مهامه في شخص والي بنك المغرب والمدير العام وأعضاء المجلس التماس أو قبول تعليمات من الحكومة أو من الغير.

وهذا تيجعلنا أمام استقلالية يمكن تمشي في اتجاهات غير محمودة العواقب، وخصوصا أنه في المادة 6 والمادة 16 وأيضا 9، المادة 25 هاذي كلها مواد اللي تتقول بأنه كاين ذاك التنسيق ما بين.. بمعنى أن هنالك تعارض، كنقترحو حذف هذه المادة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

هاذ المادة جات باش نتماشو مع الممارسات الفضلى في هذا الميدان كما قلنا.

وثانيا، كاين توضيحات في مواد أخرى حول العلاقة ما بين بنك المغرب والحكومة، وبالتالي هاذ المادة لابد تبقى كما هي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل المقترح من طرف الكونفدرالية للتصويت.

الموافقون على التعديل= 15؛

المعارضون للتعديل= 27؛

الممتنعون= 4.

إذن المجلس عارض هاذ التعديل.

إذن غادي نعرض المادة 13 كيف وافقت عليها اللجنة.

الموافقون= 27؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 4.

إذن هاذ المادة وافق عليها المجلس كيف سمعتم.

المادة 14: بالإجماع.

المادة 15: بإجماع الحاضرين.

المادة 16: بإجماع الحاضرين.

المادة 17: بالإجماع.

المادة 18: بالإجماع.

المادة 19: بالإجماع.

المادة 20: بالإجماع.

المادة 21: بالإجماع.

المادة 22: بالإجماع.

المادة 23: بالإجماع.

المادة 24: بالإجماع.

المادة 24 مكرر: بالإجماع.

المادة 25: بالإجماع.

المادة 26 ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيد الرئيس لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

فالتعديل هو إضافة فقرة للمادة 26 كتالي: "يراعى، قدر الإمكان، في تعيين أعضاء المجلس تحقيق مبدأ المناصفة"، من طبيعة الحال تعزيزا واحتراما وترجمة للفصل 19 من الدستور. في اللجنة الحكومة بررت الرفض بكون أنه كاين هاذ الشي في الدستور بلا ما ننقلوه للقوانين، فأعتقد على أنه على غرار واحد العدد ديال القوانين، لا مجال لذكرها، تتأكد على مقتضيات دستورية إن اقتضى الحال، أنا هذا هو التغيير أو التعديل ديال الفريق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، موقفها في هاذ التعديل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

موقف الحكومة أولا مبدئيا احنا ما يمكن لنا إلا نكونو موافقين لأن هذا مبدأ دستوري، كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم، الفصل 19 من الدستور ينص على المناصفة بين الجنسين، وهو يعتبر أسمى قانون في البلاد، احنا غير تنقولو بأنه لا يستحسن تكرار هاذ المبادئ في القانون الأساسي ديال بنك المغرب، الذي يعد قانونا عاديا، وربما نقطة أخرى بنك المغرب هو براسو نشر دوريات في السنوات الأخيرة تتأكد على المناصفة بالنسبة للأبناك التجارية باش يكونو في المجالس ديال الإدارة، وبالتالي هذا معمول به.

احنا تنقولو غير واش يجب تكرار ما هو في الدستور في كل القوانين العادية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الموقف ديال الحكومة من هذا؟ خاص هكا أو لا هكا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هاذ التعديل للتصويت.

الموافقون على التعديل= 22؛

المعارضون للتعديل= 14؛

الممتنعون= 8.

إذن المجلس قبل صادق على التعديل، إذن التعديل كاين.

السيادة للمجلس، الكلمة الأخيرة للمجلس.

المادة 26 كما عدلت، 26 ما تعدلاتش في اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27: بالإجماع.

المادة 28: بالإجماع.

متفق معك، تنعرض المادة 26 كما عدلتها. الجلسة، متفق معك،

أييه متفق معكم، ولكن أنا عرفت بان غادي تدوز، راه دازت، لا، لأنه التعديل لما تيتقبل معنى صافي، ماشي إجماع متفق معك.

إذن غادي نعرض المادة كما عدلتها الجلسة.

الموافقون، نفس العدد 22؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 8.

إذن قلت بأنه المجلس صادق على التعديل، لا، ماشي بالإجماع، بالأغلبية 22.

المادة :27 بالإجماع.

المادة 28: بالإجماع.

المادة 29: بالإجماع.

المادة 30: بالإجماع.

المادة 31: بالإجماع.

المادة 32: بالإجماع.

المادة 33: بالإجماع.

المادة 34 ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، قدم التعديل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يروم إلى تعيين المدير العام جاء في المادة الأصلية بأن المدير العام يعين بظهير. التعديل يقول يعين المدير العام بمرسوم يتخذ باقتراح من والي بنك المغرب. التبرير: لأن المدير العام هو مساعد للوالي، الذي يحدد مهامه، ويظل خاضعا لسلطته، وبالتالي فمن غير المقبول أن يكونا معا في نفس المرتبة يخول لها نمط التعيين.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

التعديل مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض هذا التعديل للتصويت.

الموافقون على التعديل: بالإجماع.

الآن غادي ندوزو للمادة 34. الموافقون: بالإجماع.

المادة 35: بالإجماع.

المادة 36: بالإجماع.

المادة 37: بالإجماع.

المادة 38: بالإجماع.

المادة 39: بالإجماع.

المادة 40: بالإجماع.

المادة 41: بالإجماع.

المادة 42: بالإجماع.

المادة 43: بالإجماع.

المادة 44 بالإجماع.

المادة 45 بالإجماع.

المادة 46 بالإجماع.

المادة 47 بالإجماع.

المادة 48 بالإجماع.

المادة 49 بالإجماع.

المادة 50 مادة معدلة من لدن اللجنة، كما ورد بشأنها أيضا تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يرمي إلى إضافة فقرة ثانية للمادة.

وقبل مناقشة تعديل المجموعة، سأعرض أولا التعديل ديال اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعطي الكلمة للكونفدرالية باش يقدم التعديل، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل اللي كتقترحو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يروم أن يعطي البرلمان صفة للمراقبة على والي بنك المغرب، وأنه التقرير السنوي الذي يقدم إلى صاحب الجلالة يجي للبرلمان لكي يناقش، وكنقترحو إضافة الفقرة التالية: "يتم تقديم التقرير أمام مجلسي البرلمان بعد تقديمه أمام صاحب الجلالة، متبوعا بمناقشة إذا دعت الضرورة لذلك"، بمعنى أننا هذاك التقرير الذي كيتقدم لصاحب الجلالة يجي أمام مجلسي البرلمان يتقدم، وإذا دعت الضرورة تتم المناقشة فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل غير مقبول، لأن التقرير السنوي لبنك المغرب هو تقرير شامل، يهم جميع تطورات الاقتصاد المغربي، ولا يقف فقط على دور بنك المغرب، وبالتالي فإن تقديم هذا التقرير أمام مجلسي البرلمان يعتبر مخالفا للدستور، لا سيما وأنه يتطرق إلى جوانب اقتصادية تدخل في مهام الحكومة، زيادة أن المادة 45 من مشروع هذا القانون قد نصت على الاستماع إلى والي بنك المغرب من طرف اللجان الدائمة المكلفة بالمالية حول المهام الموكولة إليه.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بعدما استمعتم إلى موقف الحكومة، غادي نعرض هذا التعديل ديال الكونفدرالية للتصويت.

الموافقون على التعديل= 4؛

المعارضون للتعديل= 22؛

الممتنعون= 18.

إذن المجلس عارض هذا التعديل ب 22، ضد 4، مع امتناع 18.

إذن غادي نعرض المادة 50 كما جاءت في المشروع.

الموافقون على المادة= 41؛

المعارضون= 4؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن وافق المجلس على المادة 50 بالأغلبية: 41، ضد 4.

المادة 51: بالإجماع.

المادة 52: بالإجماع.

المادة 53: بالإجماع.

المادة 54: بالإجماع.

المادة 55: بالإجماع.

المادة 56: بإجماع الحاضرين.

المادة 57 ورد بشأنها تعديل من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيد الرئيس لتقديم التعديل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يقضي بإضافة فقرة تنص: "غير أن الكتابات المطبوعة أو المنقوشة على الأوراق والقطع النقدية تكون باللغتين العربية والأمازيغية".

مرة أخرى، مرة أخرى، وللمرة الألف، أنه لا بد من أننا نتقدمو في إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية، إمتى ماجات لنا الفرصة، احنا عندنا على واحد العدد ديال واجهات البنايات العمومية فيها كتابات بتفيناغ، تقريبا في جميع البنايات العمومية، دبا ولات في الطرق السيارة كذلك.

فهاذ المناسبة ما بغيناش نتراجعو، بغينا نزيدو نتقدمو، ولذلك نناشد الحكومة أنها تحترم الدستور فهاذ الباب، ما تجيناش لقطاع والأوراق النقدية فيهم اللاتينية وفيهم العربية، لو كان غير كيديرو العربية بوحدها كيديرو معها اللاتينية، يعني هاذ الشي كيف ما قلت قبيلا عار. العربية بعدها تيفيناغ، وإلى بغيتو تزيدو ذيك الساعة اللاتينية ولا شي لغة أجنبية زيدوها، على هذا الأساس احنا متشبثين بهذا التعديل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل، السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

احنا الموقف هو أنه تنقولو بأنه يستحسن عدم الإشارة إلى اللغتين العربية والأمازيغية ضمن مقتضيات هذا القانون، نظرا لسببين أساسيين:

أولا، لأن مقتضيات الفصل الخامس من الدستور قد كرست الطابع الرسمي للأمازيغية، وأوصت على تفعيله بقانون تنظيمي، ومشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وكيفية إدماجها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية لا يزال قيد الدرس في لجنة التعليم والثقافة والاتصال؛

وجدير بالذكر أن المادة 22 من هذا القانون التنظيمي تشير إلى أن تكتب–ما هو منصوص عليه الآن في مشروع القانون التنظيمي–أن تكتب باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية البيانات المضمنة في القطع والأوراق النقدية والطوابع البريدية وأختام الإدارات العمومية، وسيعمل بأحكام هذه المادة داخل أجل 10 سنوات على الأكثر، ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

لا، القانون التنظيمي لأن كينص على هاذ الشي هذا غادي يكون بصفة عامة، هذا نص تحت، قانون تحت من القانون التنظيمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي نعرض التعديل للتصويت.

الموافقون= 15؛

المعارضون للتعديل= 13؛

الممتنعون= 14.

إذن وافق المجلس على التعديل ب 15، ضد 13، مع امتناع 14.

المادة 57: بإجماع الحاضرين.

المادة 58: بإجماع الحاضرين.

المادة 59: بإجماع: الحاضرين.

المادة 60: بإجماع الحاضرين.

المادة 61: بإجماع الحاضرين.

المادة 62: بإجماع الحاضرين.

المادة 63 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 64: بإجماع الحاضرين.

المادة 65: الإجماع.

المادة 66: بإجماع الحاضرين.

المادة 67 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 68 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 69: بإجماع الحاضرين.

المادة 70: بإجماع الحاضرين.

المادة 71: بإجماع الحاضرين.

المادة 72 كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة 73 بإجماع الحاضرين.

المادة 74: بإجماع الحاضرين.

المادة 75: بإجماع الحاضرين.

المادة 76: بإجماع الحاضرين.

المادة 77: بإجماع الحاضرين.

المادة 78: بإجماع الحاضرين.

المادة 79: بإجماع الحاضرين.

المادة 80 ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لكم لمن أراد من الفريق.

المستشار السيد عز الدين زكري:

التعديل يهدف إلى إدراج مقتضيات انتقالية، تضمن لمجلس البنك الاستمرارية في مزاولة مهام المجلس الإداري إلى غاية تعيين الأعضاء الجدد، وفقا لأحكام هاذ القانون، تعد هذه المقتضيات ضرورية، وذلك بإضافة فقرة إضافية إلى المادة 80 تقول: "بالرغم من أحكام الفقرة الأولى من المادة 26، وبصفة انتقالية، يستمر الأعضاء الستة المعينين من طرف رئيس الحكومة في مزاولة مهامهم إلى حين تعويضهم".

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

التعديل مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التصويت.

الموافقون على التعديل: بإجماع الحاضرين.

والآن غادي نعرض المادة 80 للتصويت:

الموافقون: بالإجماع، بإجماع الحاضرين.

غادي نعرض الآن المشروع برمته.

الموافقون:

الإخوان ما بغاوش يصوتو، عندهم موقف آخر.

مشروع القانون برمته للتصويت كما صوت عليه المجلس مادة مادة:

الموافقون= 42؛

المعارضون= لا أحد؛

الممتنعون= 4.

إذن، **وافق المجلس على مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.**

شكرا السيد الوزير. شكرا أخواتي إخواني.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة المجلس

أولا: مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

السيد الرئيس،

يشكل إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة خطوة على درجة كبيرة من الأهمية، بالنظر إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تعلبه، على مستوى تشييد منشآت وتجهيزات عامة باحترافية، وتستجيب لجميع الشروط الواجب توفرها، سواء من حيث الهندسة المعمارية والجمالية، أو جودة البناء ومتانته وسرعة إنجازه. فالبنايات التي كلفت بإنجازها مديرية التجهيزات العامة، لازالت جودتها شاهدة على كفاءة وخبرة المديرية.

السيد الرئيس،

إن ما نسجله في الوقت الحالي، مع كامل الأسف، هو أن العديد من التجهيزات العامة التي أعطيت انطلاقة أشغال إنجازها، تعرف العديد من التعثرات، الناتجة عن قلة خبرة القطاعات الوزارية المعنية بإنجازها بمجال البناء، وهو ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى إهدار المال العام وإهدار الوقت، وتعميق معاناة المواطنين وتعطل مصالحهم، فهناك العديد من المشاريع التي تعرف تأخرا كبيرا في إنجازها، بل بعضها توقفت بها الأشغال لأسباب مختلفة.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار، وإيمانا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، لتقوم مقام مديرية التجهيزات العامة بوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، بإمكانيات أكبر وصلاحيات أوسع، من شأنها إعفاء باقي القطاعات من مهمة بناء المنشآت العامة، وتمكينها من التفرغ للاضطلاع بمهامها الأصلية الضرورية، فقد تقدمنا بجملة من التعديلات نراها ضرورية لقيام الوكالة بمهامها على أحسن وجه، والتي تفاعلت معها الحكومة بالإيجاب، حيث قبلت معظمها، ووعدت بالتفاعل إيجابيا مع باقي التعديلات، خاصة التعديل الرامي إلى إلزام القطاعات الحكومية بضرورة تفويت المشاريع الكبرى إلى الوكالة قصد إنجازها، والذي اعتبره السيد الوزير جد منطقي، لكن بالنظر للعديد من الإكراهات التي استعرضها بالتفصيل أمام أعضاء لجنة المالية، خلال أطوار مناقشة مشروع القانون المعروض أمام أنظار المجلس، والتي تحول دون إمكانية اعتماد مبدأ الإلزامية في الوقت الحالي، والتزم بإقراره بشكل تدريجي كلما نضجت الشروط الضرورية لإعماله.

السيد الرئيس،

استنادا إلى السالف ذكره، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت بالموافقة على مشروع القانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي بأن أساهم في مناقشة مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة والذي يأتي في إطار ملاءمة الإطار المؤسساتي لمديرية التجهيزات العامة مع محيطها الخارجي من اجل إنجاز مشاريع ذات الجودة وبأقل تكلفة وفي الآجال المحددة.

وهي مناسبة لننوه بالعمل الجاد والمهم الذي اضطلعت به المديرية منذ إحداثها، والذي ساهم إلى حد بعيد في عقلنة وترشيد الهياكل الإدارية، وتخفيف العبء على القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

إن المشروع المعروض أمام أنظار مجلسنا الموقر اليوم والذي يروم تغيير الإطار القانوني والمؤسساتي للمديرية يكتسي أهمية كبرى بالنظر إلى تدخلات المديرية، باعتبارها صاحبة مشروع لفائدة 50 قطاع ومؤسسات عمومية إضافة إلى الجمعيات ذات المنفعة العامة، هذا فضلا عن تقديمها للمساعدة التقنية للعديد من الجماعات الترابية التي تطلب ذلك

السيد الرئيس،

إن هذا التغيير سيشكل آلية فعالة ومثلى من أجل الانتقال إلى وتيرة أسرع وأجود على مستوى تطوير البنيات التحتية لبلادنا وتثمين رصيدها الإداري، وتدبير وصيانة التجهيزات العامة سواء بناء على طلب الإدارات العمومية أو الأشخاص المعنوية العامة أو المقاولات العمومية وهيئات المنفعة.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاستقلالي نثير انتباه الحكومة أن هذا التحويل ينبغي ان يواكب بتغيير جذري في فلسفة عمل المديرية /

الوكالة، بما يسمح بتسريع وتيرة الانجاز وتمثل معايير ومبادئ الحكامة الجيدة من نجاعة وفعالية وشفافية وربط للمسئولية بالمحاسبة، بعيدا عن المحسوبية والزبونية في دراسة المشاريع وتقييم جدواها وانجازاتها، وبما يسهم أيضا في الحد من التلاعبات التي قد تشهدها العمليات المرتبطة بالمهام المنوطة بالوكالة، وذلك من أجل تقوية مصداقية الفعل العمومي وممارسته لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز البنيات التحتية الأساسية على أسس متينة بعيدا عن الممارسات المشينة التي تسيء استعمال المال العام وجعله في خدمة أغراض شخصية والإثراء غير المشروع.

إننا، السيد الرئيس المحترم، بتفحصنا للمهام والمسؤوليات المسندة للوكالة الوطنية، سنجد كل الأهداف المتكاملة التي أشرنا إليها هي المحاور الأساسية المتحكمة في البناء القانوني لمعطيات المشروع ونعتبره ربحا وطنيا ومكتسبا لتدعيم الترسانة القانونية التي تواكب التحولات والأواش الكبرى التي يتم انجازها وفق توجهات جلالة الملك حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

لقد ساهم الفريق الاستقلالي بكل مسؤولية في تجويد مقتضيات المشروع من خلال المناقشات الواعية التي طبعت أشغال اللجنة من جهة ومن خلال التعديلات المقدمة والتي قبلت الحكومة جزءا يسيرا منها، وعليه فأننا في المعارضة الوطنية الاستقلالية سنصوت مع مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

وهي مناسبة لتسليط الضوء على المجهودات الهامة التي بذلتها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء من خلال مديرية التجهيزات العامة في مجال مهامها العملياتية والتقنينية على مستويين أساسيين:

- الإشراف المنتدب على انجاز البنايات العمومية؛

- دورها في المساهمة في تطوير التشريعات والإسهام في التقنين التقني في ميدان البناء.

في حقيقة الأمر، لا يمكن إلا الاعتزاز بإخراج مؤسسة من هذا القبيل في المنظومة المؤسساتية لبلادنا، كما نعتبر أن تغيير الإطار المؤسساتي من وضعية قانونية في مرتبة مديرية إلى وضع متقدم كوكالة يتماشى مع الأدوار الهامة التي أصبحت تظطلع بها، حيث تطور نطاق تدخلاتها في تدبير بناء التجهيزات العمومية الكبرى بفعل تظافر مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها:

- الاستفادة من تجربة وخبرة الكفاءات التي تتوفر عليها هذه المديرية سيمكنها من تعزيز الحكامة الجيدة في مجال عملها؛

- تمكينها من هامش أكبر على مستوى إطارها القانوني كوكالة في شكل مؤسسة عمومية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي؛

- الرفع من صبيب التطوير المستمر للشق العملياتي للمشاريع التي تشرف عليها مع ما يتطلبه ذلك من اتخاذ لقرارات في إطار متطلبات وظيفتها كمورد خدمات قصد الاستجابة لحاجيات الشركاء العموميين فيما يخص احترام الآجال والجودة في الإنجاز.

ونستحضر في هذا السياق أهمية منح الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة في إطار مشروع القانون الجديد الاستقلالية الإدارية والمالية لتعزيز أدائها في مجال انجاز التجهيزات العمومية، الأمر الذي سيمكنها من القيام بدور محوري في تقديم اقتراحات إلى الحكومة في شأن المعايير التقنية الكفيلة بتطوير الجودة وضمان السلامة في البنايات العمومية وتحديث مقتضياتها القانونية إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير الدولية في هذا الباب.

ومن جهة أخرى، نسجل بكل ايجابية الاختصاص الموكول لهذه الوكالة المتعلق بإنعاش استعمال المواد المحلية في مجال تشييد التجهيزات العامة لكونه يوفر إمكانات هائلة يمكن استثمارها كرافعة أساسية في التنمية الاقتصادية بالخصوص. وهو ما سيمكن بكل تأكيد من خلق فرص الشغل وخلق الثروة. لذا وجب الإسراع بوضع إطار قانوني دقيق يحدد كيفية تنزيل هذا الإجراء حتى تلعب هذه الوكالة الدور الاستراتيجي المتوخى منها.

وفي نفس السياق، نرى أن تطبيق مسألة إنعاش استعمال المواد المحلية في تشييد التجهيزات العمومية هو في حد ذاته خطوة مهمة ودعامة أساسية للتنمية المحلية في مجال إنعاش الشغل وتوفير بدائل حقيقية ومقبولة للساكنة المعنية.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذا الإصلاح نظرا لأهميتها منها:

- في مجال الإشراف المنتدب، نرى أنه من الضروري على إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام والمقاولات العمومية والهيئات المعترف لها بصفة المنفعة العامة اللجوء مباشرة بصفة تعاقدية إلى خدمات

الوكالة في مجال صيانة وتدبير تجهيزاتها العامة لتخفيف العبء عليها حتى يتسنى لها التركيز على مهامها الأساسية وخصوصا في حالة عدم توفرها على كفاءات تقنية ذات مهارات فنية متخصصة من أجل الإشراف على تنفيذ المشاريع الكبرى؛

- الإسراع بإخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بالمساهمة في تطوير الخبرة في مجال البناء والبرمجة المعمارية والتقنية وأيضا على مستوى الاختصاصات المتعلقة بتشجيع ودعم البحث العلمي والتقني في مجال البناء والأشغال العمومية.

وعلى سبيل الختم، نؤكد على ضرورة التحسيس بأهمية الأدوار المنوطة بهذه الوكالة في مجال التجهيزات العامة وكذا التنظيم التقني والتعمير لفائدة الإدارات ومؤسسات الدولة. ونتمنى أن يعطي مشروع القانون الذي نحن بصدده دفعة ودينامية قوية لعملها كمدافع عن حقوق أصحاب المشاريع العموميين في مجالات الإشراف المنتدب والتعيير التقني.

ولذلك، فإنّ فريق العدالة والتنمية سيصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة الذي سيعزز التأطير القانوني والعملياتي لعملها ويطور منظومة حكامتها ونموذجها التدبيري في مجال الإشراف على تنفيذ التجهيزات العمومية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين الموقر لأبدي بوجهة نظرنا من مشروع قانون رقم 48.17 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

إن الفريق الحركي لا يمكنه إلا أن يثمن مقتضيات هذا النص التشريعي الهام، وذلك بالنظر للتوسع والتنوع الملحوظ لمهام تقديم المساعدة التقنية لأصحاب المشاريع العموميين. فقد كانت هذه المهام موكولة إلى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بموجب مرسوم. لتضطلع بهذه المهام وكالة وطنية بموجب القانون، ونعتقد في الفريق الحركي بأن هذه الوكالة سوف لن تنطلق من العدم، حيث أن مديرية التجهيزات العامة التابعة لوزارة التجهيز راكمت العديد من التجارب والخبرات في مجال انجاز المشاريع الكبرى ذات الطابع التقني، بالنظر لخبرة أطرها وكفاءاتهم، وبالنظر كذلك للمشاريع العمومية التي تسهر على إنجازها.

وهي فرصة للتنويه بهذه الخبرات الوطنية، والمهارات المتمكنة من إنجاز المشاريع الكبرى نظير المراكز الاستشفائية والكليات والمركبات الرياضية والمقرات الإدارية والمشاريع الاجتماعية.

مما لا شك فيه، فإن إحداث هذه الوكالة، سوف يمكن هذه المهارات من تطوير خبرتها ونقل هذه الأخيرة إلى الأجيال الجديدة التي ستنخرط في مجال المساعدة التقنية للمشاريع العمومية، وأكيد أن هذه الوكالة ستفتح المجال لمتخرجين جدد من المعاهد والمؤسسات العليا الوطنية ذات الصلة بهذا المجال.

السيد الرئيس،

إن بلادنا التي اختارت نهجا صائبا يتمثل في توطيد الاستثمارات العمومية، اختارت كذلك الآلية الكفيلة بإنجاز المشاريع المرتبطة بهذه الاستثمارات بالجودة اللازمة وبأقل تكلفة وفي الآجال المحددة، وبالتالي فإن هذه الوكالة هي بمثابة الرافعة –الإجرائية-لتطوير البنيات التحتية للمملكة، وكذا تثمين تراثها الإداري.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر في الفريق الحركي، بأن هذه المؤسسة العمومية، ذات الشخصية المعنوية والمتمتعة بالاستقلال المالي، لا يمكن تقييم فائدتها، وأهميتها من زاوية الانتقال من إدارة إلى وكالة، بل نعتبر بأن لها بعدا أفقيا استراتيجيا ومجالا للإبداع والمبادرة والمهارة واستثمار الفكر المغربي الخلاق في التدبير والصيانة وإعداد البرامج المعمارية والتقنية، وكذا تطوير الجودة وضمان السلامة في البنايات العمومية علاوة على المساهمة في تطوير الخبرة في مجال البناء والبرمجة المعمارية والتقنية، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي في مجالي البناء والأشغال العمومية.

إن من حسنات هذا النص التشريعي اسناد لهذه الوكالة، مهمة صاحب المشروع أو صاحب المشروع المنتدب التي ستناط بها، فيما يتعلق بإنجاز التجهيزات العامة المعهود بها إليها، في إطار تعاقدي من قبل إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية. وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام والمقاولات العمومية والهيئات المعترف لها بصفة المنفعة العامة ونركز هنا على الجماعات الترابية، مطالبين بمد الجسور والممرات مع مختلف الجماعات، وفي كل مناطق توطينها، لمساعدتها على انجاز مشاريعها، على اعتبار أنها الأكثر حاجة للمساعدة التقنية، وفق شروط ميسرة تأخذ بعين الاعتبار حدود إمكانياتها. وفي هذا الصدد، نطالب بأن ينكب مجلس إدارة هذه الوكالة -في حدود الصلاحيات المخولة له – على توسيع تمثيليات هذه الوكالة على نطاق واسع، والانفتاح على مختلف الجماعات والتواصل معها في أفق مساعدتها.

السيد الرئيس المحترم،

ايمانا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي، والذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب، آملين أن تتم مواكبته عبر إعداد النصوص التنظيمية الخاصة بمقتضياته، وأن

تكون هذه المواكبة سريعة وآنية.

شكرا لكم والسلام عليكم

5- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، وهي مناسبة لنتقدم للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء بالشكر الجزيل على تقديمه لهذا المشروع الهام الذي سينقل مديرية التجهيزات العامة إلى وكالة وطنية يعهد إليها بمهمة صاحب المشروع المنتدب فيما يتعلق بإنجاز التجهيزات العامة.

إن حجم التدخلات التي أشرفت عليها مديرية التجهيزات العامة، لا سواء على مستوى المشاريع الكبرى المحققة، أو على مستوى البرامج الاجتماعية والمباني الإدارية، حيث تدخلت بصفتها صاحبة المشروع لفائدة حوالي 50 قطاعا من بينها عدة وزارات ومؤسسات عمومية وكذلك الجمعيات ذات المنفعة العامة، هي مجهودات مقدرة تستحق التنويه، وهو ما عجل بالانتقال للوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بالنظر للأرقام الإيجابية التي حققتها.

السيد الرئيس المحترم،

إن عدم إلزامية المؤسسات العمومية بتفويض الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بالإشراف على المنشآت العمومية سيفقد تلك المؤسسات الحكامة في التدبير، خاصة القطاعات التي ليس لها علاقة بمجال البناء، ولا نعتبر ذلك بأي حال من الأحوال تضييقا على السوق المفتوحة، ولا نرى فيه عرقلة لعمل الوكالة، مؤكدين على ضرورة تحقيق شرط الإلزامية لتجويد أدائها.

إننا نسجل غياب تفعيل المراقبة والنجاعة في مجال البناء، خاصة وأنه مرتبط بالاقتصاد الوطني ودعم المنافسة، داعين الجميع إلى تطوير الخبرات والتجارب المنجزة.

كما نسجل بارتياح داخل الفريق تكفل الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بتقديم اقتراحات إلى الحكومة بشأن المعايير التقنية الكفيلة بتطوير الجودة، وضمان السلامة في البنايات العمومية، وكذا إبداء الرأي بطلب من الحكومة في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

نحن نراهن في فريق التجمع الوطني للأحرار على هذا القانون من أجل المزيد من الحكامة في التدبير، وألا يقتصر هذا القانون على مجال البناء فقط، وأن يطال مجال الصيانة في إطار تكاملي ومتجانس مع معايير النجاعة الطاقية، لذلك لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، والتي ستتولى تنفيذ المشاريع التي كانت تتولاها الدولة، وتشمل المهام على هذا المستوى مختلف الجوانب الخاصة بها، انطلاقا من الصفقات مرورا بالدراسات والأشغال، والقيام أيضا بتدبير وصيانة التجهيزات العامة.

واستنادا لمنطوق مشروع هذا القانون ستصبح الوكالة آلية من آليات الدولة أي تنوب عن إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، في تنفيذ المشاريع التي تطلقها هذه الأخيرة وتسهر على تنفيذها، حيث يهدف المشرع عبرها إلى تخفيف العبء عن القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وجعلها تركز على المهام الأساسية المنوطة بها، وهي تأتي من أجل عقلنة وترشيد الهياكل الإدارية وتفادي تداخل الاختصاصات وتضخيم مصالح الدولة، وفق ما أكده التقديم الذي أرفق هذا النص.

هذا وأوكل المشروع المحدث للوكالة مهمة أساسية أخرى تتمثل في إعادة الروح في المواد المحلية التي كانت تستعمل في البناء، حيث منحها المشرع مهمة إنعاش استعمال المواد المحلية في مجال تشييد التجهيزات العامة، وتثمين نتائج البحوث والتجارب المنجزة في هذا المجال. ومن المقرر وفق نص مشروع هذا القانون الذي يضم 20 مادة، أن تحتضن الرباط المقر الرئيسي للوكالة التي ستحل محل المديرية العامة للتجهيزات العامة، على أنه يمكن لهذه المؤسسة الجديدة إحداث تمثيليات جهوية أو محلية.

ووفق ما نص عليه هذا المشروع في المادة 17 منه، ستوضع رهن إشارة الوكالة، طبقا لكيفيات ستحدد بنص تنظيمي، العقارات والمنقولات التابعة للملك الخاص للدولة والتي هي مخصصة حاليا

لمديرية التجهيزات العمومية.

وبشأن تمويل الوكالة، فإنها تأتي حسب المادة 10 من نص مشروع هذا القانون، من العائدات المتأتية من أنشطتها والخدمات التي تقدمها، والإعانات المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات الترابية أو كل شخص اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص، وكذا من الهبات. وبالنسبة للموارد البشرية للوكالة، فإن القانون في المواد 11 و12 و13 منه، منحها إمكانية توظيف مستخدمين طبقا للنظام الأساسي الخاص بهذه الفئة، وإلحاق موظفين بها، كما تضمن مشروع القانون، أحكام انتقالية، نصت على أنه يلحق تلقائيا بالوكالة لمدة ثلاث سنوات، الموظفون المرسمون والمتدربون التابعون لمديرية التجهيزات العامة والمصالح الخارجية لوزارة التجهيز، وذلك، عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، هذا علما أن هؤلاء الموظفون يحتفظون بكافة الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، وذلك في انتظار إقرار النظام الأساسي الخاص بالوكالة.

فيما المادة 14، تمنح للموظفين الملحقين إمكانية دمجهم، بطلب منهم، ضمن أطر الوكالة، ووفق الشروط التي ستحدد وفق النظام الأساسي الخاص بمستخدمي هذه المؤسسة، على أنه حسب منطوق المادة 15، لا يجوز أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي للموظفين المدمجين أو الملحقين أقل فائدة من لوضعية التي كانوا يتمتعون بها في إطارهم الأصلي في تاريخ إدماجهم أو إلحاقهم، وتعتبر الخدمة التي قضاها الموظفون داخل إدارتهم الأصلية كما لو أنجزت داخل الوكالة.

السيد الرئيس،

إن إحداث هذه الوكالة يهدف إلى ترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، من خلال عقلنة وترشيد الهياكل الإدارية، وتخفيف العبء على القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. كما ستشكل الوكالة الساعد الأيمن للحكومة من أجل تطوير البنيات التحتية للمملكة وتثمين تراثها الإداري.

كما تتولى الوكالة إبداء الرأي بطلب من الحكومة في مجال النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمجال اختصاصها، والمساهمة في تشجيع ودعم البحث العلمي والتقني في مجال البناء والأشغال العمومية.

ولكل ذلك، ارتأينا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين التصويت بالإيجاب على مشروع قانون 48.17.

7- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة بعد أن صادقت عليه اللجنة المختصة بالإجماع.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة في إطار تغيير الإطار المؤسساتي لمديرية التجهيزات العامة إلى وكالة في شكل مؤسسة عمومية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي، وتعمل تحت وصاية الدولة، ويديرها مجلس إدارة؛ في أفق تدعيم القدرات في المجالات المتعلقة بمهام الوكالة، ولاسيما تدبير مشاريع التجهيزات العامة، وتحديد كيفيات إعداد البرامج المعمارية والتقنية المتعلقة بها، وكذا طرق تحديد تكلفتها التقديرية؛ مع منح اختصاص للوكالة الوطنية للتجهيزات العامة قصد تقديم اقتراحات إلى الحكومة في شأن المعايير التقنية الكفيلة بتطوير الجودة وضمان السلامة في البنايات العمومية؛ إضافة إلى المساهمة في تطوير الخبرة في مجال البناء والبرمجة المعمارية والتقنية وغيرها من الصلاحيات الجديدة.

ونأمل في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن يساهم النص قيد المصادقة في ضمان احترام آجال الإنجاز وضبط التكاليف والرفع من مستوى الجودة، وكذا تخفيف العبء عن الإدارات والمؤسسات العمومية حتى تركز اهتمامها وعملها على المهام الأساسية المنوطة بها، فنجاح الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة يبقى رهينا بمدى مساهمتها، بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، في تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة من خلال تتبع إنجاز مشاريع بمناطق نائية أو بعيدة، دون أن ننسى الأهمية القصوى للتكوين المهني في المجالات ذات الصلة بتدخلات الوكالة المذكورة، بما يفرض دعم الكفاءات التقنية وتشجيع البحث العلمي والتعاون التقني في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.

السيد الرئيس،

وأخيرا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة المعروض للمصادقة والتصويت عليه أمام الجلسة التشريعية العامة، بالرغم من عدم تجاوب الحكومة مع تعديلات فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة،لاسيما،مقترح التعديل الرامي إلى ضمان تمثيلية فاعلة (ممثلين اثنين) للقطاع الخاص ممثلا في الإتحاد العام لمقاولات المغرب على مستوى مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.كما أنه، وبصرف النظر عما ذكر، فإننا في فريقنا البرلماني نتمنى أن تساهم الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، بعد خروجها إلى حيز الوجود، في ترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة في التدبير،للحد من العديد من الأعطاب؛

في مقدمتها معالجة إشكالية تعدد المتدخلين والفاعلين، وكذا عقلنة تدبيروتسييرعمليات التجهيزات العامة وبالتبعية تطويرالبنيات التحتية ببلادنا وتثمين تراثها الإداري، مع ضرورة خلق آليات للتنسيق والتشارك بين الوكالة المذكورة وباقي الهيئات والمؤسسات الأخرى المعنية بتطوير الخبرة في مجال البناء والبرمجة المعمارية والتقنية.

وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

8- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، للإشارة إلى أننا نثمن إحداث هذه الوكالة خصوصا وأنها لن تأتي من فراغ، حيث أنها نتاج لتراكم تجربة اكتسبتها المديرية العامة للتجهيزات العامة داخل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

وأكيد أن هذا الإجراء سيمكن باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية من عدم هدر وقتها وإمكاناتها في بناء المرافق، هذا الوقت الذي يجب أن يصب في خدمة مصالح المواطنين وخدمة الصالح العام، ونحن داخل الاتحاد المغربي للشغل نثمن هذا الإحداث، ومستعدون للانخراط فيه على أساس أن تكون هذه المؤسسة في مستوى الانتظارات المنشودة منها، وتوفير الإجابة الضرورية لحاجيات القطاعات العمومية فيما يخص بناء مرافقها، وأكيد أن كل هذا يجب أن يكون في إطار احترام شروط الحكامة المالية والإدارية المطلوبة، وحل الإشكالات المطروحة في موضوع التجهيزات العامة سواء على مستوى جودتها ومتانتها وطول عمرها الافتراضي، أو على مستوى صيانتها وتتبعها.

كما نتمنى أن تكون هذه الوكالة في مضمونها آلية للاستجابة لضروريات وحاجيات القطاعات العمومية فيما يخص بناء المرافق وفق المعايير التي حددتها المؤسسات المختصة في المجال المالي والاهتمام بالجودة والصيانة المطلوبة في هذا الباب، بعيدا عن التلاعبات التي يمكن أن تطال المشاريع لتسهيل عملية المراقبة والتتبع، وإعفاء مسؤولي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من التكفل بكل ما يتعلق بالتجهيز والتفرغ للمهام الأصلية المنوطة بها.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

9- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

إن مشروع هذا القانون يجب أن يسعى أولا في مضمونه إلى ترسيخ مبدأ الحكامة في التدبير، وذلك عبر تفادي تضخيم مصالح الدولة وتداخل الاختصاصات وعقلنة ترشيد الهياكل الإدارية، وثانيا تخفيف العبء عن القطاعات والمؤسسات العمومية لتركز اهتمامها على المهام المنوطة بها، هذا فضلا عن تطوير البنيات التحتية لبلادنا.

وفي نفس السياق، فإن إحداث هذه الوكالة يجب أن يضمن جودة ومتانة التجهيزات العامة، والحد من التلاعبات التي تعرفها بعض هذه العمليات، وتسهيل عملية المراقبة والتتبع، وإعفاء مسؤولي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من التكفل بكل ما يتعلق بالتجهيز والتفرغ للمهام الأصلية المنوطة بها، فعلى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، أن تشجع هذه الوكالة على استعمال المواد المحلية في مشاريعها، وإنعاش استعمالها وتثمين نتائج البحوث والتجارب المنجزة في هذا الإطار، وتقديم اقتراحات إلى الحكومة في شأن المعايير التقنية الكفيلة بتطوير الجودة وضمان السلامة في البنيات العمومية،وكذا تمكينها من تتبع انجاز المشاريع بالمناطق النائية أو الصعبة الولوج، انسجاما مع مشروع الجهوية المتقدمة، وتشجيع التعاون التقني مع دول أخرى، مما سيخول لها تبادل التجارب والخبرات وإمكانية تتبع انجاز مشاريع على المستوى الدولي.

وبخصوص موارد الوكالة نشير إلى ضرورة حذف الإعانات المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات الترابية أو كل شخص اعتباري خاضع للقانون العام أو الخاص ضمن الموارد المالية للوكالة.

ولهذه الأسباب، فإننا نؤكد على ضرورة تبني ما يلي:

-التنصيص على اليات التنسيق والتشارك بين الوكالة وباقي المؤسسات المعنية بتطوير الخبرة في مجال البناء والبرمجة المعمارية والتقنية؛

-التحكم في تدبير النفقات وترشيدها وتخفيض كلفة التجهيزات؛

-تحديد حد أدنى لرقم معاملات وكذا الصفقات الإجبارية التي

يجب أن تمر عن طريق الوكالة؛

-المحافظة على البيئة؛

-إضافة ممثلين عن المستخدمين للمجلس الإداري.

ثانيا: مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب الذي جاء بهدف:

1- تعزيز استقلالية بنك المغرب في مجال السياسة النقدية؛

2- توسيع مهام البنك لتشمل الحفاظ على الاستقرار المالي؛

3- توضيح صلاحيات البنك في مجال سياسة سعر الصرف وتسهيل تدبير احتياطيات الصرف؛

4- تعزيز الحكامة الجيدة؛

5- إضفاء شفافية أكثر على علاقة البنك مع الحكومة.

مشروع القانون هذا، جاء بأحكام جديدة تمكن من "التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية ووالي بنك المغرب من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية، وكذا السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسة الماكرو اقتصادية".

ولأول مرة، نص المشروع على أنه يتم الاستماع إلى والي بنك المغرب من طرف اللجنة أو اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان بمبادرة من هذه الأخيرة، وهو مقتضى على درجة كبيرة من الأهمية، نعتقد جازمين أنه سيمكن من تعزيز دور البرلمان في مهامه الرقابية.

السيد الرئيس،

بالإضافة إلى المهام الأساسية والكلاسيكية لبنك المغرب والتي تتجلى في:

1- إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية الرائجة قانونا في المملكة؛

2- تطبيق أدوات السياسة النقدية قصد تحقيق استقرار الأسعار؛

3- السهر على حسن سير السوق النقدية وتولي مراقبتها؛

4- تدبير الاحتياطات العمومية للصرف؛

5- التحقق من حسن سير النظام البنكي؛

6- السهر على مراقبة وسلامة وسائل الأداء.

جاء هذا المشروع قانون بهدف مواكبة التطور الذي شهده المحيط القانوني والمؤسساتي للبنك لاسيما بعد وضع دستور جديد للمملكة المغربية سنة 2011، والإصلاح الأخير لقانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وبالنظر للتحول الجذري في مهام البنوك المركزية بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار المالي، وكذا السعي إلى الملاءمة مع أفضل المعايير المعمول بها دوليا في هذا المجال.

وإذا كان من بين أهم أهداف هذا المشروع قانون هو الحرص على منح البنك المركزي مزيدا من الاستقلالية وتدقيق العلاقة التي تربطه بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، وتعزيز دوره في المحافظة على الاستقرار المالي، فإننا نعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذه الاستقلالية تشكل ضمانة تكفل لهذا الأخير القيام بوظائفه بكفاءة أكبر، وليست غاية في حد ذاتها، فالبنك المركزي لا يستطيع أن يشتغل في جزيرة منعزلة عن الاقتصاد الوطني وعن أدوات السياسة الماكرو-اقتصادية، وعن التحولات المجتمعية، وبالتالي ينبغي عليه الانخراط في السياسة التنموية التي تحددها الحكومة بحكم مسؤوليتها السياسية. وحسب المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال، بهدف المساهمة في تيسير تمويل الاقتصاد الوطني وتشجيع التشغيل وتحقيق التنمية في كل أبعادها.

السيد الرئيس،

في إطار النفس الإيجابي الذي طبع أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتي عرفت تقديم مختلف مكونات المجلس ل 53 تعديلا (البام 13 تعديلا)، قبلت الحكومة منها 17 تعديلا (البام 3 تعديلات)، وهي مساهمة نعتبرها فعالة للمجلس ولفريق الأصالة والمعاصرة في إغناء هذا المشروع وتجويد مضامينه، كان بودنا أن نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب، لكن تبلورت لدينا القناعة في فريق الأصالة والمعاصرة بالامتناع عن التصويت عليه، وذلك راجع أساسا للرفض غير المفهوم للحكومة لتعديلين تقدم بهما فريقنا يتعلق:

الأول: بالمادة 26 التي اقترحنا بخصوصها مراعاة قدر الإمكان في تعيين أعضاء مجلس البنك تحقيق مبدأ المناصفة.

والثاني: بالمادة 57 التي اقترحنا بشأنها أن تكون الكتابات المطبوعة أو المنقوشة على الأوراق والقطع النقدية باللغتين العربية والأمازيغية.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، وهو قانون أساسي ومهم في الحياة الاقتصادية لبلادنا، وذلك لكونه يتعلق بمؤسسة عمومية ذات طبيعة خاصة من حيث بناءها المؤسساتي وطبيعة نشاطها ومجالات تدخلها، بحيث إنها مؤسسة ضابطة للمجال المالي من خلال علاقتها بالأبناك، وكذلك مؤثرة في السياسة الماكرو اقتصادية لبلادنا من خلال الصلاحيات الكبيرة التي تتوفر عليها. نظرا لكون هذا البنك يلعب أدوارا محورية في نمو الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل ومحاربة التضخم وضخ السيولة.

فهذا المشروع وهو قانون مؤسس وذو طابع استراتيجي ومهم للغاية، فمن خلال هذا المشروع تقوم الحكومة بالتخلي عن عدة اختصاصات لصالح مؤسسة بنك المغرب، وهو ما يعد سابقة، كما أن هذا المشروع جاء لتعزيز المجهودات الإصلاحية الكبرى في المجال الاقتصادي كالقطب المالي للدار البيضاء والانفتاح المهم على الإتحاد الإفريقي ككل وعلى مجموعة سيدياو والانخراط الكبير لبلادنا في مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، وكلها خطوات تحتاج إلى نظام بنكي قوي وفاعل.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل بإيجاب أنه لأول مرة، ينص مشروع القانون الأساسي لبنك المغرب على أنه يتم الاستماع إلى والي بنك المغرب من طرف اللجنة أو اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان؛ وهذه خطوة نوعية تنضاف إلى جهود البرلمانيين من أجل تكريس مسار تعزيز السلطة التشريعية في البلاد، وتقوية دور البرلمان في الرقابة وفي تقييم السياسات العمومية، وفي هذا الإطار نسجل التفاعل الإيجابي للحكومة مع مساهمة مجلس المستشارين في إغناء هذا المشروع وفي تجويد مضامينه.

لقد جاء هذا المشروع في وقت تبحث فيه بلادنا عن نموذج تنموي جديد بعد أن بلغ النموذج التنموي الحالي مداه وأصبح من اللازم إيجاد نموذج جديد يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا منذ حوالي عشرين سنة، وعلاقة بموضوعنا الحالي، نتساءل إلى أي حد ستساهم استقلالية بنك المغرب في بناء هذا النموذج؟

السيد الرئيس المحترم،

ومن بين الملاحظات الرئيسية التي سجلناها على مشروع القانون أنه ركز على استقرار واستقلال السياسة النقدية، وهو أمر يستحق التنويه والإشادة، لكن تم التركيز على استقرار الأسعار ونسب التضخم، ونحن نعرف العلاقة الجدلية بين التضخم والنمو المنتج لفرص الشغل، فما نشهده اليوم هو أن نقط النمو التي كانت تخلق عددا مهما من مناصب الشغل لم تعد كذلك بعد أن أصبحت فرص الشغل التي تخلقها كل نقطة من نقط النمو قليلة ولا تساهم بالقدر الكافي في امتصاص البطالة.

فنحن جميعنا نأمل أن يكون التشغيل وخلق فرص العمل من بين الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح الذي جاء به المشروع، وأن يتم من خلاله أيضا ضبط العلاقة بين الأسعار والتأثير على الوضع الاقتصادي، فالطاقة الإنتاجية للبلاد من الصناعة تناهز 69% بينما لا تتجاوز الطاقة الإنتاجية البشرية حدود 44% (بينما تبلغ بالإتحاد الأوروبي 70%).

السيد الرئيس المحترم،

إن من شأن إصلاح النظام الأساسي لبنك المغرب بالشكل المأمول أن يعزز مراقبة العمليات البنكية، وهو أمر في غاية الأهمية، في الوقت الذي نلاحظ فيه أن نسبة الفائدة لدى بنك المغرب في حدود 2.5% بينما تفرض بقية البنوك نسبة تتراوح 6%، مما يسبب ضررا كبيرا للمشاريع التي تقوم بها المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تعتمد في تمويلها على قروض الأبناك بصفة أساسية.

وبخصوص حكامة بنك المغرب فإننا نرى أن هذا المشروع ينص على والي لبنك المغرب ومدير عام ومجلس للإدارة، وهو ما يمكن أن يشكل تعقيدا في طريقة اتخاذ القرار وتدبير شؤون البنك، ويتطلب جهدا وعملا مضنيين مقارنة بآليات تدبير أبناك مركزية في دول أخرى لديها حركية اقتصادية أكبر وانسيابية في عمل بنوكها المركزية، ونرى أنه من الأجدى أن يتم التنصيص على نواب لوالي بنك المغرب ليتكلف كل منهم بجانب معين لتيسير الأمور وتسريع أداء البنك كما هو الحال في دول أخرى كتونس وفرنسا ومصر، كما نرى أنه ينبغي أن يكون هناك توازن في تركيبة مجلس الإدارة بين الحكومة والأعضاء المستقلين.

ونرى أيضا أن تكون تسمية / تعيين والي بنك المغرب مرتبطا بعقد برنامج يلتزم بتحقيقه خلال مدة ولايته ويخضع هذا التنفيذ لتتبع من قبل الحكومة والبرلمان.

وهناك مسألة التعاملات النقدية الإلكترونية، وهو الموضوع الذي طفا على السطح أخيرا، والذي يشكل تحديا كبيرا وقد تزعم المغرب الدول الإفريقية والعربية في ملائمة نظامه البنكي وتشريعاته مع هذه التعاملات من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الخدمات الالكترونية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل أن الاندماج المالي والخدمات البنكية حققت معدلات مهمة على الصعيد الوطني مع تسجيل تفاوت كبير بين العالمين القروي والحضري، وهو ما يحتاج لكثير من الجهد لتجاوزه بهدف تحقيق عدالة مجالي مواكبة لمشاريع التنمية التي أطلقتها بلادنا في كل المجالات.

ونحن نسعى من خلال تعديلاتنا على هذا القانون إلى الرقي ببنك المغرب إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير المعمول بها دوليا.ولكل هذه الاعتبارات سنصوت بالإيجاب على هذا النص.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر مشروع القانون الذي نحن بصدده يكتسي أهمية كبيرة، على اعتبار أنه يروم مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب نتيجة تظافر مجموعة من العوامل نذكر من بينها:

أولا، التغيرات القانونية والمؤسساتية والدولية التي طرأت على عمل البنوك المركزية؛

ثانيا، تعزيز مواكبة القطاع المالي للتحول البنيوي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني في ظل سرعة وثيرة النظام الإنتاجي العالمي والروابط التنافسية الجديدة الناجمة عنها؛

ثالثا، ضرورة إرساء قاعدة التشاور مؤسساتيا بين الوزير المكلف بالمالية ووالي بنك المغرب الشيء الذي سيعمل على تحقيق التناغم والتكامل بين السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسة الماكرواقتصادية؛

رابعا، إعطاء هامش أكبر للسلطات النقدية من أجل استهداف التضخم والتحكم فيه لما لهذا المعطى من أهمية قصوى في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وخلق الظروف الملائمة للمستثمرين والمدخرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين؛

خامسا، تكريس استقلالية بنك المغرب في السياسة النقدية وتوسيع اختصاصاته في مجال الحفاظ على الاستقرار المالي، مما سيمكنه من مجابهة إكراهات تدبير وحماية النظام البنكي وبالتالي المساهمة في خلق الظروف الملائمة لنمو اقتصادي قوي مستدام.

وإننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب هو آلية مهمة في تدبير السياسة النقدية لتحصين بلادنا من تبعات الأزمات الاقتصادية العالمية، وهذا في حد ذاته مكسب نثمنه ونقدر الجهد المبذول من طرف الحكومة لتعزيز الحكامة الجيدة، وخصوصا مسألة إضفاء شفافية أكثر على علاقة البنك مع الحكومة مما سيمكن من التأثير بصفة ايجابية على مستوى النمو الاقتصادي الوطني والتوازنات الماكرو اقتصادية وبالتالي الرفع من القدرات التنافسية للمقاولات المغربية.

كما نستحضر في هذا السياق أهمية منح بنك المغرب في إطار مشروع القانون الجديد مزيدا من الاستقلالية لتعزيز أدائه، الشيء الذي يروم تطوير نظامنا المصرفي وتحديث مقتضياته القانونية إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير الدولية في هذا الباب.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة الإشارة إلى أن مراجعة القانون الأساسي للبنك من خلال توسيع صلاحيات مجلسه سيمكنه من القيام بدور محوري في مجال تحديد هدف السياسة النقدية والحفاظ على قيمة الدرهم وكذا السهر على تعزيز دور البنوك التشاركية بما يلائم تطوير منظومتها ببلادنا نظراً لطبيعة معاملاتها الخاصة والمتميزة بصبغتها الاستثمارية والاجتماعية.

وعلى سبيل الختم، نؤكد على مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذا الإصلاح نظرا لأهميتها منها:

- إشراك البرلمان في مناقشة جوانب إعداد وتدبير السياسة النقدية المزمع تطبيقها من طرف بنك المغرب؛

- ضرورة مراعاة بنك المغرب للسياسة الاجتماعية للحكومة وليس فقط السياسة الاقتصادية والمالية باعتبارها مكونات مترابطة العناصر.

ولذلك فإنّ فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب الذي سيعزز التأطير القانوني لعمل بنك المغرب وكذا تطوير منظومتنا البنكية واستقرارنا المالي حرصا على الترجمة الفعلية لانخراط بلادنا في الجهود الرامية لبلوغ هذه المقاصد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4- مداخلة الفريق الحركي:

باسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

السيد الرئيس،

يعتبر بنك المغرب مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاءه بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-59-233 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959). وقد عرف القانون الأساسي للبنك عدة تطورات شملت المحيط القانوني والمؤسساتي والتي يمكن اعتبارها امتدادا للإصلاحات التي عرفها النظام المالي المغربي، والتي تهدف إلى تقويته وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار جاءت مقتضيات هذا المشروع القانون، وإننا في الفريق الحركي نثمنها ونعتبر هذا المشروع بمثابة قانون استراتيجي شامل تتجلى من خلال مقتضياته، أهمية دور بنك المغرب في توازن السياسة النقدية

والمصرفية ، بل وعززت مبدأ استقلاليته، هذا المبدأ هووسيلة احترازية ستساعده على تدبير السياسة النقدية .

السيد الرئيس،

إن إعطاء بنك المغرب استقلالية كاملة بتخويله صلاحيات من أجل تحديد هدف استقرار الأسعار الذي أصبح هدفه الرئيسي وتمكينه من نهج السياسة النقدية بكل استقلالية؛ وقد جاء هذا المشروع بأحكام جديدة تمكن من التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية ووالي بنك المغرب من أجل ضمان انسجام السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسة الماكرو اقتصادية؛ وكذا توسيع مهامه لتشمل مساهمته في الوقاية من المخاطر الشمولية وتعزيز الاستقلال المالي، ومن أجل القيام بهذه المهمة الجديدة، ينص هذا المشروع القانون على أحكام تمكن بنك المغرب من تمثيله في لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية التي تم إنشاؤها في إطار القانون البنكي الجديد، كما يهدف هذا المشروع الى تقوية الحكامة الجيدة للبنك عن طريق تعزيز الاستقلالية المؤسساتية والشخصية، وتوسيع صلاحيات مجلس البنك إثر تعزيز مهام هذا الأخير، بغية بلوغ أهداف البلاد في التنمية وتحقيق الاستقرار المالي الشامل؛ ولأول مرة، فقد نص مشروع القانون الأساسي لبنك المغرب على أنه يتم الاستماع إلى والي بنك المغرب من طرف اللجنة أو اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان؛ وهذه خطوة نوعية تنضاف إلى جهود المؤسسة التشريعية من أجل تكريس مسار تعزيز السلطة التشريعية في البلاد، وتقوية دور البرلمان في الرقابة وفي تقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

يعتبر البنك مستشارا ماليا للحكومة ووكيلا للخزينة بخصوص جميع عملياتها البنكية سواء بالمغرب أو بالخارج، وله المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالقروض والاقتراضات الخارجية المبرمة لحساب الدولة، ويمكن للبنك تمثيل الحكومة لدى المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كما يمكنه بطلب من الحكومة في التفاوض حول الاتفاقات المالية الدولية ويمكنه تنفيذها عند تكليفه بذلك.

السيد الرئيس،

من مستجدات المشروع كذلك ما تضمنته المادة 27 من أنه "يتم اطلاع العموم على الجدول السنوي للاجتماعات العادية للمجلس"، وهذا الإجراء له أهميته في إطار الحق في المعلومة وتقريب المؤسسات من المواطنين.

أما جهاز التسيير الذي يمثله والي بنك المغرب فقد خول له في إطار هذا المشروع اختصاصات جد مهمة وصلاحيات كثيرة، مما يستوجب اختيار شخصية مشهود لها بالكفاءة العالية والحياد التام.

السيد الرئيس،

من أهم مهام بنك المغرب مراقبة السياسة النقدية وضمان السير العادي لها لما فيه مصلحة البلاد، وهذا ما تضمنه المشروع من جرد لمجموعة من الأدوات والعمليات التي تمكنه من تحديد كل أداة للتدخل في السوق النقدية وفي سوق الصرف، كما يلائم البنك أدوات تدخله مع خصوصيات البنوك التشاركية.

ويمكن للبنك بموجب سلطته التقديرية، منح سيولة استعجالية لفائدة مؤسسات إئتمانية بشروط، وهذا يدل على أهمية دور البنك في الاستقرار المالي والحفاظ عليه، مما يؤثر إيجابا على الدورة الاقتصادية.

وتتجلى كذلك استقلالية البنك في المادة 69 حيث "لا يمكن للبنك أن يعتبر ضامنا للالتزامات المبرمة من طرف الدولة، ولا أن يشتري مباشرة سندات الدين التي تصدرها هذه الأخيرة.

ولتدبير احتياطات الصرف، يقوم البنك دوريا بتقييم موجوداته الصافية من الذهب والعملات مما يساهم في رؤيا استباقية للتعامل الاقتصادي على الصعيد الدولي.

السيد الرئيس،

ايمانا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي، والذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب، آملين أن تتم مواكبة مقتضياته من قبل القطاعات الحكومية المرتبطة به، وأن تكون هذه المواكبة سريعة وآنية حتى نرقى بالمقاولة المغربية والإقتصاد الوطني.

شكرا على حسن انصاتكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والسلام عليكم.

5- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذا المشروع الذي يعد قفزة نوعية على درب مواصلة مسيرة الإصلاح التي تعرفها دواليب الدولة ومؤسساتها الإستراتيجية، حيث تهدف الحكومة من خلال هذا المشروع الى تعزيز المنظومة القانونية للقطاع المالي وتحصينه في إطار المهام الجسيمة التي يضطلع بها بنك المغرب كمؤسسة إستراتيجية لها مكانتها الخاصة والتي يشرف على عملية عصرنة القطاع المالي وجعله يواكب التطورات المشاركة التي يعرفها في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع يبقى من وجهة نظر فريقنا مشروعا تقنيا، استدعت العديد من العوامل والمستجدات والتي فرضت مراجعة بفعل التطورات المتسارعة للمحيط القانوني والمؤسساتي لهذه المؤسسة خصوصا بعد دستور 2011 والأفاق التي فتحتها لإرساء أسس الحكامة أبرزها مراجعة القانون المؤطر لمؤسسات الإئتمان خصوصا بعد الأزمة الخانقة التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2009 حيث

يسعى هذا القانون الى تعزيز مكانة هذه المؤسسة وجعلها في مستوى مثيلاتها في الدول الراقية.

السيد الرئيس المحترم،

الكل يعلم بالأدوار المهمة التي يقوم بها بنك المغرب والأكيد أن هذه الأدوار تستدعي دائما التحديث وأعمال أسلوب اليقظة في التعاطي مع المستجدات المشاركة التي يعرفها القطاع المالي وخاصة أنه يبقى له امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية الرائجة، وتطبيق أدوات السياسة قصد تحقيق استقرار الاستثمار.

.السهر على حسن سير السوق وتدبير الاحتياطات النقدية العمومية للصرف مع التحقق من حسن سير النظام البنكي ومراقبته والسهر على تطبيق، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بممارسة ومراقبة أنشطة الائتمان ومؤسساتها.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن نشكر السيد وزير الاقتصاد والمالية الذي قبل حوالي 17 تعديل من أصل 53 تعديل مقدمة على هذا المشروع من طرف مختلف فرق ومجموعة مجلسنا الموقر وهو ما يجسد المقاربة التشاركية التي أسس لها السيد الوزير محمد بنشعبون مع مختلف مكونات المجلس منوهين كذلك بالأداء الجيد الذي تضم عليه اداء كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين مع هذا المشروع، حيث سعوا من خلاله إلى توسيع مهام البنك لكي يشمل الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز الحكامة في التدبير وإضفاء شفافية أكثر على علاقة البنك مع الحكومة ومع كافة المؤسسات الدستورية الأخرى، والشيء الذي جعل كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين يقتنعون بأهمية المشروع الذي سيكون له قيمته المضافة في تعزيز الترسانة القانونية الوطنية للقطاع المالي، وأمام أهمية هذا المشروع وحيث أن الحكومة في شخص السيد الوزير تفاعلت بشكل ايجابي مع تعديلات المجلس، وبما أننا داخل فريقنا نعتبر جزء من مكونات الأغلبية المساندة للحكومة فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، والذي ينص على إعطاء بنك المغرب استقلالية كاملة بتخويله صلاحيات من أجل تحديد هدف استقرار الأسعار الذي أصبح هدفه الرئيسي، وتمكينه من نهج السياسة النقدية بكل شفافية.

إن مشروع القانون هذا، جاء بأحكام جديدة تمكن من "التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية ووالي بنك المغرب من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية، وكذا السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسة الماكرو اقتصادية.

ولأول مرة، فقد نص مشروع القانون الأساسي لبنك المغرب، على أنه يتم الاستماع إلى والي بنك المغرب من طرف اللجنة أو اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان بمبادرة من هذه الأخيرة.

إلا أنه نظرا للترابط بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، ومن أجل التطابق مع أفضل المعايير المعمول بها على المستوى الدولي والتي بموجبها تدخل سياسة الصرف ضمن اختصاصات الحكومات مع استشارة البنوك المركزية، "يوضح مشروع هذا القانون على أن بنك المغرب ينفذ سياسة سعر الصرف في إطار نظام الصرف والتوجهات التي تحددهما الحكومة بعد استطلاع رأي البنك". وفي هذا الإطار، يمكن للبنك استخدام احتياطيات الصرف من أجل الدفاع أو المحافظة على قيمة الدرهم في حالة اعتماد نظام صرف أكثر مرونة، وذلك بعد التشاور مع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية.

السيد الرئيس،

يأتي هذا القانون الجديد من أجل مواكبة التطور الذي شهده المحيط القانوني والمؤسساتي للبنك منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2006 لاسيما بعد وضع دستور جديد للمملكة المغربية سنة 2011، والإصلاح الأخير لقانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وبالنظر "للتحول الجذري في مهام البنوك المركزية بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار المالي، وكذا إلى السعي إلى الملائمة مع أفضل المعايير المعمول بها دوليا في هذا المجال.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز استقلالية بنك المغرب في مجال السياسة النقدية، وتوسيع مهامه لتشمل الحفاظ على الاستقرار المالي، وتوضيح صلاحياته في مجال سياسة سعر الصرف، وتسهيل تدبير احتياطات الصرف، وتعزيز الحكامة الجيدة، وكذا إضفاء شفافية أكثر على علاقة البنك مع الحكومة.

وتتجلى المهام الأساسية للبنك في ممارسة امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية، وتطبيق أدوات السياسة النقدية قصد تحقيق استقرار الأسعار، والسهر على حسن سير السوق النقدية وتولي مراقبتها، وتدبير الاحتياطات العمومية للصرف، والتحقق من حسن سير النظام البنكي، والسهر على مراقبة وسلامة وسائل الأداء.

7- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، في هذه الجلسة التشريعية العامة، وهي مناسبة لأنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال مناقشة هذا المشروع قانون على مستوى اللجنة المختصة بما ساهم في تيسير مسطرة المناقشة والمصادقة على مشروع القانون رقم 40.17 من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب قيد الدراسة والمصادقة عليه أمام الجلسة العامة، في سياق يتميز بجملة من التحولات والتطورات المسجلة على مستوى المحيط القانوني والمؤسساتي للبنك المركزي ببلادنا، خصوصا بعد إقرار الوثيقة الدستورية لفاتح يوليوز 2011، وكذا التعديل التشريعي الأخير الذي انصب على قانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

كما تعتبر، أيضا، آثارونتائج الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وكذا طموح بلادنا إلى جعل هذا القانون مطابقا للمعايير الدولية المعمول بها، إحدى العوامل الرئيسية الخارجية التي استدعت إعادة النظر في النظام القانوني لبنك المغرب.

السيد الرئيس،

يكتسي مشروع القانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب أهمية استراتيجية في محور النظام النقدي، حيث سيعزز لا محالة من استقلالية البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وتوسيع مجاله لتشمل الحفاظ على الاستقرار المالي، وتوضيح صلاحياته في مجال سعر الصرف وتسهيل تدبير احتياطات الصرف، وتعزيز الحكامة الجيدة، وكذا إضفاء شفافية أكثر على علاقة بنك المغرب بالحكومة، مع تحديد الهدف الرئيسي للبنك وحصره في الحفاظ على استقرار الأسعار.

السيد الرئيس،

وأخيرا، إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مشروع القانون قيد المصادقة آملين أن يشكل هذا القانون بعد نفاذه، أداة قانونية فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع إقرار تدابير تمويلية لفائدة المقاولات والشركات لاسيما الصغرى والمتوسطة، مع فرض تنافسية حقيقية في سعر الفائدة، وتفسير استقلالية البنك المركزي على أنها استقلالية نسبية تراعي التوازن في عملية التنسيق بين السلطة النقدية والسلطة المالية.

وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

شكرا على حسن إصغائكم.

8- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتدخل باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب بالجلسة العامة، لإبداء آراء وملاحظات الفريق بخصوص هذا الموضوع، وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به.

إن هذا القانون الذي يهدف إلى مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب من خلال توسيع مهام البنك لتشمل مساهمته في الوقاية من المخاطر الشمولية وتعزيز الاستقرار المالي وكذا تكييف أدوات تدخله مع هذه المهمة، وحسب ما ورد في نص المشروع فإنه يتوخى الرقي بهذا القانون الأساسي إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير المعمول بها دوليا، وتعزيز استقلالية بنك المغرب، وتوضيح صلاحيات البنك في مجال سياسة سعر الصرف وتسهيل تدبير احتياطيات الصرف، وتعزيز الحكامة الجيدة.

كما يأتي هذا المشروع لمواكبة التطورات المهمة التي شهدها المحيط القانوني والمؤسساتي لبنك المغرب منذ أن بدأ العمل بالقانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب سنة 2006، لا سيما بعد الدستور الجديد سنة 2011، وكذا بعد الإصلاح الأخير لقانون مؤسسات الائتمان.

وحسب ما ورد في نص هذا المشروع فإنه يتوخى تعزيز استقلالية البنك الكاملة بتخويله صلاحيات من أجل تحديد هدف استقرار الأسعار، كما تم النص على أحكام جديدة تمكن من التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية والوالي، من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية وكذا السياسة النقدية.

ومن أجل توضيح صلاحيات البنك في مجال سياسة سعر الصرف وتسهيل تدبير احتياطيات الصرف، تم التنصيص على أنه نظرا للترابط بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، ومن أجل التطابق مع أفضل المعايير المعمول بها على المستوى الدولي والتي بموجبها تدخل سياسة الصرف ضمن اختصاصات الحكومات مع استشارة البنوك المركزية، يوضح مشروع القانون أن بنك المغرب ينفذ سياسة سعر الصرف في إطار نظام سعر الصرف والتوجهات المحددة من طرف الحكومة وذلك بعد استطلاع رأي البنك.

وتتجلى المهام الأساسية للبنك دائما حسب ما ورد في نص المشروع، في ممارسة امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية، وتطبيق

أدوات السياسة النقدية قصد تحقيق استقرار الأسعار، والسهر على حسن سير السوق النقدية

وتولي مراقبتها، وتدبير الاحتياطات العمومية للصرف، والتحقق من حسن سير النظام البنكي، والسهر على مراقبة وسلامة وسائل الأداء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن أهم ما يجب الإشارة إليه في هذا النص، هو أنه ولأول مرة، نص مشروع القانون الأساسي لبنك المغرب على أنه يتم الاستماع إلى والي بنك المغرب من طرف اللجنة أو اللجان الدائمة المكلفة بالمالية في البرلمان بمبادرة من هذه الأخيرة بخصوص مهام البنك.

وبعد تقديم ملخص أهم ما جاء في نص المشروع نرى في الاتحاد المغربي للشغل أن الانطباع الأول يوحي أن هذا الإصلاح يعزز استقلالية بنك المغرب في وضع السياسة النقدية لبلادنا كي تجعله أكثر قوة لمواجهة الإكراهات وحماية النظام البنكي لبلادنا وضمان استقرار اقتصاده،هذه الاستقلالية التي لنا فيها رأي ونطلب فيها توضيحات، ونرى ضرورة التنسيق بين السلطة النقدية والسلطة المالية والسلطة التشريعية ليكون هناك توازن بين الاستقلال التقني لبنك المغرب والرقابة السياسية على قرارات وتدبير هذا البنك من قبل الحكومة والبرلمان، تجنبا للاستقلالية المطلقة،من خلال التنصيص على الضوابط الدستورية للحكامة الجيدة التي تربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولابد من الإشارة إلى أن بعض فقرات ومواد النص تتطلب توضيحات خصوصا ما يتعلق بالتحكم في نسبة التضخم وتشجيع التشغيل وتحقيق التنمية والحفاظ على استقرار الأسعار هذه الجوانب التي هي من صلب اهتماماتنا كفريق نقابي وضع في صلب اهتماماته مصلحة الطبقة الفقيرة والمستضعفة وكل الفئات العمالية. كما نطلب توضيحات حول اختلاف الأرقام المتعلقة بالتوقعات والتي نصطدم بها خلال المناقشة السنوية لقانون المالية ما بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط ومؤسسات دستورية أخرى، ومدى تأثيرها على تشجيع الاستثمار الذي يؤثر بشكل كبير ومباشر على المنظومة المقاولاتية ببلادنا ومسألة التشغيل والقدرة الشرائية للمواطن.

الأكيد أنه يصعب تحقيق استقلالية مطلقة، لهذا لا ينبغي لبنك المغرب أن يخضع لتضارب المصالح لكي لا يتأثر بتوجه ما وبمسار ما في اتخاذ قراراته.

إن ما يمكن التأكيد عليه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل، بخصوص هذا المشروع قانون، هو أنه ذا كان المغرب يرتكز حاليا على أكثر الأنظمة المالية هيكلة على صعيد الضفة الجنوبية للمتوسط، فإن النظام البنكي المغربي يظل في حاجة للتطوير من حيث تأهيل موارده البشرية التي راكمت رصيدا مهما من المهنية ومن حيث تقوية أدائه والرفع من مستوى إنتاجيته وطنيا ودوليا.

ولعل مشروع القانون هو لبنة أساسية في إطار إرساء نظام مالي قوي، وتعزيز استقلالية بنك المغرب استقلالية كاملة تفتح له المجال أمام ممارسة صلاحيات واسعة بهدف ضمان استقرار الأسعار ونهج السياسة النقدية بكل شفافية، في سياق تشاور منتظم مع الحكومة وفتح إمكانية الاستماع لوالي بنك المغرب من قبل اللجان الدائمة المكلفة بالمالية بالبرلمان، هذه الاستقلالية التي لا تكتمل بالتمتع بالاستقلال المالي فقط، وهذا ما دفعنا إلى تقديم تعديل في هذا المحور من أجل أن تكون استقلالية تامة في شقيها المالي والإداري، اعتبارا لكون هذه المؤسسة تقوم بوظائف محددة قانونا وبطريقة مستمرة، ومن أجل تقويتها في سياق مؤسسات حديثة ترتكز على الحكامة. مع ضرورة إيجاد تأطير قانوني يمكن بنك المغرب من المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيزه، عبر توسيع مهامه لتشمل الوقاية من المخاطر الشمولية من خلال عضويته في لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية وتقديم اقتراحات للحكومة والقيام بتدخلات مباشرة لدى مؤسسات الائتمان.

لكل ما سبق الإشارة إليه، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

9- مداخلة مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة حول مشروع قانون رقم 40.17 يتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يركز مشروع هذا القانون على استقلالية بنك المغرب عن الحكومة والبرلمان خاصة في وضع السياسة النقدية، وهو ما يجعلنا نتساءل عن كيفية التنسيق بين السلطة النقدية والسلطة المالية، لذلك نؤكد على ضرورة إخضاعه لسلطة الحكومة ولرقابة البرلمان والتنصيص صراحة على آليات الحكامة وربطها بمقتضيات الدستور خاصة فيما يتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي نفس السياق فإنه لا ينبغي حصر دور البنك المركزي في التحكم في نسبة التضخم، والحفاظ على استقرار الأسعار فقط، بل يجب أن

يتعداه ليشمل المساهمة في تيسير تمويل الاقتصاد الوطني وتشجيع التشغيل وتحقيق التنمية، بالإضافة إلى اقتراح تمويل الشركات والمقاولات والمؤسسات التجارية وفرض تنافسية حقيقية في سعر الفائدة.

ولهذه الأسباب، فإننا نؤكد على ضرورة تبني مايلي:

- ضرورة أن يتم تقديم التقرير السنوي أمام مجلسي البرلمان بعد تقديمه أمام صاحب الجلالة، متبوعا بمناقشة إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛

- ضرورة التنسيق بين بنك المغرب وزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط في وضع السياسة المالية والتشجيع على الاستثمار؛

- توسيع صلاحيات بنك المغرب يجب ألا تؤثر على ضمان الاستقرارين النقدي والمالي؛

- تهيئ الإطار القانوني والمؤسساتي لاستيعاب العملات الافتراضية، أو على الأقل ابتكار وسائل مالية ورقابية من أجل ضبط استعمالها والتحكم في مسارها، لا أن يتم حصر الأمر في إصدار الأوراق والنقود والقطع المعدنية فقط؛

- وفيما يخص سياسة الصرف، يجب أن تظل خاضعة لتقييم السلطة الحكومية مع إستشارة بنك المغرب بشأن أي استراتيجية جديدة لإعادة التوجيه.

- حذف مقتضيات المادة 13 التي تنص على "لا يمكن للبنك أثناء مزاولة مهامه، في شخص والي بنك المغرب والمدير العام وأعضاء مجلسه، التماس أو قبول تعليمات من الحكومة أو من الغير" لتناقضها مع المادة 6- 9- 16 والمادة 25 من مشروع هذا القانون.